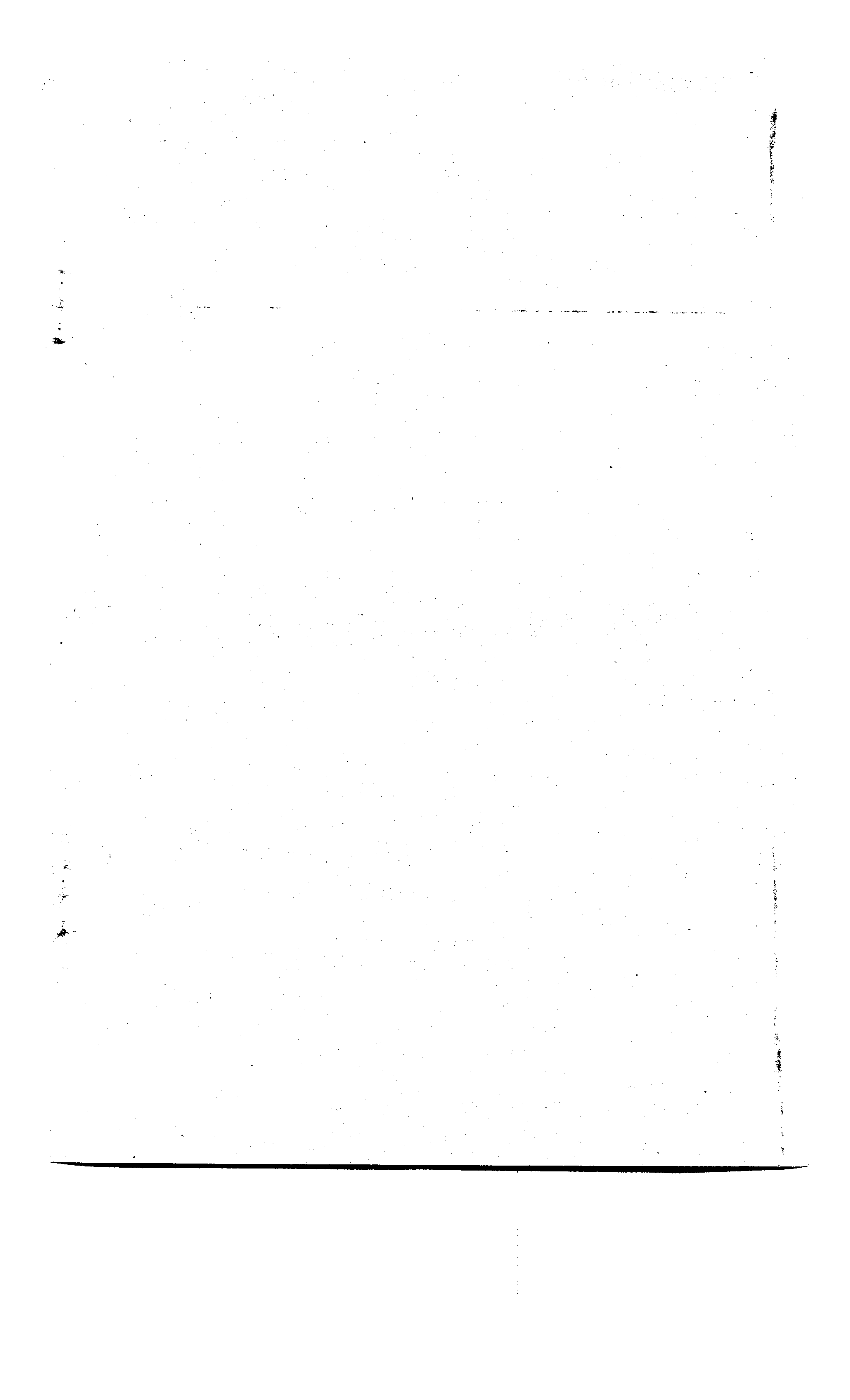
جـــامعة الأزهـــر
كلية البنات الإسلامية بأسيوط
قســـم التجـــارة

محاضرات فى

# النظم الاقتصادية المعاصرة

## دراسة مقارنة بين النظم الوضعية والإسلامية

دكتور
صـــبرى عـــبد العزيـــز



# مقدمة

اتبعت المجتمعات الإنسانية على مر العصور، عدداً من النظم الاقتصادية التى تنظم أنشطتها الاقتصادية، تبلورت هذه النظم فى أشكال تنظيمية أربعة هى : النظام الرأسمالى -النظام الاشتراكى -النظام المختلط - النظام الإسلامى، وقد ترددت دول العالم بين هذه النظم فى التطبيق إذ تأخذ أحياناً بأيها ثم تتركه وتتبع الآخر وفقاً لمصالحها وبحسب تداعيات ظروفها وأحوالها .

وستحاول هنا إجراء بحث موضوعى لهذه النظم يقارن بينها فى أسسها الفكرية ومقوماتها الاقتصادية، حتى تضح صورتها كاملة أمام القارئ العادى والمتخصص الاقتصادى والمخطط القومى وسيتضح للقارئ كيف أن النظام الاقتصادى الإسلامى يفضلها علمياً وعملياً بدرجة تجعل فى اتباعه والأخذ به مخرجاً للأزمات الاقتصادية التى تمر بها مجتمعاتها المعاصرة .

وعلى ذلك فستكون خطة البحث مكونة من الآتى:

**الفصل الأول** : مضمون النظام الاقتصادى : ويتكون من ثلاثة مباحث هى :

المبحث الأول : مفهوم النظام الاقتصادى .

المبحث الثانى : هيكل النظام الاقتصادى .

المبحث الثالث : النظام الاقتصادى فى المفهوم الإسلامى .

**الفصل الثانى** : الأساس الفكرى للنظم الاقتصادية : ويتكون من أربعة مباحث :

المبحث الأول : منهج البحث العلمى للنظم الاقتصادية .

المبحث الثانى : الاساس الفكرى للنظام الرأسمالى .

المبحث الثالث : الأساس الفكرى للنظام الاشتراكى .

المبحث الرابع : الأساس الفكرى للنظام الإسلامى .

**الفصل الثالث** : مقومات النظم الاقتصادية : ويتكون من أربعة مباحث :

المبحث الأول : مقومات النظام الاقتصادى الرأسمالى .

المبحث الثانى : مقومات النظام الاقتصادى الاشتراكى .

المبحث الثالث : مقومات النظام الاقتصادى المختلط .

المبحث الرابع : مقومات النظام الاقتصادى الإسلامى .

# الفصل الأول
# مضمون النظام الاقتصادى

للاحاطة بمضمون النظام الاقتصادى فينبغى تعريفه والتعرف على طبيعته وهيكله ، وعما إذا كان ذلك يتوافق أم يختلف مع مفهومه فى الفكر الإسلامى من عدمه ، على اعتبار أن هذه الدراسة دراسة مقارنة بين الفكرين الاقتصاديين الوضعى والإسلامى ،ونوزع هذه الموضوعات على مباحث ثلاثة على النحو التالى :

المبحث الأول : مفهوم النظام الاقتصادى .

المبحث الثانى : هيكل النظام الاقتصادى .

المبحث الثالث : النظام الاقتصادى فى المفهوم الإسلامى .

# المبحـــث الأول

## مفهوم النظام الاقتصادى

يتضمن أى مجتمع مجموعة من الأنشطة التى تتعلق بجوانب حياته المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ..إلخ، ولا يستطيع هــذا المجــتمع أن يــترك أداء افراده ومنظماته داخل كل نشاط منها دون تنظيم ، وإلا تعرض للزوال بسبب تباين مصالح افراده وجماعاته عادة ، واختلاف الأساليب التى يتبعها كل منهم داخل كل نشاط منها لتحقيق هدفه، لذلك يسعى كل مجتمع إلى تنظيم العلاقات التى تنشأ داخل كل نشاط ، ومنها النشاط الاقتصادى .

**تعريفه:**

ومن هنا يمكن تعريف النظام الاقتصادى بأنه التنظيم الذى يرتضيه المجــتمع لتوجــيه نشاطه الاقتصادى بهدف اشباع حاجات أفراده ، وتعيين الأسلوب الملائم لانتاج الموارد ، وتوزيعها عليهم تحقيقاً لهذا الهدف . (١)

**خصائصه :**

ويدل هذا التعريف على أن النظام الاقتصادى بالخصائص التالية :

---

١-انقســم الكــتاب فــى تحديد مفهوم النظام الاقتصادى إلى فريقين : أحدهما بقيادة المدرســة الألمانية بكتابها بوفر وبراند وشمولر وسومبارت والفرنسى فرانسوابيرو ، ويذهــب إلى أن النظام الاقتصادى هو عبارة عن مجموعة من العلاقات التى تربط بين اجــزاء أو عناصر النظام ؛ والآخر :بريادة المدرسة الاجتماعية والاشتراكية والبنائية الديناميكــية ، ويعرف النظام الاقتصادى بأنه الهيكل الذى يتكون منه الاقتصاد القومى ككل فى فترة زمنية معينة . راجع أ.د/عزت البرعى ، مبادئ الاقتصاد السياسى ٩٩-٢٠٠٠ صـــ ٦٦ .

أ] أنه نظام اجتماعى :

فالإنسان يمارس فى حياته أنشطة متنوعة ومتداخلة يجمع بينها الصفة لأنه يمارسها فى محيط الجماعة وتترتب عليها روابط وعلاقات اجتماعية ، ويعد النشاط الاقتصادى أحد هذه الممارسات الاجتماعية ، لذلك يدخل النظام الاقتصادى فى اطار النظم الاجتماعية ، لأنه ينظم جانباً من الحياة الاجتماعية هو الحياة الاقتصادية. (١)

ومن ناحية اخرى فما يضفى على النظام الاقتصادى الصفة الاجتماعية ، هو أنه يأتى محصلة تضافر مجموعة من القوى الاجتماعية التى تؤدى خلقه وهى القوى التاريخية والموارد الطبيعية، والعقائد المذهبية والتجارب الماضية ونوضحها تباعاً.

١] القوى التاريخية :

فالأحداث التاريخية التى يمر بها أى مجتمع تمثل المصدر الذى يستمد منه قيمة واصوله الاجتماعية وتقاليده ومثله العليا ، والتى منها تتشكل رغبات أفراده وتتحدد إتجاهاتهم ويؤثر ذلك فى تحديد نظمهم الاقتصادية .

فأوروبا لما سادها فى العصور الوسطى نظام الاقطاع الطبقى ، الذى يقسم المجتمع إلى أمراء يملكون الأراضى الزراعية وعمال يعملون فيها بأجور عينية ، اتبعت فى ذلك الوقت نظاماً يقوم على الزراعة والعمل اليدوى . ولكنه وجد علاقات اجتماعية اعاقت من نمو الحافز على الانتاج وجعلت منه نظاماً إنتاجياً ضعيفاً ، وذلك لما ظهرت المدن والكشوف

---

١-لذلك يعد علم الاجتماع هو الأصل الذى تستمد منه وتتفرع عنه العلوم الأخرى ومنها علم الاقتصاد.

الجغرافـية فـى القرن السادس عشر الميلادى ، أدى ذلك إلى اندثار نظام الاقطـاع واتسـاع النشاط الاقتصادى ليهتم بالتجارة والبحث عن الثروة ثم الصـناعة وتعظـيم الـربح ، وليظهر النظام الرأسمالى بمراحله المتعددة التجارية والصناعية .

**٢] الموارد الطبيعية :**

وهـى تلك الموارد ذات القيمة الاقتصادية التى تحتويها الأرض من تربة ومعادن وطاقت متولدة من مناخها أو مساقط مياهها أو أشعة شمسها ، أو خلافـه ، إذ تعد هذه الموارد بمثابة الأصول الطبيعية التى يشبع منها الإنسان حاجاته ، والتى تؤثر كمياتها المتاحة تحت يد المجتمع فى اختيار أنسـب الطرق الانتاجية للاستفادة منها فى انتاج السلع والخدمات اللازمة لهذا الاشباع .

**٣] العقائد المذهبية :**

فلكـل مجتمع فلسفة معينة فى الحياة يؤمن بها وتنشأ من معتقداته الدينـية ومقوماتـه الثقافية. هذه الفلسلفة يتولد عنها أفكار ومبادئ تشكل مذهـباً فكرياً يعتمد عليه أفراده فى استنباط النظريات التى ترسم الأساليب المناسبة التى تحقق أهدافه ورغباته القومية ومنها الاقتصادية ، فمثل هذه المعتقدات الفلسفية التى سيطرت على الفكر الاسكتلندى هى التى نشأ فيها آدم سميث وشكلت افكاره التى وضع بها النظريات التى مثلت اللبنة الأولى للـنظام الرأسـمالى ، مـا أن البيئة الأسرية الملحدة التى نشأ فيها كارل مـاركس فـى روسيا هى التى أثرت فى أفكاره فغلب عليها الطابع الثورى الـذى أدى إلى ازكاء روح الثورة البلثفية التى حولت النظام السوفيتى من النظام الاقطاعى إلى النظام الشيوعى .

**٤)التجارب الماضية :**

فالـــتجارب الماضية التى مر بها المجتمع فى تحقيق أهدافه القومية ومـــنها الاقتصـــادية ومـــا تعرض له من عوامل نجاح وفشل ، تساعده فى اختيار نظامه الاقتصادى وتطويره نحو الأفضل .

**ب] هدفه حل المشكلة الاقتصادية :**

فالنظم الاقتصادية مهما تعددت أشكالها وتنظيماتها ، إلا أنها تشترك فـــى تحقـــيق هدف واحد هو حل المشكلة الاقتصادية أى البحث عن أنسب الطـــرق الإنتاجية التى يتمكن بها المجتمع من استخدام موارده المتاحة فى اشـــباع حاجاتـــه المتعددة مع ملاحظة أن النظام الاقتصادى الاسلامى يتخذ مـــن اشـــباع حاجات الإنسان وسيلة لتحقيق الهدف الرئيسى الذى من أجله خلقـــه الله وهـــو عـــبادته ، فالله لم يأمر الإنسان بعبادته إلا بعد أن اشبع حاجاتـــه البشرية ، وهو ما يفهم من قوله تعالى :[ فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف] (١)

فكـــل الـــنظم الاقتصـــادية تسعى نحو اسعاد الإنسان ورفع مستوى معيشـــة وبناء مجتمع أفضل ، عن طريق تحقيق التقدم ورفع معدلات النمو الاقتصادى ، وزيادة متوسط دخل الفرد .

**ج] تحديده لأسلوب آدائه الاقتصادى :**

يعـــتمد كـــل نظـــام علـــى أســـلوب إنتاجى معين يحقق به أهدافه الاقتصـــادية ، فمـــنها مـــا يعتمد على أسلوب الأداء الفردى التلقائى للقيام بـــالدور الاقتصادى وهو النظام الرأسمالى ، إذ يؤمن بحرية الفرد فى اتباع الأســـلوب الذى يحقق به مصلحته الشخصية التى تتوافق مع مصالح باقى

---

١-سورة قريش : الآيات ٣ :٥

الأفـراد فى تحقيق مصلحة الجماعة ، لذلك فهو يسمح بحرية الفرد كمنتج فى اختيار مجالات إنتاجه وتملك الدخل الذى يحققه منها وتوريثه لأهله من بعـده ، وحريته كمستهلك فى اختيار السلع والخدمات التى تشبع حاجاته ، وحـرية المنافسـة بينهم فى الأسواق لتحقيق مصالحهم دون ما تدخل من الدولة فى ذلك إلا إذا كان لصالح الجماعة .

ومـن الـنظم الاقتصـادية ما يعتمد على أسلوب الأداء الاقتصادى الجمـاعى أو الشـمولى الموجه أو المخطط وهو النظام الاشتراكى ، حيث تـنفرد فـيه الدولـة بسلطتها المركزية بالقيام بتنظيم النشاط الاقتصادى والتخطيط لتحقيقه دون ما حرية أو اختيار للفرد فى ذلك .فتحدد له المجال الـذى يمـارس فيه نشاطه كمنتج وفقاً لمقدرته ولا تمكنه من امتلاك دخله ولكنها تنفرد بتحديد نصيبه فى الناتج الاجتماعى بقدر حاجته ، وذلك تطبيقاً للمبدأ الاشتراكى القائل ( من كل بحسب مقدرته ولكل بحسب حاجته ) .

ومن النظم ما يعتمد على أسلوبى الآداء الفردى والجماعى ويوازن بين المصـلحتين الخاصـة والعامـة ويعترف بالملكية المزاوجة المزدوجة الخاصة والعامة ، ويمنح الفرد قدرا من الحرية فى ممارسة نشاطه الاقتصادى فى اطار الضوابط الاخلاقية والاقتصادية التى كفلها ، والتى من شأنها أن تضبط علاقات الانتاج وأن تحقق عدالة التوزيع ، وهو النظام الإسلامى .

**عناصره :**

تـرى المدرسـة الألمانية أن النظام الاقتصادى يتكون من مجموعة من العناصر والعلاقات التى تربط بينهما وتتمثل فى العناصر التالية :

١] **الهـدف** : مـن النشاط الاقتصادى وهو على ما سلف ذكره اشباع حاجات الأفراد.

٢]التنظيم : الذى ينظم النشاط الاقتصادى ويحدد طبيعة العلاقات التى تنشأ بين الأفراد ، وهو تنظيم اجتماعى يحدد نوع الملكية والمعترف بها وحقوق الأفراد المترتبة عليها ، ودور الدولة فى التدخل فى الحياة الاقتصادية ...إلخ.

٣]الفن الانتاجى : ويتعلق بمستوى التكنولوجيا وطرق الانتاج السائدة والتى بها يتم تحويل الموارد إلى منتجات وقد يكون مستوى بدائياً يعتمد على العمل اليدوى وطريقة انتاج السلع الأولية زراعية كانت أو استخراجية كما قد يكون مستوى متقدماً يعتمد على الآلات وطرق الانتاج الصناعية .

**طبيعته :**

تتضافر فى أى نظام إقتصادى صفتان تشكلان طبيعة هذا النظام وهما :

**الأولى : أنه من صنع الإنسان :**

فالقوى الأربعة التى سبق عرضها والتى منها يتولد النظام الاقتصادى وهى القوى التاريخية والموارد الطبيعية والعقائد المذهبية والتجارب الماضية ، إنما تدل على أن كافة النظم الاقتصادية من صنع الإنسان فهو الذى إكتشفها من خلال تجاربه ومحاولاته التى مر بها فى تحقيق اهدافه . ومن قيمه وتقاليده وفلسفته ومعتقداته إستنبط النظريات التى تحدد الاطار العام لكل نظام من هذه النظم .

**الثانية : المرونة والقابلية للتغيير :**

فهذه النظم ليست عقائد دينية غير قابلة للتغيير أو التبديل ، وإنما هى نظم تتسم بالمرونة أى القابلية للتعديل لأنها من صنع الإنسان ن وبالتالى فهو يتمتع بقدر من الحرية فى تطويرها ،ووضعها فى الإطار الذى يحقق مصالحه المتعددة والمتغيرة .

فأى مجتمع مهما بلغت درجة تقدمه ونضجه لا يستطيع أن يضع نظاماً ينظم أى جانب من جوانب حياته الاقتصادية وغير الاقتصادية ، ويتصف هذا النظام بالتأبيد والدوام دون القابلية للتغيير والتعديل ، فذلك يفوق قدرة الإنسان ، فما من مجتمع إلا وتتغير ظروفه وأحواله من زمان لآخر ، لذلك فهو يحتاج إلى تطوير نظامه الاقتصادى ليتمشى مع هذا التطور ويواكبه .

فالمجتمعات التى تأخذ بالنظام الاقتصادى الرأسمالى تطورت فلسفتها ونظرياتها وبالتالى نظمها الاقتصادية بتطور حياتها وظروفها عبر الزمان ، فتطورت مدارسها الفكرية من المدرسة التجارية إلى مدرسة الطبيعة فالمدرسة التقليدية والمدرسة التقليدية الجديدة والمدرسة الكينزية وغيرها من المدارس الحديثة ، وقد أدى ذلك إلى تطور النظام الرأسمالى من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية إلى أن وصل إلى رأسمالية العولمة الحديثة .

ونفس الأمر حدث مع المجتمعات الاشتراكية ، حيث تعدلت أفكارها الشيوعية من الافكار الخيالية أو المثالية التى صاغها افلاطون وتوماس مور وسان سيمون وغيرهم ،إلى الاشتراكية العلمية التى رسم خطوطها الأولى كار ماركس وقم تطبيقها لينين من بعده ،فلقد انعكس ذلك على نظامها الاشتراكى الذى تعرض للتطوير هو الآخر ليجسد هذه التطورات الفكرية فتغير بتغير الأحداث التى تعرضت لها الثورة البلشفية فى روسيا منذ قيامها فى عام ١٩١٧ وحتى تفكك الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية فى العقد الثامن من القرن الماضى .

*********

بهاتين الصفحتين تتحدد طبيعة النظام الاقتصادى كما يتحدد مفهومه ولكن يبقى التعرف على هيكله وتركيبه الاقتصادى أمر لابد منه على النحو المبين فى المبحث التالى .

# المبحـــث الثانى

## هيكل النظام الاقتصادى

تكتســب عملية تحديد الهيكل الاقتصادى لأى نظام أهمية كبيرة ، إذ أن تعيينه هو الذى يساعد فى التعرف على نوعية النظام الاقتصادى المتبع (اشــتراكى او رأســمالى أو مختلط أو إسلامى أو غيرها ) ، كما أن تحليل الهيكل الاقتصادى يبين مدى تقدمه وتخلفه ، وكيفية آداء الاقتصاد القومى ، والمشــاكل الــتى يعــانى مــنها ، ووضع الحلول والسياسات الاقتصادية المناسبة للتغلب عليها. (١)

وعلــى ذلك فبالهيكل الاقتصادى تتحدد طريقة الانتاج فى الاقتصاد القومى ككل ، والتى منها يتحدد الشكل الاجتماعى أو النمط الاجتماعى الذى تتخذه العملية الاقتصادية فى المجتمع . (٢)

### عوامل تحديد الهيكل الاقتصادى :

لكــل عملية انتاجية قوى تقوم بها وشكل اجتماعى لطريقة الانتاج فيها ، فقوى (أو عناصر ) العملية الانتاجية التى تتضافر مع بعضها القيام بالعملية الانتاجية تتمثل فى :

١] **القـوة العاملـة** : أى العنصــر البشرى الذى يقوم بالعملية الإنتاجية بما يؤديه فيها من عمل أى ما يبذله فيها من جهود إرادى واع ، وفقاً لما يتمتع به من معرفة فنية .

---

١ ) تم الاعتماد هنا على : د/عزت عبد الحميد البرعى فى المرجع السابق صـــ ٦٦
– د/محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسى ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ١٩٨٢ طـــ ٤ صـــ ٢٠٩ وما بعدها

٢ ) لذا درج على تسمية الهيكل الاقتصادى بطريقة الانتاج واستعمالها كمترادفين .

٢]**وسائل الإنتاج** : وهى عناصر الانتاج المادية التى ينصب عليها العمل ويتم تحويلها فى عملية الانتاج ، من أرض وأدوات عمل وكافة المواد موضوع العمل .

هذه القوى الاجتماعية للانتاج تمثل جوهر عملية الانتاج مجرداً عن الشكل الاجتماعى لها . والذى يحدد طريقة الانتاج فيها أو هيكلها الاقتصادى عاملان هما : نوع علاقات الانتاج التى تسود بين افراد الجماعة اثناء القيام بعملية الانتاج من ناحية ، ومستوى تطور قوى الانتاج من ناحية أخرى .

فالتزاوج بين هذين العاملين هو الذى يعطى لعملية العمل الاجتماعى شكلاً أو هيكلاً معيناً يميزها عن غيرها من الأشكال الإنتاجية الأخرى. وهو الذى يبين نوع النشاط الاقتصادى السائد وهدفه وأسلوب آدائه ، والكيفية التى يتم بها توزيع الناتج الاجتماعى بين أفراد وفئات المجتمع ، والأسلوب الذى يضمن إستمرار عملية الانتاج أو تجددها ، ونوضح هذين العاملين تباعاً :

**العامل الأول : نوع علاقات الانتاج السائدة :**

تحديد نوع علاقات الانتاج السائدة يقتضى بيان المقصود بعلاقات الانتاج ودور ملكية وسائل الإنتاج فى تحديد نوعها وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى ، وطريقة آداء وسير هذا النشاط .

**أ)دور ملكية وسائل الانتاج فى تحديد نوع علاقات الانتاج :**

يقصد بعلاقات الانتاج الروابط والعلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين أفراد الجماعة اثناء قيامهم بعملية الانتاج ، والتى بناء عليها يتحدد دور كل منهم فيها ونصيبه فى ناتجها .

وتلعـب ملكية وسائل الانتاج المادية من أرض وأدوات عمل ومواد يجـرى تحويرها بالانتاج ، دوراً هاماً فى تحديد هذه العلاقات ، فمن يملك وسائل الانتاج ويسيطر عليها فعلاً - سواء كان هو الفرد ام الجماعة - هـو الـذى يملـك قـرار القيام بالعملية الانتاجية ويحدد دور كل فرد فيها ومصير توزيع ناتجها .

فالـنظام الرأسـمالى ترتكز طرق علاقات الانتاج فيه على الملكية الخاصـة لوسائل الانتاج ، لذا فهو يعترف للفرد بحق تملكها ويخوله حرية اسـتخدامها إمـا بمعرفته مباشرة مع استبعاد والآخرين منها أو تشغيلهم فـيها مقـابل عـائد أجرى أو فائدة محددة . كما تمنحه حق وضعها تحت تصرف الآخرين ليستعملوها فى الانتاج مقابل جزء من الناتج . أما النظام الاشـتراكى فـإن طـرق الانـتاج وعلاقات الانتاج فيه ترتكز على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، و بالتالى فإن الدولة بسلطتها المركزية هى التى تحدد دور كل فرد فى عملية الانتاج ونصيبه فى ناتجها .

### ب] الهدف من النشاط الاقتصادى :

الهدف العام من أى نشاط اقتصادى واحد هو اشباع حاجات أفراد المجـتمع ، ولكـن تحقـيق هـذا الهدف بشكل مباشر من قبل من يملكون قـرارات الانتاج تختلف صورته باختلاف طرق الانتاج أى باختلاف الهياكل الاقتصادية ، على النحو التالى :

**١ـ هدف الاشباع العينى المباشر :**

وهـو هدف يسود طرق الانتاج البدائية أو السابقة على الرأسمالية كالـنظام القبلى أو الاقطاعى أو الذى يقوم على الرق والعبودية . ففى هذه الـنظم ينتج المنتجون السلع التى يشبعون منها حاجاتهم وحاجات ذويهم أو مـن يشـاركوهم فى الانتاج ، كما كان الحال فى قرى مصر قبل أن يتبعوا

طرق الانتاج الرأسمالية حيث كان المزارع يعمل فى أرضه هو وأسرته وما ينتجه من زروع وثمار لا يوجهه إلى السوق ، وإنما يستخدمه فى إشباع حاجاته هو وذويه وكذا مالك الأرض .

**٢ـ هدف تحقيق الربح النقدى :**

وهو غاية ووسيلة فى نفس الوقت ، إذ يهدف الفرد من نشاطه الاقتصادى تحقيق كسب نقدى ينفقه فى شراء السلع والخدمات التى يشبع منها حاجاته وهذه هى حال أسلوب طريقة الانتاج فى النظام الرأسمالى الذى تسوده طريقة الانتاج بقصد المبادلة والمبادلة النقدية .

**٣)هدف إشباع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع :**

وهذا هو الهدف الذى يقترن بطريقة الانتاج الاشتراكية إذ تسعى الدولة بسلطتها المركزية إلى انتاج الموارد التى توجهها لاشباع حاجات غالبية أفراد المجتمع ليتم الاشباع فى حدود الموارد الانتاجية المتاحة للمجتمع وفى ظل ظروف الانتاج الفنية والاجتماعية السائدة .

**ج]طريقة آداء الاقتصاد القومى :**

تختلف طريقة آداء الاقتصاد القومى باختلاف هياكله الاقتصادية

**١]ففى الاقتصاد الرأسمالى :**

تسير طريقة الانتاج فيه سيراً تلقائياً من خلال العمل التلقائى لقوى السوق ، إذ تأتى النتيجة النهائية للعملية الاقتصادية فيه محصلة القرارات الفردية المستقلة للأفراد المنتجين أو المستهلكين دون تنسيق سابق بينهم .

**٢]فى الاقتصاد الاشتراكى :**

تسير طريقة الانتاج فيه سيراً مخططاً تتولى فيه الدولة بسلطتها المركزية اتخاذ القرارات المناسبة التى تحقق النتيجة النهائية للعملية

الاقتصادية وذلك بتخطيطها لتحديد هدف النشاط الاقتصادى ووسيلة تحقيقه خلال فترة زمنية مستقبلية .

## العامل الثانى : مستوى تطور قوى الانتاج:

يتحدد مستوى تطور قوى الانتاج (من عمل ووسائل إنتاج) بالتغيير الكيفى الذى يجريه المجتمع عليها ، والذى يؤدى إلى زيادة إنتاجيتها سواء عن طريق تنويعها وتحسينها أو زيادة قدرتها الفنية ، وليس بالتغيير الكمى فيها أو فى ناتجها .

فبالنظر إلى الانشطة الاقتصادية التى تطور المجتمع الانسانى فى ممارستها وهى ثلاثة: النشاط الأولى والنشاط الثانوى (أو الصناعى ) ونشاط الخدمات فيلاحظ أن مستوى تطور قوى الانتاج فيها يقاس بنوع هذه القوى وبكيفية استخدامها فيها على النحو التالى :

١-فى النشاط الأولى: كالزراعة والصيد وتربية المواشى والدواجن فإن أدوات الانتاج وفنون الانتاج المستخدمة بها عادة ما تكون بدائية .

٢-أما فى النشاط الثانوى (أو الصناعى) : التى يتعلق الانتاج فيها بتحويل المنتجات الأولية التى تم انتاجها فى نشاط أولى ، فتستخدم فيها قوى انتاج وفنون انتاجية متطورة .

لذلك فإن انتاجية العمل فى الصناعة تكون أعلى منها فى الزراعة ، لأن الإنتاج فيها يتوقف على ظروف تجرى داخل المشروعات هى من صنع الإنسان ، بينما فى النشاط الزراعى يكون دور الطبيعة فيها اوضح من دور الإنسان.

٣-أما فى نشاط الخدمات : فإنه يتوسط النشاطين الأولى والثانوى لأنه يتضمن خدمات تتعلق بالانتاج كالخدمات التجارية ونقل الأشخاص

إلــى مواقــع الانــتاج والاتصالات التى تخدم الانتاج ، فضلاً عن استعماله خدمات غير انتاجية كنقل الأفراد للنزهة وخدمات الترفيه ، إلى جانب الخدمات التى يعد آداؤها هدفاً ووسيلة كخدمات التعليم والصــحة إذ تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وتستخدم فى زيادة انتاجيتهم .

ويــتكون الاقتصــاد القومى من قطاعات تضم هذه الأنشطة الثلاثة وهــى قطاع النشاط الأولى ، وقطاع الصناعى ، وقطاع الخدمات ، ويقاس مستوى قوى الانتاج بالوزن النسبى لكل قطاع منها .

فــإذا كان الوزن النسبى للنشاط الأولى فى الاقتصاد القومى أكبر ، كــان الاقتصــاد مــتخلفاً أما إذا كان الوزن النسبى للقطاع الصناعى أكبر وغلبــت الصفة الصناعية على النشاط الاقتصادى كان الاقتصاد متطوراً . ويدل هذا عل الدور الذى تلعبه الصناعة فى تطوير الاقتصاد القومى .

خلاصــة مــا تقدم أن هيكل الاقتصاد القومى يتحدد بعاملين هما : نوع علاقات الانتاج السائدة ، ومستوى تطور قوى الانتاج، وتطور الهيكل الاقتصادى بالتغييرات الكيفية التى تحدث فيهما أى فى علاقات الانتاج وفى قوى الانتاج ، إذ بهما يمكن تحقيق شكل آخر لطريقة الانتاج .

أمــا التغيــيرات الكمــية التى تحدث فى هذين العاملين وتؤدى إلى زيادة فى الناتج أو الدخل القومى فى فترة زمنية معينة فإنها وحدها لا تعنى تطور النظام الاقتصادى ، ولكنها تعد فحسب من قبيل النمو الاقتصادى ، بيد أنها يمكنها أن تحقق تطوراً إقتصادياً إذا أدت إلى إحداث تغييرات كيفية فى قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وبالتالى فى هيكل الاقتصاد .

ويمكن التمييز فى هذا الصدد بين نوعين من التغيرات الكيفية هما :

١-التغيرات الكيفية التى تتم بشكل عفوى أو تلقائى أو عن طريق ميكانزم السوق فهذه تحدث فى إطار النظام الرأسمالى محققة نوعاً من التطور الاقتصادى .

٢-أما التغييرات الكيفية التى تجرى بطريقة واعية ومخطط لها أى من خلال ميكانزم التخطيط ، فإنها تتم فى ظل النظام الاشتراكى ، ويترتب عليها نوع من التطوير الاقتصادى .

★★★★★★★★★

وبتحديد هيكل الاقتصاد القومى على النحو السابق بعد تعريفه والتعرف على عناصره وطبيعته ، يبقى ضرورة بيان مفهومه فى الفكر الإسلامى وهو ما قد تم تخصيص المبحث التالى له.

# المبحث الثالث

## النظام الاقتصادى فى المفهوم الإسلامى

أشرنا فى السطور السابقة إلى طبيعة النظام الاقتصادى وأنه يتصف بأمرين : أنه من صنع الإنسان ، وبالتالى فهو يتسم بقدر من المرونة التى تجعله قابلاً للتغيير والتعديل وفقاً لظروف الزمان والمكان . فهل هذا الوصف ينطبق على النظام الاقتصادى الاسلامى ؟ !

إن سبب هذا التساؤل يكمن فى أن وصف النظام الاقتصادى بأنه إسلامى ، يثير إلى الذهن أنه ينسب إلى الله تعالى وبالتالى لا يتصف بالثبات وعدم القابلية للتغيير أو التبديل، فهل هذا الاعتقاد صحيح ؟! الإجابة عن ذلك تتطلب التعرف على مفهوم الاقتصاد الاسلامى ، وما يتضمنه من مذهب اقتصادى ونظام اقتصادى وفرق ما بينهما .[1]

فالاقتصاد الإسلامى يوجه النشاط الاقتصادى وينظمه وفقا لاصول الاسلام ومبادئه الاقتصادية ، وعلى ذلك فإن له وجهين : أحدهما ثابت وهو المذهب الاقتصادى الإسلامى والآخر متغير وهو النظام الاقتصادى الإسلامى ، ونوضحهما تباعاً .

---

١-اعتمدنا فى هذا الموضع على الآتى :

*الإمام محمد باقر الصدد فى كتابه اقتصادنا ، دار التعاون للمطبوعات صـ ٣٣٠ وما بعدها .

*د/محمد شوقى الفخرى فى مؤلفه القيم ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٦ صـ ٣٠ وما بعدها .

* رسالتنا للدكتوراة بعنوان أثر الزكاة فى توزيع واعادة توزيع الدخول والثروات ، كلية الحقوق جامعة المنصورة عام ١٩٩٦.

## أولاً: المذهب الاقتصادى الإسلامى :

يتضــمن المذهــب الاقتصادى الاسلامى مجموعة المبادئ والأصول الاقتصــادية المســتنبطة مــن نصوص القرآن والسنة والتى توجه النشاط الاقتصادى ككل مثل :

١-أصل الملكية الإلهية للثروات واستخلاف البشر فيها.

٢-وأصل التفاوت المنضبط فى التوزيع الإلهى للثروات بين الناس.

٣-وأصــل الالــتزام بــالحلال وتجنــب الحرام فى ممارسة الانتاج واكتساب الدخول.

٤-وأصل التوازن والعدالة فى اكتساب وتوزيع الدخول .

٥-وأصل ضمان حد الكفاية لكل أفراد المجتمع الاسلامى .

٦-واصل الاعتراف بالملكية المزدوجة فى الإسلام .

٧-وأصل الحرية الاقتصادية المنضبطة .

٨-وأصل التنمية الاقتصادية الشاملة.

٩-وأصل ترشيد الاستهلاك والانفاق .

وتتسم هذه الأصول المذهبية فى الإسلام بأنها إلهية وعامة وبالتالى فهى ثابتة لا تتغير بتغير الزمان أو المكان أو الظروف أو الأحوال ، بل هى صالحة لكل زمان ومكان ، ينبغى أن يلتزم بها المجتمع المسلم ، أياً كانت درجــة تطــوره الاقتصــادى وأياً كانت أشكال الانتاج السائدة فيه ، ودور الباحث الاقتصادى فيها هو دور الكاشف عنها فى نصوص الكتاب والسنة ولا دور له فى ايجادها .

## ثانياً: النظام الاقتصادى الاسلامى :

يتضمن النظام الاقتصادى فى الإسلام مجموعة النظريات الفكرية ، والأساليب والطرق العلمية، التى تعمل على تطبيق المذهب الإسلامى بمبادئه وأصوله داخل المجتمع .

مثل تحديد مجالات الانتاج الحلال التى يسمح للمسلم فيها بممارسة نشاطات نافعة ، ومجالات الانتاج الحرام التى يمنع للمنتج فيها من ممارسة نشاطات ضارة ، كالربا وإدارة صالات القمار والبغاء وصناعة وتجارة الخمور وغيرها . ومثل بيان نطاق الملكيتين الخاصة والعامة ، ونطاق تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وتحديد مقدار حد الكفاف فى الظروف الاستثنائية وحد الكفاية فى الظروف العادية ...إلخ .

**تحديد طبيعة النظام الاقتصادى الإسلامى :**

**يدل ما تقدم على أن هذا الوجه المتغير المتضمن للنظام الاقتصادى الاسلامى تتوافر فيه نفس الصفتين المحددتين لطبيعة النظام الاقتصادى وهما :**

**1)أنه من صنع الإنسان :** فما يتضمنه النظام الاقتصادى الإسلامى من نظريات اقتصادية متنوعة ، وتطبيقات عملية متعددة ، إنما يدل على أنه من صنع المجتهدين فى الاقتصاد الإسلامى .

ولكن ذلك لا يؤخذ على اطلاقه ، إذ أن الباحث فى اقتصاد غير اسلامى يبتدع نظرياته وانكاره النظرية والعملية ، إما من نسج خيانه أو من واقع حياته أو من تجارب مجتمعاته ، دون أن يتقيد فى ذلك بقيم دينيه معينة لإيمانه بالفكرة الغربية التى تعتبر الفكرة الاقتصادية فكرة محايدة لا دين لها .

أمـــا الباحث فى إقتصاد اسلامى فإنه لا يبتدع نظرياته ولا تطبيقاته الاقتصادية العملية من أفكاره وتجاربه ، بل إن دوره فيها هو دور الكاشف عـــن حكـــم الله فيها . وعلى ذلك يجب لاعتبارها إسلامية أن يتوافر فيها شرطان هما :

**الأول** : **الإلـتزام بالأصول الاقتصادية الاسلامية** : أى أن لا تخرج أفكاره وآراؤه وحلولـــه الاقتصـــادية عن المبادئ الاقتصادية العامة المستقاة من نصوص القـــرآن والســـنة والتى تضمنها المذهب الاقتصادى الإسلامى على النحو المذكور .

**الـثانى** : **أن يتوصل إلـيها بالطـرق الشـرعية المعتـبرة** : من قياس واستصحاب واستحســـان واستصـــلاح وفقـــاً لقواعد الاجتهاد التى وضعها فقهاء أصول الفقه الإسلامى .

**٣)قابـليته للتغير والتطوير :**

فطالما أن تلك المذاهب بنظرياتها وتطبيقاتها من عمل المجتهدين ، فإنهـــا تتصـــف بالمـــرونة إذ يجوز تغيرها وتعديلها بتغير الأحوال والزمان والمكان ، طالما أن ذلك يحقق مصالح المسلمين ، تطبيقاً للقواعد الاصولية الإســـلامية : الـــتى تقضى(بتغير الأحكام بتغير الازمنة والأمكنة ) وإلى أنه (اختلاف زمان ومكان لا حجة ولا برهان) .

ولعل هذا هو الذى يفسر سبب إختلاف بعض التطبيقات الاقتصادية فى عهد عمر بن الخطاب عنها فى عهد أبى بكر الصديق ، سواء فى مجال الانـــتاج أم فى نطاق التوزيع . كذلك وختلاف أفكارهم الاقتصادية ، كأفكار ابـــن خلـــدون الـــتى تتجه إتجاهاً فردياً ، وتمنع تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى والتى توصف بأنها رأسمالية . وفى المقابل أفكار إبن حزم التى لا تعترف إلا بالملكية الجماعية لواحدة من أهم أدوات الانتاج وهى الأرض

، إذ عدها البعض بالأفكار الاشتراكية كذلك آراء أبى ذر الغفارى : الثورية فـــى مناداته باعادة توزيع الدخول والثروات بين الافراد حتى يكون الناس فيها سواء بل وينادى باستخدام القوة فى تنفيذها إذا مست حاجات الإنسان الضـــرورية فـــيقول:(عجبت لمن لا يجد القوت فى بيئة كيف لا يخرج على الـــناس شاهراً سيفه ) ، وهى التى تمنى لو فعلها عمر بن الخطاب فى آخر حـــياته ، وكـــل هـــذه الأفكار مهما وصفت بالرأسمالية او الاشتراكية فإن استنباطها من اصول الإسلام ومبادئه العليا بالطرق الشرعية لا ينفى عنها صفتها الإسلامية .

★★★★★★★★★

بهذا المفهوم الاسلامى للمذهب الاقتصادى يكون مضمون النظام الاقتصادى ككل قد تحدد بما سبق التعرض له من تعريفه وبيان هيكله ، ولعل فى هذا القدر ما يكفى للتعرف على انواع النظم الاقتصادية المعاصرة باختلاف انواعها من خلال الفصل التالى.

# الفصل الثانى

## الأساس الفكرى للنظم الإقتصادية

لكل نظام اقتصادى مبادؤه الفكرية التى تعد بمثابة الأساس الذى شيد عليه البناء النظرى للنظام ككل ، وقد جاء هذا الأساس الفكرى ثمرة جهود مفكرى علماء كل نظام التى تضافرت فى شكل مدارس فكرية تعاقبت على مر الزمان فى تشييده .

ففى النظام الرأسمالى ظهرت مدارس التجاريين والطبيعيين والتقليديين والكينزيين والنقديين ...إلخ. وفى النظام الاشتراكى مثلت المدرسة العلمية الماتركسية الاساس النظرى لها ، بيد أنها تدين بالفضل لافكار روادها السابقين عليها من الاشتراكيين المثاليين .

ولاشك أن سنن النبى محمد ﷺ الاقتصادية شكلت الأساس الراسخ للنظام الاقتصادى الإسلامى، مع ملاحظة أنها لم تأت من نسج خياله أو أفكاره كما حدث مع أتباع النظم الاقتصادية الأخرى ، ولكنها جاءت بوحى من ربه :(وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحى يوحى ) [سورة النجم :الآيات ٢-٣]

وسنعرض لأسس الفكرية للنظم الاقتصادية فى أربعة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول : منهج البحث العلمى للنظم الاقتصادية .

المبحث الثانى : الأساس الفكرى للنظام الرأسمالى .

المبحث الثالث : الأساس الفكرى للنظام الاشتراكى .

المبحث الرابع : الأساس الفكرى للنظام الإسلامى .

# المبحــــث الأول

## منهج البحث العلمى للنظم الاقتصادية

منـــهج البحـــث العلمـــى هـــو فن ترتيب الأفكار لكشف حقيقة مجهولـــة ، أو للاستدلال على صحة حقيقة معلومة . وترتيب الأفكار ترتيـــباً علمـــياً صـــحيحاً يحتاج إلى اتباع اسلوب معين لدراسة هذه الحقـــيقة أو الظاهـــرة ، أى اتباع مجموعة من الخطوات لاستخلاص المعرفة العلمية المتعلقة بهذه الظاهرة .

وســـنحاول الـــتعرف علـــى المنهج العلمى الذى اتبعه مفكرو النظم الوضعية من ناحية ومفكرو الإسلام من ناحية أخرى وذلك فى مطلبين :

**المطلب الأول :**

**منهج البحث العلمى فى الفكر الاقتصادى الوضعى.**

**المطلب الثانى :**

**منهج البحث العلمى فى الفكر الاقتصادى الإسلامى..**

## المطلب الأول
## منهج البحث العلمى فى الفكر الاقتصادى الوضعى

اتبع الفكر الوضعى فى دراسة الظواهر الاقتصادية واستخلاص النظريات الفكرية والافكار والقوانين الاقتصادية ، منهجاً علمياً يتكون من خطوات وأساليب وطرق وأدوات بحثية معينة نتعرف عليها تباعاً .

**أولا :خطوات البحث العلمى :**

تتلخص الخطوات المكونة لمنهج البحث العلمى ، والتى ينبغى إتيانها لاستخلاص المعرفة العلمية حول الظاهرة محل البحث فى إتباع الآتى :

١- **وصف الظاهرة :** ويتم ذلك باستخدام الملاحظة والتجربة العلمية فبالملاحظة يراقب الباحث السير العملى للظاهرة كما هى فى حركتها عبر الزمن من حيث صفاتها وخصائصها فى ظروفها الواقعية. وبالتجربة العلمية يدرس الباحث الظاهرة فى ظروف هيأها بإرادته لتساعده فى تفسيرها .

٢- **تحليل الظاهرة :** ثم يتبع الباحث إحدى طرق الاستقصاء والبحث العلمى التى سيأتى ذكرها ، لتحليل الظاهرة محل البحث بعد تجريدها (بين تصورها ذهنيا وتلمسها واقعيا) فى حركتها عبر الزمن ، وذلك بهدف التوصل إلى أفكار معينة تفسرها وتبين طبيعتها .

٣- **استخلاص المعرفة العلمية (أو النظرية):** وهنا يستعين الباحث بتصوره معتمدا على (الحدس والتخيل) ، وذلك لترتيب وبناء الأفكار التى توصل إليها فى شكل فروض نظرية لتفسير الظاهرة ، ترتيبا يبين خصائصها والعلاقة بين عناصرها فى حركتها عبر الزمن ، ويشترط فى هذه

الفــروض النظرية ، ألا تتنافى مع القوانين العلمية والحقائق المسلم بها مــن ناحــية ، وأن تكون قابلة للتحقق من صحتها عن طريق الملاحظة والتجربة والاستدلال العقلى من ناحية أخرى .

٤- **اختــبار مـدى صحتها :** أى بالتحقق من مدى صوابها أو خطئها قبل استخدامها فى العمــل، وذلــك بتمحيصــها (نظــريا) بالتأكد من عدم وجود تناقض منطقى بين أجزائها، وباختبارها (عمليا) وذلك بمضاهاتها بالواقع .

## ثانياً : أساليب البحث الاقتصادى :

نظرا لأن علم الاقتصاد يعد أحد العلوم الاجتماعية ، لذا فإنه يحتاج إلى طــرق بحــث خاصــة تناســب هذه الخاصية الاجتماعية . فالباحث فى العلوم الطبيعية تناسبه الطريقة التجريبية ، لأنه يحلل سلوك الطبيعة الذى يتسم بقدر مــن الاســتقرار ويخضــع لنظام ثابت في الأداء نادرا ما يتغير ، لذا فأنه من الســهل عليه أن يدخل إحدى الظواهر الطبيعية فى معمله ليجرى عليها تجاربه العلمية فاصلا إياها عن غيرها من الظواهر والمتغيرات الأخرى .

أما الباحث الاقتصادى فيصعب عليه إتباع الأسلوب التجريبى فى مجال البحــث الاقتصــادى لأن سلوك الإنسان يتسم بعدم الاستقرار والثبات ، إذ أنه عرضــة للاخــتلاف باخــتلاف الأشــخاص والظــروف والأزمان ، والأخذ بكل العوامل المؤثرة فيه من شأنه أن يعقد عملية التحليل .

ولا يعــنى ذلــك أن السلوك الإنسانى سلوك متشابك وعشوائى يصعب تجريده والتنبؤ بنتائجه ، ولكنه سلوك وثيق الصلة بعوامل معينه تنظم أداءه ، يمكــن للباحث الاقتصادى رصدها وتجريدها ، للتعرف على مدى تأثير كل منها علــى الظاهــرة الاقتصــادية محل البحث ولا يأتى له ذلك إلا بأتباع أساليب تناسب تلك الطبيعة البشرية .

ويمكن في هذا الصدد التمييز بين أسلوبين رئيسيين للتحليل الاقتصادى ، أحدهما نظرى والأخر كمى على النحو التالى :

**أ] أسلوب التحليل النظرى (أو الكيفى) :**

يعنى التحليل النظرى استخدام العقل والمنطق وأدوات التحليل الاستقرائى الاستنباطى فى (تجريد) الظاهرة الاقتصادية بهدف استخلاص المعرفة العلمية أو التوصل إلى تعميمات مجردة ومقولات نظرية . أى التوصل إلى (القوانين) التى تحكم الظاهرة الاقتصادية (أو النظريات) التى فسرها ، فالنظريات هى النتاج النهائى للتحليل الاقتصادى الذى يقابل دور (التجربة) فى مجال البحث الطبيعى .

**ويتحقق ذلك التجريد عن طريق القيام بخطوتين :**

**الأولى – تجريد الظاهرة من الواقع الملموس :**

ويتم ذلك عن طريق التصور الذهنى ، إذ يتخيل الباحث الاقتصادى الظاهرة المراد دراستها فى شكل بسيط أى أقل تعقيدا من شكلها فى واقع الحياة ويتم ذلك عن طريق عزل ما هو جوهرى فى الظاهرة عما هو ثانوى فيها، ولا يتم هذا العزل بشكل تحكمى ولكن بشكل موضوعى يعتمد على ملاحظة حركة الظاهرة وتحليلها. بهذا التجريد يتمكن الباحث من تحليل الظاهرة واستخلاص الأفكار النظرية المبينة لخصائصها وطبيعتها عند هذا المستوى من التجريد.

**الثانى – إعادة الظاهرة المجردة إلى الواقع الملموس :**

أى نزول الباحث بالظاهرة تدريجيا من حالتها المجردة إلى مستويات تجعلها أقل تجريدا أو أكثر اقترابا من الواقع . وذلك بأن يدخل عليها تدريجيا العناصر الثانوية التى استبعدها وجردها منها فى الخطوة الأولى . وبذلك

تـتعرض الأفكـار المستخلصة فى الخطوة الأولى للتعديل ، لتعاد الظاهرة إلى واقع ملموس جديد أعيد بناؤه ذهنيا، ليتم بذلك استخلاص المعرفة العلمية فى شكل (نظرية).

ولقـد عـرف تـاريخ الفكـر الاقتصادى طريقتين للتحلبل الاقتصادى الـنظرى أو الكيفى ، قيل بأنهما متضادتان فى حين أنهما متكاملتان إذا أحسن اسـتخدامهما كطـرق اسـتدلال علمى فى مكانهما المناسب فى مراحل البحث العلمى وهما الطريقة الاستقرائية والطريقة الاستنباطية .

(١) الطريقة الاستقرائية : Induction Method

تعـد الطريقة الاستقرائية من طرق الاستدلال الصاعد ، الذى يرقى فيه الباحـث مـن الجزئيات إلى الكليات ، أى من الخاص إلى العام بهدف التوصل إلـى قاعدة عامة أي قانون عام. فمثلا عندما نتحقق من خلال التجربة والبحث علـى أن معظـم البحار مياهها مالحة ومعظم الأنهار مياهها عذبه ، فيمكن أن نستخلص من ذلك حكما عاما مؤداه أن ماء البحر مالح وماء النهر عذب .

ويلجأ الباحث الاقتصادى إلي استخدام هذه الطريقة فى تحليله للظواهر الاقتصـادية ، وذلـك باسـتقرائه لبـياناتها ومشاهدها فى الحياة الواقعية أو لوقائعهـا التاريخية ، فنتائج الاستقراء تكون أعم من مقدماته . ومعيار صدق الاستقراء هو عندما تتسق نتائجه مع خبراتنا فى العالم الحى .

(٢) – الطريقة الاستنباطية : Deduction Method

الطـريقة الاستنباطية تعد من طرق الاستدلال النازل ، حيث ينتقل فيها الباحـث مـن الكلـيات إلى الجزئيات ، أو من العام إلى الخاص ، فيبدأ بحثه بوضـع مقدمات عامة ثم يستخلص منها أحكاما خاصة . فعلى سبيل المثال لو

أن الباحث بدأ فى مقدمته بحكم عام هو : أن كل إنسان فان ، وبما أن زيد إنسان ، لذا (فالحكم الخاص) هو أن زيدا فان .

**ب] أسلوب التحليل الكمى :**

حين يتوصل الباحث إلى مقولة (أو نظرية) معينة تفسر ظاهرة اقتصادية محددة باستخدام أسلوب التحليل النظرى فإذا كانت هذه الظاهرة ذات مظهر كمى ، فإنه يكون من المناسب استخدام أسلوب التحليل الكمى لإعادة صياغتها اللفظية ، والتعبير عنها بلغة أكثر دقة هى الصياغة الرياضية وبلغة أكثر واقعية هى اللغة الإحصائية التى يقاس بهما مدى صدقها وتوافقها مع الواقع .

**وعلى ذلك فيشترط لاستخدام أسلوب التحليل الكمى استخداما أنسب شرطان هما :**

**الأول – أن يسبقه تحليل كيفي (أو نظرى) للظاهرة :**

فالمحلل الكمى لو بدأ تحليلاته مستخدما الأسلوب الرياضي أو الإحصائي ، فقد لا يصل إلى شيء ، أو قد يصل إلى إثبات ما سبق إثباته نظريا .. لذا ينبغي أن يكون استخدامه للأسلوب الكمى مسبوقا بوجود جسم نظري للظاهرة الاقتصادية .

**الثانى – أن تكون الظاهرة ذات مظهر كمي :**

فليست كل العناصر أو العوامل أو المتغيرات المكونة للظاهرة الاقتصادية ، يمكن صياغتها كميا أى بلغة رقمية ، إذ منها ما هو شخصي يصعب قياس كمياته ، مثل أذواق المستهلكين وعاداتهم .

**– ويتضمن أسلوب التحليل الكمى عدة طرق بحثية ، يمكن جمعها في طريقتين رئيسيتين هما (الطريقة الرياضية والطريقة القياسية) .**

(أ) **الطريقة الرياضية :**

يستعمل المنطق الرياضي فى صياغة النظرية الاقتصادية في قالب رياضي ، يحتوى علي معادلات ونماذج رياضية من شأنها أن تجعل النظرية الاقتصادية أكثر دقة وانضباطا ، مما يمكن الباحث الاقتصادي من التعمق فى تحليل عناصرها ، والإلمام بكافة متغيراتها التي قد لا يستطيع عن طريق الأسلوب النظري إدخالها في التحليل دفعة واحدة كما تمكنه دقتها من اكتشاف التناقضات بين بعض فروضها النظرية وتنقيتها منها ، مما يقلل من فرص الخلاف بين الاقتصاديين حولها ويسرع بمعدلات تطويرها . لذلك حقق استخدام الرياضيات تطورات كبيرة فى مجال التحليل الاقتصادي .

ولكن تلك المميزات لا تجعلنا نغض الطرف عن خطورة المغالاة في استخدام الأدوات الرياضية فى نطاق التحليل الاقتصادي، إذ أن ذلك يؤدى إلى زيادة نطاق التجريد فى مجال البحث الاقتصادي وعرض القضايا الاقتصادية فى شكل معادلات ونماذج رياضية بحتة ، مما يفرغها من محتواها الاجتماعي ويؤدى إلى أن يحل الاستدلال الرياضي محل الاستدلال الاقتصادي ، وتوصل الباحثين إلى نتائج زائفة تخالف الواقع وتعرقل تطور المعرفة الاقتصادية . ولتفادى هذه العيوب ينبغي مراعاة الشرطين السالف ذكرهما لاستخدام أسلوب التحليل الكمي استخداما أنسب .

## أدوات التحليل الرياضي :

يستخدم الباحث فى مجال التحليل الاقتصادي الرياضي أدوات تحليل رياضية تساعده على بناء النماذج الاقتصادية أهمها الدوال والمعادلات والإحصاءات الرياضية والرسوم البيانية ، ونبينها تباعا :

**١ـ الدوال الرياضية :**

ينشغل علم الاقتصاد بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، فالظاهرة الاقتصادية تتكون من مجموعة من العناصر التي تسمى بالمتغيرات [variables] التي يربطها ببعضها عدد من العلاقات. هذه المتغيرات تمثل التعبير الكمي عن العناصر المكونة للظاهرة الاقتصادية محل البحث والمسببة لتغيراتها ، ويستخدم أحد الحروف الأبجدية الإغريقية للرمز عن التغير وهو الحرف( $\Delta$) الذى ينطق (دالتا) .

فظاهرة اقتصادية (كالسوق ) مثلا تتضمن عناصر أو قوى معينة هى عرض السلعة والطلب عليها وثمنها ، تكون دائما عرضة للتغير بالزيادة أو بالنقصان ، وتوجد بينها علاقة معينة يتم التعبير عنها رياضيا بمصطلح الدالة **Function** وتستخدم بمعني (يتوقف على) ويرمز إليها بالحرف (د) . فإذا كان التغير فى الطلب (ط) على سلعة ما يتوقف على التغير فى ثمن (ث) هذه السلعة ، كان الثمن هو المتغير الأصلي أو المستقل ، والكمية المطلوبة هو المتغير التابع .

ويتم التعبير عن هذه العلاقة الدالية (لفظيا) بالقول بأن الطلب على هذه السلعة دالة لثمنها ، أى يتوقف على ثمنها ويعبر عنه جبريا بالمعادلة التالية : ط = د (ث) .

فإذا كان التغير فى ثمن السلعة يؤدى إلى تغير عكسي في الكمية المطلوبة منها ، كانت الدالة بينهما (دالة عكسية) أما إن أدى التغير فى الثمن إلى تغير فى الكمية المطلوبة فى نفس الاتجاه ليزيد بزيادته وينخفض بانخفاضه كانت الدالة بينهما (دالة طردية) .

والدالة على هذا الشكل تصور العلاقة بين متغيرين فقط وتسمى بدالة من النوع البسيط . وهى تفترض بقاء المتغيرات الأخرى المؤثرة عليها ثابتة

علـــى حالها . فإن تم إدخال أكثر من متغير فى الدالة ، كانت الدالة من النوع المـــتعدد، كأن يقال بأن الطلب على السلعة (أ) دالة (أى يتوقف على) : ثمنها (ث) ودخـــل المســـتهلكين (ل) وأذواقهم (ق) وأثمان السلع الأخرى التى تدخل ضمن مشترياتهم (خ) ويعبر عنها جبريا بالآتي : ط= د (ث، ل ، ق ، خ)

**٢ـ المعادلات الرياضية :**

بعـــد التعبـــير عـــن العلاقة بين المتغيرين باستخدام الدوال الرياضية وصـــياغتها فـــى شكل جبرى، تستخدم المعادلات الرياضية لتبين طبيعة العلاقة بينهما فالدالة تبين وجود علاقة تبعية ما بين المتغيرين أو بين المتغيرات ، أما المعادلة الرياضية فتوضح بالتحديد طبيعة أو شكل أو ماهية هذه الرابطة .

* فمثلا يمكن أن نحدد قيمة المتغير التابع (ط) إذا افترضنا قيمة معينة للمتغـــير المســـتقل (ث). فلو كانت المعادلة الجبرية هي ط = ث + ٢ وكانت قـــيمة ث = ١ ، فـــإن قـــيمة ط = ٣ . ولـــو كانـــت قـــيمة ث = ٢ فإن قيمة ط = ٤ وهكذا

**٣ـ البيانات الإحصائية :**

كما تستخدم بيانات الإحصاء الرياضي لمضاهاة هذه الصياغة الرياضـــية للنظرية بالواقع . حيث يتم إحصاء قدر كاف من البيانات من واقع المشاهدات الحياتية عن الظاهرة ومقارنتها بالنظرية للتوقف على مدى صدقها .

وهى بيانات ينبغي أن يتوخى الباحث الدقة فى تجميعها وتصنيفها وإلا جاءت نتائج تحليلاته وتقديراته كاذبة ، فجودة التقديرات رهن بجودة البيانات. وتوجد طريقتان إحصائيتان لتجميع البيانات هما :

**الأولى – طريقة بيانات السلاسل الزمنية :** وبها تحصى بيانات الظاهرة المدروسة عن فترة زمنية متصلة ، كما لو تم تجميعها عن الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ مثلاً .

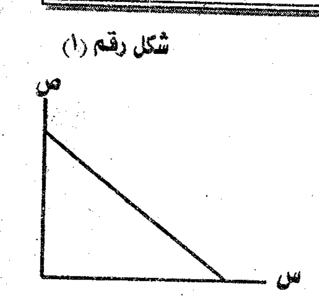
**والثانية – طريقة البيانات المقطعية :** حيث تحصر البيانات عن قطاع معين من الطوائف فى فترة معينة ، كطوائف الريف والحضر والعمال والرأسماليين.

**٤ـ الرسوم البيانية :**

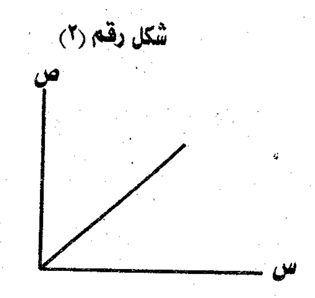
يعد الرسم البياني من أهم الوسائل الرياضية التى يستعان بها لتصوير طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية فهو يعد نوعا من الحيل الفنية التى تساعد على تبسيط الفكرة الاقتصادية وتسمح باستيعابها وفهمها والإحاطة بها بشكل أسهل وأسرع .

ويتكون الرسم البيانى فى إحدى صوره الرئيسية من محورين : أحدهما أفقى ويسمى بالمحور السينى حيث يرمز إليه بالرمز (س) ويسجل عليه قيم المتغير المستقل ، والآخر رأسى يتعامد معه ويسمي بالمحور الصادي ، إذ يرمز إليه بالرمز (ص) وتدون عليه قيم المتغير التابع . وترصد العلاقة بين هذين المتغيرين على هيئة Slope أى نقاط بوصلها ببعضها تظهر فى صورة رسم مائل يسمى بالميل ، الذى يتخذ أحد شكلين : إما شكل مستقيم أو شكل منحنى . فإذا كانت العلاقة بين المتغيرين عكسية ظهرت على الرسم على شكل خط مستقيم يميل هابطا من أعلى إلى أسفل جهة اليمين كما يتضح من الشكل رقم (١) أما إذا كانت العلاقة بينهما طردية بانت على الرسم على هيئة خط مستقيم يميل صاعدا نحو اليمين على ما هو واضح من الشكل رقم (٢) ،

شكل رقم (١)

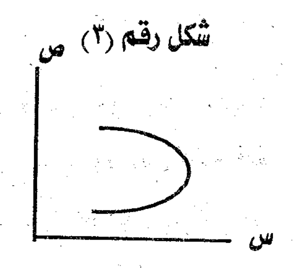



شكل رقم (٢)

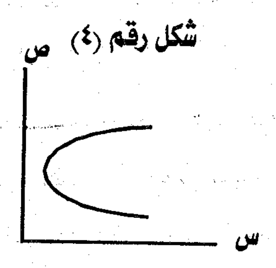



أمـــا إذا جمعـــت العلاقة بين الحالتين الطردية والعكسية ، ظهرت على الرســـم علـــى هيئة (منحنى) ويكون هذا المنحنى (محدبا) إذا بدأت العلاقة بين المتغيريـــن طردية ثم تحولت بعد حد معين إلى علاقة عكسية ، كما هو ظاهر مـــن الشـــكل رقـــم (٣) ، بينما يكون المنحنى (مقعرا) إذا بدأت العلاقة بينهما عكسية ثم تحولت بعد حد معين إلى طردية ، كما يتضح من الشكل رقم (٤) .

شكل رقم (٣)




شكل رقم (٤)




**(ب) – الطريقة القياسية :**

وبالطـــريقة القياسية يتم التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب كمي تســـتعمل فـــيه كل من اللغة الرياضية والأرقام الإحصائية . فالصياغة اللفظية والصياغة الرياضية للنظرية الاقتصادية تصيبها بدرجة كبيرة من التجريد الذي يركـــز على العلاقات المنظمة من السلوك الإنساني(أي السببية) بين المتغيرات الاقتصـــادية، وهـــي التـــي يكـــون فيها أحد المتغيرين أو أكثر سببا في الآخر ويســـتبعد منها المتغيرات غير المنتظمة من السلوك الإنساني . لذلك تأتى هذه

الصياغة في شكل صياغة مضبوطة تتوافق مع جزء من الواقع وليس مع مجمل مشاهدات الواقع كله مما يحدث فجوة بين النظرية والواقع .

ومن هنا كان لابد لتقريب النظرية بطبيعتها اللفظية والرياضية بالواقع بإجراء بعض تعديلات عليها وذلك بإدخال العلاقات غير المنتظمة في التحليل، وهى وإن كانت علاقات يصعب إحصاء معلومات دقيقة عنها إلا أنها يمكن تجميع هذه البيانات في شكل عدد من الفروض الاجتماعية القابلة للتقدير العملي التي تقربها من الواقع .

وهذا هو ما يفعله الاقتصاد القياسي ، إذ يقوم بعملية تزاوج بين التحليل الاقتصادي النظري والكمي ببياناته الإحصائية ، ويستخدم اللغة الرياضية في التعبير عنه ، وذلك بهدف اختبار مدى صدق النظرية ، والمفاضلة بين النظريات المتنافسة إذا وجدت أكثر من نظرية اقتصادية مطروحة تفسر الظاهرة الاقتصادية الواحدة . فضلا عن ذلك فإنه ضروري لتوفير معلومات كمية عن الظاهرة الاقتصادية ، يمكن استخدامها أساسا للتنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات من قبل راعى السياسة الاقتصادية .

**لذلك يرتكز البحث الاقتصادى التطبيقى على ركائز ثلاث هى:**

النظرية الاقتصادية والرياضات والإحصاء ، فبالمزج بينهم يتم معالجة مشكلة قياس النظريات واختبارها والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية والاستعانة بها فى رسم السياسة الاقتصادية .

## فروع الاقتصاد القياسى :

والاقتصاد القياسى ينقسم إلى فرعين هما :

**١- الاقتصاد القياسي النظري:**

ويختص بتطوير الأساليب الإحصائية المقيسه للعلاقات الاقتصادية ومنها الطريقتان المشار إليهما سابقا-وهما : طريقة السلاسل الزمنية المتصلة ، وطريقة البيانات المقطعية الإحصائية الرياضية التي تلائم العلوم الطبيعية

أكـــثر مـــن الظواهر الاقتصادية . ومع ذلك فقد تم استخدامها فى رصد وتحليل السـلوك الإنســانى المنظم الذى يركز على العلاقات الاقتصادية والسببية من المتغـيرات ، الذي يدرس أثر كل عامل من العوامل المؤثرة على الظاهرة على حــده ، وافــتراض ثبات العوامل الأخرى غير المنتظمة المؤثرة عليها ، نظرا لصـــعوبة إحصـــائها مثل العوامل الشخصية التى تختلف من شخص لآخر ومن زمان لآخر كأذواق المستهلكين وعاداتهم مثلا .

لذلـــك جـــاء الاقتصـــاد القياســـى ليطور من طرق الاحصاء الرياضى ولـــيدخل عناصـــر النشاط الإنساني غير المنتظم أو غير المضبوط فى النموذج الاقتصـــادى ، كمـــا يدخـــل فيه عنصر الخطأ فى رصد وتجميع البيانات تحت مســـمى المتغير العشوائى ، ليجعل بذلك النموذج التحليلى الاحصائى والرياضى اكثر مرونة وقربا من الواقع بما ضمنه له من عناصر تحليل اجتماعية .

**٢ـ الاقتصاد القياسي التطبيقي :**

الاقتصـــاد القياسي التطبيقي هو ذلك النوع من الاقتصاد القياسي الذي يقـــوم فـــيه الباحث بتطبيق أدوات القياس الاقتصادي على ظاهرة من الظواهر الاقتصـــادية الـــتى تفســـرها النظرية الاقتصادية كالطلب والعرض والاستهلاك والاســـتثمار .. وذلـــك بهدف قياس العلاقات الاقتصادية التى تخصها لاختبار مدى اتفاق النظرية مع الواقع ولمحاولة التنبؤ بتطوراتها فى المستقبل.

★★★★★

بعد توضيح منهج البحث العلمى فى الفكر الاقتصادى الوضعى على النحو السابق ، ننتقل من خلال المطلب الثانى للتعرف عليه فى الفكر الإسلامى .

**مراجـــع مختارة**


- د . إبراهـــيم العيســـوى ، مبادئ التحليل الاقتصادى الرياضى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٨٢ ص ٤٠ وما بعدها .
- د . إبراهيم العيسوى ، القياس والتنبؤ فى الاقتصاد ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٧٨ ص ٦ وما بعدها .
- د . محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسى ، الإسكندرية منشأة المعارف ١٩٨٢ ص ٣٣ وما بعدها .

# المطلب الثانى

## منهج البحث العلمى فى الفكر الاقتصادى الإسلامى

ـ معلـوم أن لكـل علـم من العلوم مناهجه وطرقه وأدواته التى يستخدمها علمـاؤه تحليلاتهم ، ومنها علم الاقتصاد والتى سبق ذكرها فى المطلب السابق . والباحـث فى الاقتصاد الإسلامي له فى بحثه أن يستعين بتلك الطرق والأدوات من اسـتنباطية أو اسـتقرائية أو رياضـية أو إحصائية أو غيرها من مناهج البحث العلمـى الـتى اسـتخدمها الفكـر الوضعى، ولكن لا يعنى ذلك أن حرية الباحث الإسـلامي فى أبحاثه الاقتصادية (مطلقة) ، ولكنها (موجهة) ، بأن يراعى فى ذلك جانـب (المشروعية) ، أى بأن تكون مشروعة فى (وسيلتها ونموذجها وهدفها) .. ويتحقق ذلك بمراعاة الباحث لثلاثة أمور هى :

### (١) – اتباع الأسلوب الشرعي فى التحليل:-

**فالباحـث فـى الاقتصـاد الإسلامى يجوز له أن يستنبط النظريات والتطبـيقات الاقتصـادية التي تلائم مجتمعه وعصره ، إلا أنه يلتزم بان يتوصل إليها بالطريق الشرعى :**

– أى بـأن يستقيها من مصدرها الإلهى الموحى به من (كتاب وسنة) . وذلك حـتى لا يضـل فى طريق بحثه فيصل إلى نتائج ضارة لا نافعة وفى ذلك يقول النبـي (ﷺ) : "تركـت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا ، كتاب الله وسنتى " (الحديث)

–وأن يسـتعين فـى ذلك بالأدلة الشرعية المعتبرة ، سواء الأدلة النقلية غير الموحـى بهـا : من إجماع وقول صحابى وعرف ، او الأدلة العقلية من قياس أو مصالح مرسلة أو استحسان أو سد للذرائع أو استصحاب.

وبالــتالى فــإن الباحــث فى الاقتصاد الإسلامى (لا ينشىء) نظرية أو نظاما اقتصاديا ، وإنما هو فقط (يكشف) عنها فى الكتاب والسنة ، فإن لم يجد فــيهما مقصــده ، اجتهد رأيه بالطرق الشرعية المذكورة .. وهذا هو ما يفرق بينه وبين غيره من الباحثين ، الذين ينشئون نظرياتهم من نسج خيالهم أو من واقع حياتهم .

ومــع ذلــك فــيجوز أن تختلف النظريات أو النظم الإسلامية من مفكر لآخــر ، تبعا لاختلاف ظروف مكان وزمان تطبيقها ، طالما أنهم قد ألتزموا فى اكتشــافها بــأن يكــون مــن مصــدرها الإلهى ، وتوصلوا إليها بتلك الطرق الشرعية المعتبرة .

ومــن هــنا فيمكن أن توصف أفكار أبى ذر الغفار بأنها كانت أفكارا" جماعــية ، وذلك لأنه كان ينادى بإعادة توزيع الثروات والدخول بين الأغنياء والفقــراء حــتى يكونــوا فيها سواء ، ولقد قال ذلك لمعاوية (يا معاوية لقد أغنيت الغنى وأفقرت الفقير ! فرد عليه معاوية يا أبا ذر أرجع عما أنت فيه ، فإنك تقود الناس إلى فتنة لا يعلم إلا علام الغيوب مداها ! قال أبو ذر : والذى نفســي بيده لا أرجع حتى يبذل الأغنياء المعروف) . وفى رواية (والله لا أنتهى حــتى توزع الأموال على الناس كافة) وفى المقابل يمكن أن توصف أفكار ابن خلدون فى رفضه لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي .. بأنها أفكار فردية !

## (٢) اتخاذ النموذج المحمدى فى التحليل :

الإنســان الــذى يجرى الباحث الاقتصادى المسلم أبحاثه على سلوكه وتصــرفاته ، لــيس إنسانا أنانيا (مجردا) من دواعى إنسانيته ، (منعزلا) عن بقــية أفــراد مجــتمعة ، (ماديا) ليس له هدفه من تصرفاته إلا تحقيق الربح المــادى لنفســه وإن أضر بالآخرين . كذلك (الإنسان الديكارتى)، الذى مازال نموذجا يقتدى بتصرفاته الاقتصادية عدد ليس بالقليل من الباحثين الغربيين .

ولكن نموذج الباحث المسلم فى أبحاثه دائما هو إنسان معلوم لا مجرد ولا مجهـول . إنسـان قـدوة يتميز سلوكه الاقتصادي بالعقلانية والرشد ..، يبحـث دائما عن الربحية الاجتماعية لا الربحية المادية .. يراعى دائما مصلحة الفـرد والجماعـة فالباحـث المسلم يبحث دائما عما كان يفعله نموذجه الذي يقـتدى بـه فـى تصـرفاته الاقتصادية ، ليتوصل منها إلى الحلول المناسبة للمشـكلة المعنـية بالبحث .. هذا الإنسان القدوة هو (الرسول محمد) (ﷺ) . الـذى أشـار المصدر الإلهي إلى ضرورة اتخاذه نموذجا يهتدي به فى أبحاثنا لمعـرفة حلـول مشاكلنا الاقتصادية ، بقوله تعالى (لقد كان لكم فى رسول الله أسـوة حسـنة لمـن كـان يرجو الله واليوم الآخر) (الآية) وقوله (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ) (الآية) .

فـإن لـم يسـتطع الباحث أن يكتشف فى السلوك المحمدي ما يحل له مشـكلته البحثـية اجـتهد فيها مستعينا بتلك الطرق الشرعية ، مراعيا دائما البعدين الشرعي والإنساني فى خطواته ونتائجه البحثية.

## (٣) مراعاة البعد الإنساني فى التحليل :

فالاقتصادي المسلم ليس هدفه (ماديا بحتا) ، يبحث عن وسائل تجميع وتنمية الثروة فحسب وإنما هدفه (إنسانى بحت) يحث عن تنمية المـوارد الـتى تشـبع حاجات الإنسان ، لا لكى يحيا ذليلا على ما فيه كفافه ، وإنما لكى يعيش حياة كريمة على ما فيه كفايته . أى أن هدفه البحـث عـن وسائل توفير (حد الكفاية) أو الغنى لجميع الأفراد وليس (حد الكفاف) أو الفقر .

وهـذا الهـدف الانسـانى الـذي ينبغى ألا يغيب عن فكرة أى باحث اقتصـادى إسلامى إنما هو مقصود لتمكين الانسان من تحقيق الخلافة المكلف بهـا فـى الأرض ، بإعمارها وتنمية مواردها، لتكون على الوجه الملائم لكى

يحقـق منها الإنسان ما فيه كفايته . وذلك حتى يتمكن من تأدية الغرض الذى مـن أجلـه قد خلق واستخلف على وجه الأرض ، وهو عبادة الله القائل (وما خلقـت الجن والإنس الا ليعبدون) (الآية) ويبين الله أن البعد الاقتصادى ليس هدفـا فـى حـد ذاتـه فيقول : (ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون) (الآيـة) وإنما هو وسيلة لتعين الانسان على تلك العبادة. ولذلك فإن الله تعالى لم يطلب من الإنسان أن يعبده إلا بعد أن وفر له ما فيه كفايته فقال : (فليعبدوا رب هذا البيت ، الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) (الآية) .

★★★★★★★★

ونكتفى بهذا القدر الموجز الذى وضحنا فيه منهج البحث العلمى فى الفكرين الوضعى والإسلامى ، وننتقل من خلال المباحث التالية لالقاء الضوء على كيفية استخدام مفكرى النظم الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والإسلامية لهذه المناهج العلمية فى بناء الاساس الفكرى الذى قامت عليه نظمهم الاقتصادية

# المبحث الثانى

## الأساس الفكرى للنظام الرأسمالى

منهج تجار أوروبا فى العمل الاقتصادى على صعيد التجارة الداخلية والخارجية منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادى ، وأفكار الطبيعين التى جاءت كرد فعلى عكسى على منهجهم التجارى بعد ذلك ، مثلت اللبنة الأولى التى اعتمد عليها رواد الفكر الرأسمالى من التقليديين فى وضع البناء النظرى للفكر الرأسمالى الذى اصقله من بعدهم الحديون أو التقليديون الجدد ثم اجهز عليه قوم مساره كينز ، ومازالت جهودهم الفكرية تتواصل حتى الآن لاستكمال مسيرتهم الرأسمالية ، من نقديين وكينزيين جدد وغيرهم ، غير أن الجهود الحديثة رغم عمقها إلا أنها لم تشكل مدرسة فكرية جديدة منذ كينز لذلك فسيقتصر العرض هنا للأفكار الاقتصادية الرأسمالية منذ التجاريين وحتى كينز فقط ، وسنفرد لذلك الخمسة فروع التالية :

المطلب الأول : الفكر التجارى .
المطلب الثانى : الفكر الطبيعى .
المطلب الثالث : الفكر التقليدى .
المطلب الرابع : الفكر الحدى .
المطلب الخامس : الفكر الكينزى .

## المطلب الأول
## الفكـــــــر التجارى
## Mercantilism

نشــأت أفكار التجاريين ووجدت لها حظاً من التطبيق لدى الغرب ، علــى مــدى قرنيــن من الزمان ، منذ منتصف القرن السادس عشر وحتى منتصــف القــرن الثامــن عشر الميلادى . وعلى الرغم من عدم اعتراف البعض لهم بأنهم قد كونوا مدرسة فكرية بالمعنى العلمى الصحيح ، إلا أن كلا من آدم سميث وكارل ماركس قد سمياها بالمدرسة التجارية.

وركزت هذه المدرسة أفكارها على هدف رئيسى، يتمثل فى ضرورة تجمــيع الثروة المعدنية ( من الذهب والفضة ) من الداخل والخارج ، وذلك مــن خلال مجموعة من السياسات التى رسموها للدولة فى ذلك ، ووجدت لها حظا كبيرا من التطبيق على مدى هذين القرنين. ولقد مثلت ( السياسة المعدنــية ) السياســة الأم التي أتبثقت منها السياسات الأخرى للتجاريين التالية :

(١) **السياسة التدخلية :**

كــان الــتجاريون مجموعــة من التجار والصناع وأصحاب رؤوس الأمــوال الذيــن يسعون دائما لتحقيق الربح . وكانوا يعتقدون بأن العامل الرئيســي لــزيادة أربــاحهم يتمثل فى زيادة القوة السياسية للدولة داخليا وخارجيا فى مواجهه الدول الأخرى .

كما اعتقدوا بأن أهم ما يحقق للدولة قوتها يتمثل فى تجميعها للثروة التى تجد مصدرها فى الذهب والفضة . ولا يكون لها ذلك داخليا إلا بتدخلها فى

النشـــاط الاقتصـــادى بإقامة المشروعات العامة ، وإعدادها لبرامج الأشغال العامة لآستيعاب العاطلين ..

وكـــان لديهـــم ثقـــة كبيرة فى أن تدخل الدولة سيترتب عليه أثار إيجابـــية لأنهـــا تحقق المصلحة الجماعية للأمة . لذلك كانوا يسعون دائما إلـــى إزالة التناقض بين تدخل الدولة وتشجيع الافراد على العمل لتحقيق أرباحهم الخاصة .. ففسروا ذلك بأن هذين الأمرين لا يتناقصان بل يتكاملان فى تحقيق مصلحة الأمة .

فمن ناحية فإن زيادة القوة السياسية للدولة ، سيؤدى إلى تحقيقها لفـــائض ذهـــبى وفضى ، يساعدها على إقامة تلك المشروعات العامة التى تســـتوعب العاطلين . ومن ناحية أخرى فإن الدولة تزيد قوتها كلما شجعت علـــى اغتناء الافراد ، وتركز رؤوس الأموال فى أيدى الأغنياء ، لأن أنفاق الأغنـــياء ســـيكون أســـتثماريا ، مما سيزيد من فرص العمل أمام الفقراء وبالتالى من دخولهم ويحقق مصلحة لأمة كلها .

**(٢) السياسة الصناعية :**

وكـــانوا يـــرون أن التوسع فى الصناعة أفضل من الزراعة ،. لأن المنـــتجات الصـــناعية تكون أعلى قيمة من المنتجات الزراعية ، وأبعد عن الخضـــوع للتقلـــبات الزراعـــية . وبالتالى فإن زيادة الصادرات الصناعية سيحقق فائضا أكثر من الذهب والفضة .

وهو ما قد نفذته فعلا الحكومات فى ذلك الوقت ، فوضعت سياسات تـــزيد مـــن تدخـــل الدولة لتشجيع الصناعات بإقامتها للمشروعات العامة ودعمها للمشروعات الخاصة .

(٣) **السياسة التجارية :**

نظـرا لأن التجاريين كانوا يعتقدون بثبات حجم الثروة الكلية للعالم مـن الذهب والفضة ، وبالتالى فقد ذهبوا إلى أن اغتناء إحدى الدول يكون علـى حساب الـدول الأخرى . لذلك رأوا أن أفضل وسيلة لزيادة الدولة لرصـيدها من هذه الثروات، هى بإمتصاصها من الدول الأخرى عن طريق تلك السياسات التى وضعوها ، ومنها سياستهم فى التجارة الخارجية .

وتقـوم هـذه السياسة على زيادة صادرات الدولة على وارداتها ، فـتحقق فائضـا فى ميزانها التجارى من الذهب والفضة على حساب الدول الأخـرى . لذلـك قضت هذه السياسة بمبدأ المعاملة بالمثل تجاريا ، وذلك بعدم شراء منتجات دولة أخرى مالم تشتر هى الأخرى منها .

ووضـعت الخطـوات الكفيلة بتحقيق ذلك : فمنعت تصدير (المواد الأولـية) لحاجة الصناعات الوطنية إليها ، وشجعت إستيرادها من الخارج لـرخص أثمانهـا عالمـيا. ومن ناحية أخرى فقد شجعت إعادة تصديرها للخـارج فى صورة منتجات نهائية الصنع ، ومنح منتجيها إعانات وحوافز علـى تصـديرها . وقامـت بحمايـتها بفرض ضرائب جمركية عالية على مثيلاتها من المنتجات الأجنبية .

(٤) **السياسة الاستعمارية :**

لـم يكـتف الفكر التجاري بوضع السياسات التى تجمع بها الدولة (الذهـب والفضـة) بشـكل غـير مباشر من نشاطها الصناعى ومعاملاتها الـتجارية مـع الدول الأخرى . ولكنه شجع أستخدامها للقوة لاستعمار هذه الدول ، ونهب ثرواتها بشكل مباشر بأسلوبين:

**الأول : الأسلوب الاستغلالى :**

وذلك باستغلالها لمناجم هذه المستعمرات من الذهب والفضة وتهب ناتجها بلا مقابل .

**الثانى : الأسلوب الاحتكارى :**

بإحتكار مبادلات تلك المستعمرات الخارجية ، بشكل يحقق فائضا فى ميزانها التجارى على حسابها . ففرضت عليها ألا تتعامل خارجيا تصديرا واستيرادا إلا معها وفى سلع معينة : فلا تصدر هذه المستعمرات لها الا المواد الأولية بأسعار زهيدة ، ولا تستورد الا منها لتلك المواد بعد تصنيعها وبأسعار باهظة . فضلا عن احتكارها ( لنقل ) تلك البضائع منها وإليها بحيث لا يتم نقلها إلا على سفنها .

**تقييم الفكر التجارى :**

حققت سياسات وأفكار هذه المدرسة مزايا ، وأخذ عليها عيوباً :

**فمزاياها :**

أنها ( سياسيا ) عملت على ظهور الدول الحديثة فى أوروبا ، بما دعت إليه من عوامل اكتسابها للقوة بتلك السياسات الداخلية والخارجية .

**أما ( اقتصاديا ) فقد تميزت بالآتى :**

١- مهدت للفكر الكينزى بفكرتها عن مواجهة البطالة ، بزيادة فرص العمل لاستيعاب العاطلين عن طريق تدخل الدولة ، والنفقات الاستثمارية والاستهلاكية للأثرياء .

٢- سبقت النظرية الكمية للنقود لما فسر أحد مفكريها وهو (جان بودران) سبب ارتفاع الأسعار فى أوروبا إلى أنه يرجع إلى زيادة كمية النقود ، التى دخلت البلاد من الخارج ، فيما سمى (بقانون بودران) .

**٢- وأما عيوبها : فسياسيا :**

فقد خلفت ضد الدول الأوربية عداء خارجيا عن تلك السياسات الاستعمارية الاستغلالية التى اتبعتها معها فى سبيل تجميع الثروات منها ولو بالقوة والاحتكار .

**واقتصاديا يؤخذ عليها الآتى :**

١- أنها اعتبرت قوة الدولة فى تجميعها للثروة الذهبية والفضية ، فى حين أن قوتها فى ارتفاع مقدرتها الإنتاجية .

٢- أنها قدرت أن جلب الدولة للذهب والفضة من الخارج ، يؤدى دوما إلى حدوث فائض فى الميزان التجارى . فى حين أن ذلك يؤدى إلى إرتفاع الأسعار فى الداخل عنه فى الخارج فيقلل من الصادرات ويزيد من الواردات ويؤدى إلى عجز فى الميزان التجارى .

٣- أنهم خلفوا سياسات تجارية عدائية بين الدول ، مما أربك التجارة الدولية ، وذلك لما اعتبروا أن الثروة الكلية فى العالم ثابتة ومحددة ، وبالتالى فإن اغتناء دولة يكون على حساب غيرها من الدولة الأخرى .

٤- أن اهتمامها بالصناعة على حساب الزراعة أدى إلى انخفاض دخول الزراع ، وتدهور الحالة الزراعية ، رغم أهميتها الاقتصادية.

★★★★★★★★

وقد ادى النقد الأخير إلى ظهور مدرسة الطبيعيين لتلافى تلك الآثار السلبية على الزراعة على الوجه الذى تبينه سطور المبحث التالى.

## المطلب الثانى

## فكر الطبيعيين

عارض الطبيعيون سياسات التجاريين المؤدية إلى زيادة الدور التدخلي للدولة فى الحياة الاقتصادية ، والقيود التى وضعوها على التجارة الخارجية ، وإهمالهم للنشاط الزراعى . فجاءت أفكارهم كرد فعل عكسى لفكر التجاريين .

ولذلك نادوا بمنع ذلك الدور التدخلى للدولة ، وإلغاء تلك القيود التجارية وإطلاق الحرية الاقتصادية والاهتمام بالزراعة . وأسسوا مدرستهم على أفكار هى : فكرة القانون الطبيعى ، فكرة حياد الدولة ، فكرة الناتج الصافى ، فكرة الجدول الاقتصادى ، وفكرة الضريبة الواحدة . ونبينها تباعا :

**(١) فكرة القانون الطبيعى :**

كان الطبيعيون يعتقدون بوجود قانون طبيعى يحكم الظواهر الاقتصادية كما يحكم غيرها من الظواهر الأخرى الطبيعية والبيولوجية. وأنه سابق على كافة الاتفاقات والمعاهدات بين الناس . وأنه يراعى طبيعتهم وحاجاتهم ومصالحهم المشتركة . وأنه ( مطلق ) يحكم كافة الظواهر الاقتصادية ، و( عام ) يصلح لكل زمان ومكان ، و( دائم ) لا يلحقه تغيير ، وأنه يعلو جميع القوانين التي تضعها الدولة .

وبالتالى فإن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، يعوق سير هذه القوانين الطبيعية . لذلك نادوا ( بالنظام الحر ) الذى يعترف بالملكية الخاصة والحرية الاقتصادية ، وكان مبدؤهم هو ( دعه يعمل – دعه يمر ) . أى دعه يعمل بحرية دون أية قيود إنتاجية ، ودعه يمر بسلعته بين الحدود بحرية ، دون أيه قيود جمركية .

**(٢) فكرة حياد الدولة :**

إيمانهم بوجود هذه القوانين الطبيعية مسبقا ، جعلهم يحصرون دور الدولة في ( الكشف عنها ) بما تصدره من ( قوانين ) ، على اعتبار أن وظيفة المشرع هي كاشفة عن هذه القوانين لا منشئة لها من ناحية . (وحراستها) بما تقوم به من ( وظائف حيادية ) لا تدخليه ، بحيث لا تتعدى وظائف ( الأمن والدفاع والعدالة ) وإنشاء المشروعات العامة التى يصعب على الأفراد القيام بها من ناحية أخرى .

**(٣) فكرة الناتج الصافى :**

إذا كان ( التجاريون ) قد أخطأوا فى تحديدهم لمعنى الثروة ، لما اعتقدوا بأن ( ثروة الأمم ) تكمن فى تجميعها لأكبر كمية من (الذهب والفضة ) ، مما جعلهم يهتمون بالتجارة والصناعة على حساب الزراعة. فإن الطبيعين صححوا ذلك لما ذهبوا إلى أن ثروة الأمم تقدر ( بمقدرتها الإنتاجية ) .

وقد اعتبروا ( الأرض ) هى مصدر الثروة ، وأنها هى العنصر الإنتاجى الوحيد الذى ينتج إنتاجا حقيقيا صافيا ، كهبة مجانية من الطبيعة ، دون أن تمس بأصل الثروة ( الأرض ) . ولذلك فقد اهتموا بالنشاط الزراعى على حساب الصناعي والتجاري .

ومن هنا فقد اعتبروا ( طبقة المزارعين ) هى الطبقة الوحيدة المنتجة ، لأنها تنتج من الأرض ناتجا صافيا حقيقيا . أما الطبقتان الأخريان وهما ( طبقة الملاك وطبقة الصناع ) فيتداولان ذلك الناتج الصافى ، إما فى صورة ( إيجار ) يأخذه ملاك الأرض ،أو بتحويره وتحويله إلى سلع مصنوعة بمعرفة ( طبقة الصناع).

وقــد جعلهــم ذلــك ينظرون إلى طبقة الصناع أو الحرفيين على انها (طبقة عقيم ) إنتاجيا . وذلك لأن طبقة الملاك قد قدموا الأرض عنصر الإنتاج الوحـيد ، الــذي أنتج منه المزارعون الناتج الصافى الزراعي ( مواد غذائية ومــواد خــام ) ، أمــا الصــناع فلم يضيفوا قيمة جديدة لهذا الناتج ، سوى تحويــرهم لمواده الخام ، فالنجار حين حول الخشب إلى أثاث فإنه – فى رأيهم – لــم يزد بهذا العمل من قيمته كخشب . وقد بين فرانسوا كيناى كيفية تداول هذا الناتج الصافى بين طبقات المجتمع الثلاث فى جدوله الشهير .

**(٤) فكرة الجدول الاقتصادى :**

تأثــر فرانسوا كيناي ( ١٦٩٤ – ١٧٧٤ ) بمهنته كطبيب ، فمثل تداول الناتج الصافى داخل الجسد الاقتصادى للبلد ، كالدم الذى يتداول بين أعضــاء الجسم الواحد . فإذا كان ( القلب ) هو الذى يضخ ( الدم ) لجميع أعضاء الجسد الإنساني ، فإن ( الزراعة ) كالقلب هى التى تضخ ( الناتج الصــافى ) لكــل طبقات المجتمع أعضاء الجسد الاقتصادي للبلد ، ثم يعود إلــيها مــرة أخرى ذلك الناتج كما يعود الدم إلى القلب ، على الوجه الذى يبينه الشكل التالى :

**شكل رقم (١)**
**الجدول الاقتصادى لفرانسوا كيناى**

طبقة الزراع
طبقة الصناع
طبقة الملاك
٢ مليار إيجار
١ مليار مواد غذائية
١ مليار مواد مصنوعة
١ مليار مواد مصنوعة
١ مليار مواد غذائية
١ مليار مواد أولية

فـــإذا كانـــت القـــيمة الإجمالـــية الـــتى أنتجـــتها طبقة الزراع هى (خمســـة) ملـــيارات فرنك ، فإنها يتم تداولها بين الطبقات الثلاث ، حسبما يتضح من الشكل رقم (١) وعلى الوجه التالى :

**( أ ) طبقة الزراع : تنتج ( خمسة مليارات ) تنفقها كما يلى :**

( ٢مليار ) تستبقيها عينية على النحو التالى :

١ مليار مواد غذائية لإستهلاكها

١ مليار مواد خام زراعية للأرض

( ٣ مليار ) تتداولها مع الطبقتين الأخريين كما يلى :

١ مليار تشترى به أدوات مصنوعة لزوم الزراعة من طبقة الصناع .

٢ مليار تدفعها إيجارا لطبقة الملاك

**(ب) طبقة الملاك : تحصل على (٢) مليار عائدها الإيجارى من طبقة الزراع وتنقلها كما يلى :**

١ مليار تشترى به سلعا مصنوعة من الصناع

١ مليار تشترى به سلعا مواد زراعية من طبقة الزراع .

**(جـ) طبقة الصناع : تحصل على (٢) مليار عائد مبيعاتها لطبقتى الملاك والزراع تنفقها كما يلى:**

١ مليار تشترى به مواد غذائية من طبقة الزراع .

١ مليار تشترى به مواد خام من طبقة الزراع .

وهكـــذا عـــادت الـــثلاثة ملـــيارات التى أنفقتها طبقة الزراع على الطبقتيـــن الأخرييـــن إليها مرة أخرى ، تماما كما يعود الدم بعد ضخه من القلب إليه.

(٥) فكرة الضريبة الواحدة :

إعــتقد الطبيعيون أنه لو فرضت ضرائب على كل طبقات المجتمع ، لاستطاعوا التخلص منها بنقل عبئها لطبقة الملاك العقاريين . فلو فرضت ضــريبة على ( الصناع ) لأضافوها على أثمان منتجاتهم التى تباع للملاك والزراع . ( والزراع ) يمكنهم أن ينقلوها وضرائبهم إلى الملاك ، بخصمها مــن إيجــار الأرض ، ليســتقر عبؤها فى النهاية على ( الملاك ) الذين لا يمكــنهم نقلــه إلــى الغــير . لذلك فضلوا إلغاء كافة الضرائب القائمة ، واستبدالها بضريبة واحدة تفرض على الملكية العقارية .

**تقييم مدرسة الطبيعيين :**

كان لفكر الطبيعيين مزايا ولحق به عيوب نتعرف عليها تباعا :

**مزاياها :**

١- يحســب للطبيعيين أنهم صححوا مفهوم التجاريين للثروة من أن ثروة الأمــم لا تحســب بكم حيازتها للذهب والفضية ، ولكن بمدى مقدرتها الإنتاجية .

٢- وأنهــم مهــدوا للمذهــب الفردى الحر ، الذى يقوم على تحييد الدور الاقتصــادى للدولــة ، واحــترام الملكــية الخاصــة ، وإطلاق الحرية الاقتصادية .

٣- وأن جدولهم الاقتصادى قد لفت الأنظار لفكرتى التوزيع والدخل القومى .

**عيوبها :**

١- يؤخذ عليهم أنهم دافعوا عن ( قانون طبيعى ) يسير الحياة الاقتصادية وطالــبوا بعــدم تدخــل الدولة فى آلية عمله ، دون أن يقدموا مفهوما واضحا عنه . فكان تناقضا منهم أن يتحدثوا عن قانون طبيعى (واقعى)

بأسلوب ( خيالى ) . وأن يعتقدوا ( بثباته ودوامه ) فى حين أنه ينطبق على ظواهر اقتصادية سمتها (التطور وعدم الثبات ) .

٢- أنهم قدموا ( نظرية مبتورة عن الإنتاج ) لما اعتبروا الأرض هى العنصر المنتج الوحيد ، رغم إنتاجيه بقية العناصر! فاهتموا بالزراعة على حساب الأنشطة الأخرى ، وفرقوا بين العامل الزراعى والعامل الصناعى ، معتبرين الأول منتجا والثانى عقيما رغم إنتاجية الاثنين .

٣- أنهم قدموا ( نظرية مبتسرة عن المالية العامة للدولة ) لما حصروا الضريبة فى نوع واحد ، ولا تتحملها إلا طبقة واحدة ، هى طبقة الملاك العقارين دون غيرها ! فشابها إنعدام عموميتها وعدالتها وقلة حصيلتها . وجاءت متناقضة مع فكرتهم فى اعتبار الأرض العنصر الإنتاجى الوحيد ، إذ كان يقتضى ذلك تخفيف القيود الضريبية عنها بدلا من زيادتها عليها .

★★★★★

وعلى الرغم مما تقدم من انتقادات فلقد تأثرت المدرسة التقليدية بأفكار كثيرة للطبيعيين ،واعتمدت عليها فى تأسيسها لنظرياتها الاقتصادية ،على ما يتضح من المطلب التالى .

## المطلب الثالث

## الفكــــــر التقــليدى

ولــدت المدرســة التقليدية مع ميلاد الرأسمالية الصناعية فى أوربا . وقــد مهد لظهورها مجموعة من الرواد الأوائل ( الإنجليز ) أمثال : وليم بتى ، ودافــيد هيوم ، وريتشارد كانتيون ، وجيمس ستيوارت . ومن ( الفرنسيين ) فرانسوا كيناى ، وبيردو بواجلبير ، وكوند بلاك، وتيرجو .

وقد تلاقت كتابات عدد من المفكرين من بعدهم فى بناء الجسم الفكرى لهــذه الــنظرية ، فاهتم ( أدم سميث ) بأسباب تنمية الثروة وبين (ريكاردو) كيفــية توزيعها ، وأبرز ( مالتس ) أسباب تدهورها ، ووضح ( ساى ) المنافذ لأثمانها .

ولقــد تعــددت نظرياتهم الاقتصادية حول الإنتاج والقيمة والأثمان والــتوزيع والتجارة الخارجية والمالية العامة والنقود والنمو الاقتصادى ، على وجه لا يتسع المجال لذكرة هنا تفصيلا ، حيث سيتم التعرض لها وفق موضعها من البحث .

لذلــك فسيتم التعرف هنا فقط على الخطوط العريضة لفكرهم فى نقاط أربع هى :

١- أسلوبهم فى التحليل .
٢- نظرتهم الفلسفية .
٣- نظرتهم للظواهر الاقتصادية .
٤- أفكارهم الاقتصادية الرئيسية .

**( أولاً ) - أسلوبهم فى التحليل**

تميز التقليديون فى تحليلاتهم الاقتصادية (بالعلمية والموضوعية) . فلقد كان هدفهم من تحليل الظواهر الاقتصادية ، البحث عن القوانين الموضوعية التى تحكمها ، لذلك فقد ركزوا على المظهر الكمى لهذه الظواهر ، واستخدموا فى ذلك أسلوبين فى التحليل .

**الأول – أسلوب التحليل التجريدى :**

لجأ التقليديون إلى تجريد الظاهرة الاقتصادية محل البحث من كل العوامل الثانوية التى تحيط بها والتى من شأنها أن تنحرف بالفكر عما هو جوهرى فى الظاهرة ، وذلك فى سبيل الوصول إلى القانون الموضوعى الذى يحكمها . ولكن تجريدهم لم يكن كتجربة من جاء من بعدهم أمثال فلراس ، بفصل ماهو تجريدى عما هو تطبيقى إذ لم تكن المعرفة لديهم مجردة عن الغرض العملى ، لذلك لجأوا إلى كل من الطريقتين الإستقرائية الواقعية ، والاستنباطية على حد سواء :

**١- الطريقة الاستقرائية :**

ولقد اتبع هذه الطريقة بشكل واسع كل من ( آدم سميث ومالتس ) ونهجها هو التوصل إلى حقائق جزئية ( أو بسيطة ) ، عن طريق (التعميم) الموصل إلى الفكرة المركبة . ثم ( مطابقة ) ما تم التوصل إليه من أفكار على الأحداث الحقيقية للتاريخ فى فترات مختلفة ، وذلك لإستخلاص البرهان منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

**٢- الطريقة الاستنباطية :**

ولقد إعتمد عليها بشكل رئيسى ( ريكاردو ) فى تحليلاتة الاقتصادية . وتبدأ هذه الطريقة بوضع عدد من الفروض والمقدمات

المنطقية المطابقة للظاهرة الاقتصادية المعنية بالدراسة ، والتوصل إلى الأفكار التى تمثل المعرفة الخاصة بتلك الظاهرة .

**الثانى – أسلوب التحليل الكلى :**

وهو التحليل الذى ينصرف إلى دراسة عمل النظام الاقتصادى (كله أو فى مجموعة) بتجميعه للعلاقات الاقتصادية محل الاعتبار فى عدد من الكميات ( الكلية ) .وأظهر مثال استخدموا فيه هذا الأسلوب يمكن الاستشهاد به هنا هو : نظريتهم فى توزيع الدخل القومى حيث تناولوها كقضية اجتماعية ثلاث طبقات هى : طبقة الملاك العقارية أصحاب الريع ، وطبقة الرأسماليين آخذى الربح وطبقة العمال متلقى الأجر

**( ثانيا ) – نظرتهم الفلسفية**

تميزت نظرة التقليديين للظواهر الاقتصادية ، بأنها كانت ( نظرة علمية ) ، تهدف إلى الكشف عن القوانين الموضوعية التى تحكم الظاهرة الاقتصادية . ومع ذلك فلقد تأثرت أفكارهم بالفلسفات الفكرية التى ظهرت حولهم . خاصة تلك ( الفلسفة المادية للكون ) ، التى اتخذت من المادة أساسا للمعرفة ، بحيث لا تستخلص الأفكار إلا من المادة بإستخدام المنهج التجريبى .

وكذا (الفلسفة الطبيعية ) التى تعتقد بوجود نظام طبيعى أبدى له ( أيد خفيه ) تحرك الظواهر الاقتصادية ( آليا ) ، وله قوانينه الموضوعية ، التى يكون دور الباحث الاقتصادى دور الكاشف لا المنشىء لها . بالإضافة إلى ( الفلسفة الفردية ) التى تهتم بتحليل سلوك ( الإنسان الفرد ) الأنانى ، الذى يسعى لتحقيق مصلحتة الشخصية بحاسابات ( مفعية ) . ومع ذلك فلقد كانوا يعتبرونه اقتصاديا

ناجحا ، وجد نظيره على أرض الواقع فى رجل الأعمال الرأسمالى ، وأنه من خلال تحقيقه لمصلحته الشخصية كفرد ، سيحقق مصلحه المجتمع ككل .

## ( ثالثا ) – نظرتهم للظواهر الاقتصادية

أثرت تلك الفلسفات على نظرة التقليديين للظواهر الاقتصادية ، سواء فى طبيعتها أو فى المجتمع الذى تدور فيه :

(١) **طبيعة الظواهر الاقتصادية فى نظرتهم :**

من منطلق تلك النظرات الفلسفية التى نبت فيها الفكر التقليدي فلقد اعتبروا أن الظواهر الاقتصادية:

**أ – تحكمها قوانين موضوعية :**

اصطبغت الأفكار التقليدية بكل من الفلسفة الطبيعية والفلسفة الفردية ، الأمر الذى جعلهم ينظرون إلى الظواهر الاقتصادية ، على أنها كغيرها من الظواهر الطبيعية تخضع لقوانين موضوعية من طبيعية مادية وأنها جزء منها ، لذلك تتصف الظاهرة الاقتصادية بأنها كتلك القوانين الخالدة ، ذات نظام أبدى ، لأنها تتعلق بمادية ميكانيكية . فكل حركة فيها لا تؤدى إلى تغيرات كيفية تخرج بها عن إطارها . وإنما هى حركة ميكانيكية تعود فى نهايتها من نفس مستوى نقطة بدايتها .

**ب – ومحورها هو نشاط الإنسان الاقتصادي الفرد :**

وإنطلاقا من الفلسفة الفردية المنفعية ، فإنهم ردوا هذه الظواهر الاقتصادية إلى سلوك الرجل الاقتصادى الفرد . إذا أن سلوكة يعبر عن الجانب الخاص بالنشاط الاقتصادى فى الطبيعة الإنسانية .

فعــزلوا ســلوكه الاقتصادى عن غيره من أنواع السلوك الأخرى التى يأتــيها وذهــبوا إلــى أنه خلف كل تصرف اقتصادى يقوم به الإنسان ، ( قوة محــركة ) بداخلــه ، تدفعــه إلــى إتيان هذا السلوك ، وتتمثل فى ( المصلحة الشخصية )

فإنــه يسعى إلى اللذه ويفر من الألم ، لذلك فإنه يحطم سلوكه ( قانون أقل مجهود ) ، أى الحصول على أكبر منفعة ممكنة بأقل مجهود ممكن .

لذلــك فــإن حساباته دائما واعية ورشيدة ، إذ يعرف سلفا النتيجة الــتى سيحصل عليها ، بحسب الجهد الذى سيبذله فى سبيل الوصول إليها، لذلك فهو يحيط دائما بكل الظروف المحيطة به ويعرفها معرفة تامة .

**(٢) طبيعة المجتمع الذى تدور فيه الظاهرة الاقتصادية :**

ركز التقليديون فى تحليلهم للظواهر الاقتصادية على أنها تدور فى مجتمع يتصف بصفات ثلاث هى : ( الطبيعة والمبادلة والمنافسة ) :

**أ- فهو مجتمع طبقى :**

أى مجــتمع مكــون مــن طــبقات ثلاث ، تنشأ بين أفرادها روابط اجتماعــية ، تجعل لكل طبقة وظيفة اقتصادية تقوم بها ، وعائداً معينا فى الــناتج تختص به . فطبقة الرأسماليين هى المالكة لأدوات الإنتاج وتحظى بعــائد الــربح . وطــبقة الملاك العقاريين تمتلك الأرض وتستأثر بالريع ، وطبقة العمال لا تمتلك إلا قوة عملها وبالتالى فليس لها إلا أدنى نصيب فى الناتج ممثلا فى (أجر الكفاف )

**ب- وهو مجتمع المبادلة :**

إذ يرتكــز النشاط الاقتصادى فيه على المبادلة التى تنشأ بين أفراد كلهــم مــن نــوع ذلــك الرجل الاقتصادي المصلحى الرشيد ، الذى تحركه

(يــد خفــيه )، مســتخدماً (قوى السوق التلقائية) نحو تحقيق ( مصلحة المجتمع ) من خلال تحقيقه ( لمصلحته الشخصية ).

**جـ- وهو مجتمع المنافسة :**

أى مجــتمع تسود معاملاته الاقتصادية المحلية والدولية ، المنافسة الحــرة .. لذلــك كــان لابد أن يكون دور الدولة فيه محايدا ، يقتصر على القيام بوظائف الأمن والعدالة والدفاع ، ولا يتدخل فى النشاط الاقتصادى ، إلا فى المجالات التى يعجز رأس المال الفردى عن دخولها.

## ( رابعا ) – أفكارهم الاقتصادية الرئيسية

الأفكــار المكونــة للجســم الــنظرى لعلم المدرسة التقليدية كثيرة ومتشــبعه ومحاولــة الإحاطة بها كلها أمر يخرج من نطاق البحث . لذلك فســيجرى التركيز على الفكر المحورى منها الذى تدور حوله وترتكز عليه نظرياتهم المتنوعة ، ونختار منه السبعة أفكار الرئيسية التالية :

**(١) فكرة اليد الخفية وما تتطلبه من حرية اقتصادية ودور للدولة :**

فتحــت تأثــير تلك الفلسفة الطبيعية والفلسفة الفردية ، ذهب آدم ســميث إلــى أن هناك ( يداً خفيه ) تحرك النظام الاقتصادى ككل ، وتخلع علــيه وحده قوية ، فهى تدفع الإنسان الاقتصادى ليحقق مصلحة المجتمع مــن خلال تحقيقة لمصلحته الشخصية ، وهى تبلغ درجة من الكفاءة التامة الــتى تمكنها من أن تعيد التوازن للسوق إذا ما وقع فيه أى خلل عارض ، طالما أن آلياته تعمل بحرية ودون ما تدخل من الدولة .

وتتمــثل أدوات الــيد الخفــية المحققــة لهذا التوازن فى كل من : (المصــلحة الشخصــية) و( المنافســة الحرة ) ، حيث تعمل كل منهما ضد الأخــرى . فــإذا وقع خلل فى ( الأثمان ) مثلا فقام شخص – تحت سيطرة

شهوة الربح – برفع ثمن سلعته فوق نفقة إنتاجها محققا ربحا مبالغا فيه ، جـريا وراء (مصلحته الشخصية ) . فسيبيع ( منافسوه ) بسعر أقل سالبين السوق منه ، مما يضطره إلى أم يجاريهم فيبيع بذلك(السعر التنافسى) الأقل حتى لا يفقد مهنته ، مما يحقق فى النهاية المصلحة الكلية للمجتمع .

وإذا وقع خلل مثلا بين الكميات ( المعروضة ) والكميات (المطلوبة ) مـن السـلع فى السوق ، كأن زاد عرض سلعة على حساب سلعة أخرى ، فانخفض الطلب عليها وبالتالى ثمنها وزاد الطلب على الثانية فرفع منتجوها ثمـنها تحقيقا لمصلحتهم .. فهنا سيضطر منتجو السلع الأولى وعمالها إلى هجرانها إلى السلعة الثانية ، فتزيد المنافسة بينهم فيها ، ويزيد المعروض مـنهم ومنها عن الطلب عليها فينخفض ثمنها . وفى نفس الوقت فسيؤدى الإنخفاض الذى طرأ على المعروض من السلعة الأولى ، بسبب تلك الهجرة الرأسمالية والعمالية ، إلى ارتفاع ثمنها ليتلاقى مع ثمن السلعة الثانية عند معدله العادى .

وهكـذا لمـا ترك جهاز السوق ليعمل بحرية فى إطار من المنافسة والمصـلحة الشخصية ، ودون ما تدخل من الدولة ، ثم إعادة التوازن إلى السـوق سواء فى أسعاره أو فى تخصيصه لموارده أو فى توزيعه لدخوله دون أن يـتلقى أمرا من احد ، أو أن تضع له سلطه تخطيطية جداول معينة لـيؤدى دوره . لذلك طالب آدم سميث بضرورة ( حياد الدولة ) لتقوم فقط بوظائفهـا الحراسـية ، مـن دفـاع وأمن وعدالة ، ولا تتدخل فى لأنشطة الاقتصـادية إلا فـى إقامة المشروعات التى يحتاجها المجتمع والتى ليس طبيعتها أن تحقق أرباحا تغطى نفقاتها .

**(٢) فكرة تقسيم العمل وأثرها على النمو الاقتصادى :**

أبرز آدم سميث أهمية تقسيم العمل والتخصص فيه فى نمو ثروة الأمم .. فالوحدة الإنتاجية التي تتخصص وعمالها فى عمل معين ، وتقسم العمل فيها بينهم مهما كان ضئيلا فإنها تكون هى وعمالها أكثر إنتاجية من غيرها .

ففـــى مثاله الشهير ، لو أن مصنعا للدبابيس قام بتقسيم العمل بين عمالـــه العشـــره فقام أحدهم بسحب السلك ، وآخر بمده ، وثالث بقطعة ، ورابـــع يجعلـــه مدببا ، وخامس بسحق طرفه ، وثلاثة بالتعاقب على عمل رأسه ، واثنان بتغليفه . فسينتج هذا المصنع ما يزيد على ٤٨٠٠٠ دبوسا فـــى الـــيوم .. وهو رقم ما كان احدهم أن ينتج ولا حتى دبوسا واحدا فى اليوم لو قام بهذه العمليه وحده.

ويعـــنى هـــذا أن تقســـيم العمـــل والتخصص فيه يزيد من إنتاجية الوحدات الإنتاجية وكذا العمال . إذ يصبحون أكثر مهارة ، وأكثر وفرة فى الوقت ، وأكثر قدرة على تحسين العمل وزيادة مخترعاتهم ، مما يزيد معدل النمو الاقتصادى .

**(٣) – فكرة التركيم الرأسمالى وأثرها على النمو الاقتصادي :ـ**

شـــجع سميث تراكم رأس المال ، معتبرا إياه السبب فى ثراء الأمم .. ولكـــنه فضـــل تركيزه فى أيدى ( الأغنياء ) على أعتبار أنهم أقدر على الادخـــار والاســـتثمار وتحقـــيق مصـــلحة المجتمع من ( الفقراء ) ، الذين يميلون إلى الإستهلاك .

فالرأســـمالى حين يدخر مالا فإنه يضيفه إلى رأسماله ويستثمره فى شـــراء أحـــدث الآلات ، وتشغيل عدد إضافى من العمال المنتجين ، مقسماً العمل بينهم ، فتزيد أرباحه ويزيد رأسماله وبالتالى رأسمال المجتمع . كما ترتفع إنتاجية عماله مما يرفع من الإنتاج الوطنى ككل .

وبذلك تتوقف زيادة ثروة الأمم لدى سميث على تراكم رأس المال ، ويتوقف تراكم رأس المال على ميل الشعوب للادخار ، ولكن الادخار وحده لا يحقق النمو ، وإنما ينبغى أن يدعمه تنظيم جيد للعمل ، وتقدم فنى مناسب كى يزيد الإنتاج ويتحقق فائض .

ولكن نظرة آدم سميث المميزة للتركيم الرأسمالى لدواعى التنمية ، والتى أيدتها تحليلات كل من ريكاردو وساى ، وجدت لها اتجاها معاكسا لدى ( مالتس ) . فلقد ذهب إلى أن زيادة التراكم الرأسمالى وتركيزه فى أيدى الأغنياء ، سيؤدى إلى ارتفاع معدل الادخار إلى مداه وبالتالى إلى توقف التنمية والثروة وليس إلى زيادتها .

فالرأسماليون بحكم بخلهم وشحهم سيوجهون إدخاراتهم إلى استخدامات إنتاجية بهدف الحصول على الربح ، مما يؤدى إلى وقوع (إفراط عام فى الإنتاج) ، وزيادة فى عرض السلع أكبر من الطلب الاستهلاكى عليها ، ويضعف فى النهاية من الدوافع المعتادة للإنتاج ، ويؤدى إلى وقف مبكر للتنمية والثروة .

والحل فى رأيه هو بتنشيط ( الطلب الفعلى ) فى شقه (الاستهلاكي ) لغير المنتجين ، على حساب شقه الآخر للمنتجين . إذا أن هذا وحده هو الذى يعيد التوازن بين زيادة عرض المنتجات ونقص الطلب الاستهلاكي عليها .

ويلاحظ ان مالتس بهذه الفكرة التى استغلها بعد ذلك كينز فى بناء نظريته عليها ، قد خرج بها عن الفكر التقليدى ، الذى كان يستبعد تصور وقوع أزمات إفراط إنتاجى ، للدور الآلى الذى تلعبه اليد الخفيه فيه . حيث تنبأ مالتس بضرورة وقوعها لأسباب داخلية كامنة فى النظام الرأسمالى ذاته ، أرجعها إلى فكرة التركيم الرأسمالى .

وإذا كـــان تحليلة الذى قاده إلى ذلك ، إلا أنه دافع عن الرأسمالية وأرجـــع ســـبب بـــؤس الإنســـان إليه وليس إلى النظام .وهى الفكرة التى أعتنقـــتها كـــل المدرســـة التقليدية وأسقطت بها المسئولية عن الرأسمالية الوليدة مما نسب إليها من أنها مصدر بؤس الفقراء .

**(٤) – فكرة مالتس السكانية المبينة لسبب تدهور التنمية :**

بالإضـــافة إلـــى إتجاه مالتس المناهض للتراكم والتركيز الرأسمالى لأثره الســـلبى على التنمية ، فقد أضاف اليه عاملا آخر يؤدى إلى تدهور التنمية ، يتمثل فـــى الزيادة المضطرة فى الأعداد السكانية ، فلقد لاحظ أن ( قدرة الإنسان ) على الإنجـــاب بسبب قوة الغريزة الجنسية ، أكبر من (قدرة الأرض) على إنتاج المواد الغذائـــية اللازمـــة لـــبقائه ، مما يوضح مدى التفاوت بين ( معدل نمو السكان ) ، ( ومعدل نمو الطعام ).

إذ بيـــنما يـــتزايد الســـكان وفقـــا لمتوالـــية هندســـية متضـــاعفة (٢/ ٤/ ٨/ ١٦) ، فـــإن المـــواد الغذائية تتزايد وفقا لمتوالية حسابية بسيطة ( ١/ ٢ / ٣/ ٤ ) . وهـــو ما يؤدى إلى تضاعف السكان فى القرن الواحد إلى ١٦ مـــثلا ، بينما لا تزيد المواد الغذائية منه إلا بمقدار خمسة أمثال ، لتصبح النسبة بينهما بعد ثلاثة قرون هى ( ٤٠٩٦ : ١٣ ) .

وعـــدم التوازن بينهما على هذا الوجه – ووفقا لمنطقه – سيؤدى إلى تدهور التنمية لأن المواد الغذائية لا يمكن أن تتزايد بنفس سرعة تزايد الســـكان ، لمحدوديـــتها المادية ، وخضوعها إنتاجيا لقيد فنى وهو (قانون تناقص الغلة) .

وبالـــتالى فـــإن حـــل هذه المشكلة لا يكون عن طريق زيادة المواد الغذائـــية ، لأن الزيادة فى غلة الأرض المزروعة فعلا ، ستتجاوزها زيادة عدد السكان . ومحاولة زراعة أرض جديدة ، لن يتحصل منها إلا على غلة الأرض الأولـــى ، لإنخفـــاض خصوبتها عنها . ولكن حلها يكون عن طريق وقـــف الـــزيادة المضطرة فى العنصر البشرى.. ولقد حمل الطبقات الفقيرة بالذات مسئولية ذلك ، لأنها الأكثر إنجابا للنسل واستهلاكا للغذاء . وغم انه كـــان قســـا ورجل دين فى نشأته ، إلا أنه نادى بإلغاء القوانين التى تعمل على حماية الفقراء و وطالب بمنع التصدق عليهم !

فـــإذا لم يتدخل الإنسان لمنع زيادة السكان بإرادته (بموانع وقائية) مثل تحديد النسل ، والأمتناع عن الزواج أو تأخيرة ، فإن الطبيعة ستتدخل ( بموانـــع إيجابـــية ) تتســـبب فـــيها تلـــك الزيادة السكانية، من مجاعات وأنتشـــارأوبئة ، وضـــعف لصحة المواليد ، ونشوب حروب بين الجميع من أجـــل الغذاء . مما يخفض من عدد السكان ويعيد التوازن بينه وبين كميات الغذاء .

وقـــد لاقت هذه النظرة المتشائمة لنظرية مالتس للسكان نقدا شديدا .. فأرقامها الرياضية ، لم تعتمد على واقع حقيقى ، أو دليل إحصائى يدعمها . إلا مـــن ملاحظة على تضاعف السكان فى امريكا الشمالية مرة كل ٢٥ سنة خلال قـــرن ونصف من الزمان .. فى حين أن زيادتها الحقيقية لم تكن بسبب ارتفاع معدلات الإنجاب فيها ، بقدر ما كانت بسبب الهجرة المتزايدة للسكان إليها .

وإذا كان الواقع قد شهد فعلا زيادة فى السكان ، فإنه قد شهد زيادة كذلك فىإنتاج المواد الغذائية .. ولم تتحقق تلك النسبة الكبيرة بينهما على أرض الواقـــع رغـــم مرور قرنين من الزمان منذ ذكرها (مالتس) فى كتابه (مقال فى مبدأ السكان ) الذى أصدره عام ١٧٩٨ .

بــل لقد أثبت التاريخ أن معدل السكان يزيد ببطء شديد فى بعض الأقاليم ، بــدون إستخدامهم للموانع الوقائية أو وقوع الموانع الإيجابية فيها ! وفى بعــض الأقاليم كأوروبا مثلا تزامن مع زيادة السكان ، إرتفاع متوسط دخل الفــرد ومستوى الحياة فيها ، مما دعا البعض إلى القول بأن معدل النسل يميل نحو الإنخفاض مع تقدم الحضارة والمدنية .

ولقــد أدى اســتخدام الفن الإنتاجى الحديث إلى التوسع رأسيا فى الإنــتاج الــزراعى ، وتحقيق عائد كبير، فاق بمراحل كبيرة التوسع الأفقى المحــدود الذى طبق عليه مالتس قانون تناقص الغلة .. وهو القانون الذى ينطــبق على جانب فقط من المواد الغذائية وهو ( الثروة الزراعية ) ، فى حيــن أنها تشتمل على جانب أخر هام هو ( الثروة الحيوانية )التى تتكاثر بنسبة تكاثر الإنسان ، ولا تخضع لقانون تناقص الغلة .

**(٥) – قانون ساى للمنافذ (بأن كل عرض يخلق الطلب المساوى له) :**

يعتــبرقانون ســاى للمــنافذ المســمى ( بقــانون الأسواق ) أهم الإسهامات الفكرية لجان باتست ساى ، فى البناء الفكرى للمدرسة التقليدية . فقد كان يؤمن كغيره من التقليديين بأنه فى ظل آليات السوق الحر ، فلن تحدث أزمة إفراط أبدا فى الإنتاج .

وفصــل ذلك بالقول بأن ما ينتجه المنتج من سلعة نهائية ، فإنه لن يرغب فــى تعطــيل قيمتها لديه ، لذلك فسيسرع ببيعها ، واقتسام عائدها مع من شاركوه فــى إنتاجها . وهم لن يكتنزوه بل سيتقدمون ( بطلب ) شراء سلعة أخرى معادلة لهــا أى بنفس القيمة التى أنتجت فى السلعة الأولى . مما يدل على أن مجرد إنتاج ســلعة فــتح فى نفس اللحظة ( منفذاً) لسلعة أخرى معادلة لها فى القيمة ، وخلق فى نفس اللحظة ( طلبا ) عليها مساو لها .

فتلك المنافذ التى فتحتها قوى السوق تدل على أنه قادر آليا ودون ما تدخل من الدولة ، على تحقيق التوازن فى جميع القطاعات الاقتصادية ، لتصبح القيمة الإجمالية للانتاج ، معادلة دائما للقيمة الإجمالية للدخول ، وكذلك للنفقات الإجمالية للمجتمع .. ويحقق التشغيل الكامل .

ومع سيادة قانون ساى على معظم التحليلات التقليدية ، إلا أنه لاقى أنتقادا شديدا .. ويكفى أنه كذبه الواقع ، لما حدثت أزمة الكساد العظيم التى أصابت المجتمعات الرأسمالية ، مع مطلع هذا القرن، بسبب الإفراط الكبير فى الإنتاج . مما حطم التساوى الدائم الذى كان يدعيه التقليديون بين عرض وطلب السلع ، وأكد أن الطلب هو الذى له دور التأثير على العرض وليس العكس .

**(٦) – فكرة التوزيع الاجتماعى للدخول وتميزهم الرأسماليين والملاك على العمال :**

تناولت المدرسة التقليدية منذ روادها الأوائل قضية توزيع الدخول ، كقضية اجتماعية ، تعالج العوامل الحاكمة لكيفية توزيع الدخل القومى على الطبقات الاجتماعية التى شاركت فى إنتاجه . وهم الملاك العقاريين وخصتهم بالريع ، والرأسماليون وآثرتهم بالربح ، والعمال وحصرت دخلهم فى الأجر .

ولقد انحازوا فى توزيعهم لتلك الدخول لحساب طبقتى ( الملاك والرأسماليين ) ، على حساب طبقة العمال . فلم يقدروا فيها للعمال إلا جزء ضئيلا يكفى فقط ليجعلهم يعيشوا وأسرهم فى مستوى الكفاف فيما يسمى ( بالقانون الحديدى للأجور ) . أما الجزء الأكبر المتبقى ، فقد أثروا به الطبقتين الأخرين ، تحت دواعى التركيم الرأسمالى الممول الأول للتنمية . على اعتبار أن العمال يوجهون معظم دخولهم للأستهلاك ، بينما يستثمر الملاك والرأسماليون أغلب دخلهم فى الإنتاج .

ولقـد إحـتدم النقاش بينهم حول من له الحق فى الإستحواز على النصـيب الأكـبر مـن هذا ( الفائض المتبقى ) ، أهم الملاك العقاريون أم الرأسماليون ؟ فذهب فريق بقيادة آدم سميث إلى تفضيل الملاك العقاريين ، معتبرا مصالحهم فى إتساق دائم مع مصالح المجتمع فعائدهم الريعى يزداد مع تطور المجتمع . بينما تتعارض مصالح الرأسماليين مع مصالح المجتمع لأن عائدهم الربحى ينخفض مع تطورات المجتمع .

بيـنما ذهـب فـريق آخـر بريادة ( ريكاردو ) إلى تفضيل الطبقة الرأسمالية ، فالتوسع فى العائد الريعى للملاك العقاريين ، يعنى زيادة إفقار المجـتمع فـى نظـره ، بينما يؤدى تعظيم حصة الرأسماليين الربحية فى الفـائض إلـى إغتنائة لأنهم يراكمون أرباحهم ويستثمرونها فى مشروعات أكـثر ربحية من تلك العقارية المحدودة . وبين الفريقين لم يجد العمال من يدافـع عـنهم بين التقليديين إلا من كتابات فى الاستغلال لقلة من الكتاب أمثال سيسموندى ورود برتس !

**(٧)- فكرة القيمة واتخاذها أساسا لكل بنائهم النظرى :**

وتقـوم نظريـتهم فى القيمة على اعتبار أن قيمة السلعة ، تتوقف علـى مـدى ( منفعـتها ) اجتماعيا ، أى مدى صلاحيتها لإشباع الحاجات الإنسانية . وتقاس قيمتها بمقدار ما بذل فيها من ( عمل ) .

ولقـد اتخـذوا مـن نظرية العمل فى القيمة ، الركيزة الأولى التى أسسـوا علـيها كـل نظرياتهم المكونة للبناء النظرى لمدرستهم .. سواء نظريتهم فى الإنتاج أو فى التوزيع ، أو فى النقود أو فى التجارة الخارجية ، أو فى التطور الاقتصادى .. الخ .

★★★★★★★

وفى الختام يمكن القول بانه كما صعب الإحاطة بكل الافكار الرئيسية للمدرسة التقليدية . فإنه كذلك يصعب الإستفاضة فى التعرض لعوامل تقديرها فى هذه المساحة الورقية الضيقة . غير انه يمكن القول بان هذا الفكر المدروس بشكل علمى من المدرسة التقليدية ، قد اكتسبت اهمية كبيرة بين مدارس الغرب الاقتصادية ،على اعتبار انهم شهد على ايديهم علم الاقتصاد السياسى مولده فى الفكر الغربى .

ومع ذلك فلقد اعتمد مفكروها فى منهجهم التحليلى على مجموعة من القوانين مثل القانون الحديدى للأجور ،وقانون مالتس السكانى ، وقانون ساى للمنافذ ،وغيرها من القوانين التى لاقت نقدا شديدا من كثير من المفكرين من بعدهم مما اجهز عليها ودعا عددا من المفكرين إلى تكوين مدرسة تقليدية جديدة نتعرف على اهم افكارهم من خلال المبحث التالى .

## المطلب الرابع
## الفكـــــر الحـــدى

شهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر مولد (المدرسة الحدية ) على يد مجموعة من الاقتصاديين امثال " ستانلى جيفونز " فى إنجلترا ، و" ليون فلراس " فى فرنسا ، و" كارل منجر " وغيرة من اقتصاديى ( المدرسة النمســاوية ) فــى النمسا . وتسمى ( بالمدرسة النفسية ) ، لتركيزها على التحلــيل النفسى لسلوك الانسان الاقتصادى . وسبب تسميتها ( بالمدرسة الحديــة ) يكمــن فــى جعلهــا من فكرة المنفعة الحدية أساسا لتحليلاتها وســنحاول إلقــاء الضوء على أهم أفكارهم المتعلقة بأسلوبهم فى التحليل ومبادئهم الرئيسية :

**( أولا ) – أسلوبهم فى التحليل :**

استخدم الحديون أسلوبين فى التحليل أحدهما تجريدى والأخر جزئى:

**١- التحليل التجريدى :**

جــرد الحديــون الظواهــر الاقتصــادية مــن واقعها الاجتماعى ، مســتعينين فى ذلك بأدوات التحليل الرياضى . وكان نموذجهم الذى أجروا عليه أبحاثهم هو نفس النموذج التقليدى ، ذلك الإنسان الاقتصادى المنفعى الأنــانى ، الذى يحس بشدة الحاجة وضآلة المورد . ويسعى دائما لتحقيق مصــلحته الشخصية ، بحسابات منفعية ورشيدة بحيث تجعله يعرف ويقدر مدى ( المنافع والآلام ) التى تعود عليه من أى تعديل طفيف فى سلوكه .

**٢- التحليل الجزئى :**

فلقــد اســتخدموا كذلك فى تحليلاتهم الاقتصادية منهجا غلب عليه الطابع الوحدى ( أو الجزئى ) الذى ينصب على تتبع سلوك وحده اقتصادية

واحــدة ( مــن مســتهلك أو منظم أو صناعة ) بفرض انعزالها عن بقية أجــزاء الاقتصــاد ، إنعــزالا لا يؤثر أى تغيير فى سلوكها عليه إلا تأثيرا هامشيا يمكن التجاوز عنه .

**( ثانيا ) – مبادؤهم الرئيسية :**

مبادؤهم الاقتصادية متعددة ، وستحاول التركيز على أهمها وهى:

**(١) – مبدأ المنفعة الحدية :**

يقــيس الحديــون مــنفعة الشىء بأقل وحداته منفعة وهى الوحدة الأخــيرة منه .. فمثلا المستهلك ( الحدى ) حين يشترى وحدة من سلعة ، فإنــه يقابل بين ( منفعة ) كل وحدة من وحدات (السلعة) التى سيشتريها ، بمنفعة كل وحدة من وحدات ( النقود ) التى سيدفعها ثمنا لها .

وبالتالى فإنه سيستمر فى شراء ( وحدات إضافية ) من السلعة إلى (الحد) الذى ستتساوى فيه ( منفعة ) ( الوحدة الأخيرة) منها مع (ثمنها) . بحيث لو توقف قبل ذلك فسيحرم من بعض منافع هذه السلعة .. وإذا توقف بعــد ذلــك فســيتحمل ( آلاما ) . وتعد تلك الوحدة الإضافية الأخيرة التى سيتوقف عندها هى(الوحدة الحدية) ، أي ( الحد الفاصل ) بين ( استمراره) فى شراء وحدات من السلعة ، وبين (توقفه) عند عدد معين من وحداتها . ولا يقــوم بهــذا الحساب المنفعى الحدى ( المستهلك ) فحسب ، بل يجريه كذلك ( المنتج أو المنظم ) فيما يعرف من المبدأ التالى .

**(٢) – مبدأ الإنتاجية الحدية :**

← ( فصــاحب المشــروع ) حين يقرر تشغيل أى عنصر إنتاجى فإنه يحكمــة فى رأى ( منجر ) إنتاجية هذا العنصر ، أى مقدار المنفعة الحدية الــتى ينــتجها . إذ سيســتمر هذا المنتج فى ( طلب ) وحدات إضافية من

عنصـر الإنـتاج ، إلى اللحظة التى يتوقف فيها (الإيراد الإضافى الحدى) المتحصـل علـيه مـن العنصـر ( أى إنتاجيتة الحدية ) عن تغطية نفقات اسـتخدامه ( أىة الأجـر المدفـوع عـنه ، أو الفـائدة ثمن إقراضة ) .

(وصـاحب العنصـر الإنـتاجى ) .. من عمل أو رأس مال .. سيستمر هو الأخر فى (عرض ) خدمات عنصره ، حتى اللحظة التى يجد فيها (الألم الحـدى) المترتـب على فقده خدماته ، لا يعوضها ( العائد ) الذى يحصل عليه منه .

ويـتحدد ثمن العنصر الإنتاجي ، بقيمة ما أضافه آخر (أو أضعف) وحـده إلى الإنتاج ( أى الوحدة الحدية ) . فلو أن مشروعا استخدم خمسة عمال ذوى قدرات إنتاجية متفاوتة ، فثمن ( أى أجر ) هؤلاء العمال يتحدد بما يضيفه أقلهم إنتاجيه إلى الناتج .

**(٣) – مبدأ المنفعة الحدية أساس القيمة :**

قـبل ظهـور الفكر الحدى ، فإن الفكر التقليدى بقيادة آدم سميث رفض اعتبار المنفعة أساس تحديد قيم الأشياء (أو الأموال) ،وذلك لما لاحظ أن الأشـياء ذات النفع الكبير ( كالماء ) تكون عادة ضئيلة القيمة .. وأن الأشياء ذات النفع الضئيل ( كالماس ) تكون ذات قيمة كبيرة .

وجاء الحديون ليزيلوا هذا التعارض بين المنفعة والقيمة فقالوا أن العـبرة هـى بدرجـة ( نـدرة ) الشـىء ( أو المال ) بالنسبة للشخص (والكميات) المتوافرة منه لديه/فمنفعة الماء وبالتالى قيمته بالنسبة لشخص فـى الصـحراء ، ولا توجد معه إلا كمية محدودة منه ، تكون كبيرة جدا ، بينما تكون بالنسبة لشخص بجوار نهر ضئيلة جدا .

فالعـبرة ليست بالمنفعة الكلية لشىء فى ذاته ، بل بمنفعة الوحدة الحديـة منه أى الجزء الذي يحتاجه منه . فذلك الرجل الذى فى الصحراء

واصابه الظمأ وأوشك على الهلاك لاشك أنه يمكن أن يدفع مبلغا كبيرا ثمنا لأول كـوب ( أى لأول وحـدة من الماء ) ، لأنه سينقذ حياته من الموت . ولكـنه سـيدفع أثمانـا أقل للوحدات التالية من الماء لأنها ستروى ظمأه فحسب .

**(٤) – مبدأ التجانس والإحلال والتنسيب :**

إفترض الحديون أن أى عنصر إنتاجى يبلغ درجة من (التجانس) بين وحداته ، بحيث يمكن ( إنتاجيا ) أن يقوم منظم المشروع (بإحلال) وحـدة مـنه محـل الأخرى ( وتنسيب ) القيمة التى حققتها الوحدة فى (الناتج) إليها .

فمـثلا فـى مشـروع به عشر عمال ، يفترض ( تجانسهم ) فى إنتاجيـتهم ، بـالقدر الذى يمكن منظم المشروع من أن ( يحل ) أحدهم مكان الآخر فى الإنتاج ، وأن ( ينسب ) إليه قيمة ما أضافة هذا العامل إلى الناتج .

ولـم يكتف الحديون بالإقرار بإمكانية إحلال وحدة من عنصر محل وحـدة أخرى من نفس العنصر ، ولكنهم إفترضوا كذلك أنه يمكن إحلال أى عنصـر إنـتاجى محـل الآخر .. كإحلال الآله محل العمل مثلا ، بحسب ما يسـمح به الوضع الفنى . ولكن نظرا لأن أى عنصر لا يمكن فنيا أن يكون بديلا كاملا عن العنصر الاخر فى الإنتاج .. لذلك فقد ذهبوا إلى أن الإحلال بينهما يكون إحلالا جزئيا وليس كليا .

**(٥) – مبدأ تحديد أسلوب الإنتاج عن طريق معدلات الربح أو الأجر :**

فمـؤدى تحلـيلاتهم السـابقة يقـود إلى القول بأن معرفة الأسعار النسـبية ، او معدلات ( الأجور والربح ) ، هى التى تمكن المنظم من عمل

التوليفة المناسبة من العمل ورأس المال ، أى تحديد ( أسلوب الإنتاج الأمثل ) .

فلو أرتفع معدل الأجور، وأنخفض معدل رأس المال ، تغير أسلوب الإنتاج فى إتجاه استخدام متزايد من رأس المال ، ليصبح عنصر رأس المال أكثر كثافة فى الإنتاج ، والعكس عند مستوى منخفض لمعدل الأجر ، ومستوى مرتفع لمعدل رأس المال ، يتجه أسلوب الإنتاج نحو أستخدام مزيد من العمال ، ليصبح عنصر العمل أكثر كثافة فى الإنتاج .

ولكن التحليلات الحديثة أثبتت عدم إستقامة ذلك على الدوام ، أو حتى عند مدى واحد لمعدل الربح أو الأجر . الأمر الذى عرض المدرسة الحدية لكم من الإنتقادات التى نتعرف عليها من خلال النقطة التالية .

## تقدير المدرسة الحدية :

**تعرض الفكر الحدى للانتقادات التالية :**

**(١) تفريغهم للقضايا الاقتصادية من محتواها الاجتماعى :**

فالقضايا الاقتصادية لديهم ليست قضايا ( فئات اجتماعية ) تنتج وتستحق جانبا فى الناتج يكفيها لتعيش فى مستوى مناسب لها . وإنما هم جردوها من كل محتوى اجتماعى أو إنسانى ، وأدخلوها فى طريق التداول والأثمان .

فصاحب العنصر الإنتاجى بدلا من أن يتوقف دخله ، على مدى ما بين العلاقات الإنسانية وعلاقات الإنتاج من صلات.. ليكون بالقدر الذى يوفر له حد الكفاية له ولأسرته كإنسان ليحيوا حياه ملائمة وكريمة . فإنه فى ظل تحليلهم الحدى تم تجريد العنصر الإنتاجى من إنسانيته ، وطرحة فى السوق ليتحدد سعره كأى سلعة تباع وتشترى ، وفقا لآليات السوق من

عــرض وطلــب ، حتى ولوكان هذا العنصر هو قوة عملة ، التى لا تنفصل عــن جســمة . وكأن رق الجاهلية – وفقا لهذا التحليل الحدى – ظهر من جديد مكتسبا ثوب الحدية .

**(٢) عدم ملاءمة تطبيقهم المفاهيم الجزئية على المشكلات الكلية :**

طــبق الحديون المفاهيم الجزئية على القضايا الكلية الجماعية على حــد ســواء ! ففى مجال الإنتاج ناقشوا مشكلة المنتج فى إطار دالة إنتاج جزئــية .. وفى نطاق التوزيع بحثوا مشكلة المجتمع التوزيعية الكلية ، عن طــريق تجميعها فى وحدات عناصر إنتاج جزئية، وهى التى تتجمع محددة توزيــع الدخــل علــى عناصر الإنتاج الكلية . وكان من الأوفق أن يفصلوا فىتحليلاتهم الاقتصادية بين ماهو جزئى يخص الفرد ( أو الوحدة ) ويحكم سلوكه ، وما هو كلى يهم المجتمع ويفسر نشاطه .

**(٣) عدم كفاية مبدأ المنفعة الحدية كأساس للقيمة :**

– فتقيــيمهم ( للســلع الاســتهلاكية ) بدرجــة إشــباعها أى بمدى (منفعــتها) للمستهلك وأعتبارهم المنفعة ظاهرة ذاتية أو شخصية تحل محل العمــل كأساس للقيمة ، يعني أنهم اتخذوا ( مقياسا شخصياً) للقيمة يختلف مــن شخص لآخر . فى حين أنه ينبغى أن يكون مقياسهم (موضوعيا) حتى لا يختلف بإختلاف الأشخاص .

– وتقييمهم ( للسلع الإنتاجية ) بمدى إنتاجيتها الجدية ، وإن كان قد تعرض لنقد داخلى من مارشال إلا انه هو الآخر إستبدله بمبدأ جمع فيه بين ( تكلفــة الإنــتاج والمنفعة الحدية ) كمحددين للعرض والطلب ، وبالتالى لقــيمة العنصر الإنتاجى . فوقع فيما انتقدهم فيه ، إذ إعتمد هو الآخر على مقياس للقيمة (غير ثابت) يتغير بتغيير السوق وعلاقات التبادل .

**(٤) ظلمهم لعناصر الإنتاج في تقديرهم لدخولها :**

ويأتي ذلك من أنهم حددوا دخل العنصر الإنتاجي (أو ثمنه) بقيمة ما أضافته آخر وحدة حدية منه . أي أقل العناصر إنتاجية وبالتالي أقلها دخلا . وبذلك يكونوا قد ساووا العامل الأكثر إنتاجية بالعامل الأقل إنتاجية ، وحددوا دخل الأول بحسب دخل الثاني ، في حين أنهم كان من الأعدل أن يربطوا دخله بمدى مساهمته الفعلية في الإنتاج ، وليس بمدى مساهمة غيره الأقل كفاءة وإنتاجية .

**(٥) – عدم صحة افتراضهم تجانس عناصر الإنتاج :**

ففكرتهم عن تجانس وحدات العنصر الإنتاجي الواحد بحيث يمكن إحلال بعضها محل بعض ، على الرغم من الشك في مدى انطباقة على مستوى ( عنصر العمل ) ، نظرا لأختلاف العمال في تخصصاتهم وكفاءاتهم . إلا أن مدى أنطباقة على عنصر رأس المال ، يكون أصعب وذلك لعدم تماثل أنواعة . وحتى المتماثل منها ماديا ، فإنه يختلف في قيمته بإختلاف تكلفتة .

★★★★★★★★★★

ويلاحظ في ختام هذا المبحث انه مع هذه الأنتقادات إلا أن الفكر الحدى ما زال يغلب على الكثير من التحليلات الاقتصادية المعاصرة ، وخاصة بعد اوجه التقويمات التي ادخلها كينز عليه بنظريته التي نتعرف عليها من خلال المبحث التالي .

## الفرع الخامس

# الفكر الكينزى

أدى تطبيق المجتمعات الغربية للفكر التقليدى ، إلى حدوث إفراط كبير فى الإنتاج ، لم يجد له ( طلبا ) يساويه ، كما كانت تدعى المدرسة التقليدية . مما أدى إلى وقوع أزمة الكساد العالمى العظيم سنة ١٩٢٩ ، معلنة إنهيار الفكر التقليدى ، وبزوغ فكر جديد على يد " الورد مينارد كينز " تناولـه فى كتابة الصادر سنة ١٩٣٦ ، بعنوان " النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود " . ومن عنوانه يمكن التركيز على أهم أفكارة الرئيسية ، ونحصرها فى الثلاث أفكار التالية :

**(١) فكرة التشغيل القومى :**

فكرة ( المنافذ ) التى سيطرت على الفكر التقليدى ، والتى كانت تؤمن بأن العرض هو الذى يخلق الطلب المساوى له محققا التشغيل الكامل ، مما يقتضى عدم وقوع إفراط فى الإنتاج ، وعدم ظهور بطاله ، أثبتت الأزمات المتلاحقة التى أصابت المجتمعات الرأسمالية عدم صدقها لما زاد عرض السلع عن الطلب عليها ووقع ذلك الكساد الكبير .

وقد صححها كينز بالقول بأن ( بالطلب الفعال ) وليس (العرض) هو الذى يحقق مستوى التشغيل المناسب له . وبالتالى فقد يكون هذا المستوى من التشغيل ناقصا وهذا هوالأصل ، ومع ذلك يكون متوازنا مع ( الطلب الفعلى ) . فإذا كان ( التشغيل الناقص ) يسمح بوجود نسبة بطاله ( سواء كانت بطالة فى تشغيل العمال أو فى تشغيل الموارد الإنتاجية ) ، فإنه يمكن القضاء عليهابرفع مستوى التشغيل عن طريق ( تدخل الدولة ) لتنشيط الطلب الفعلى .

وقد بين كينز كيفية قيامها بذلك ، بالقول بأن الطلب الفعلي يتكون

من شقين أحدهما استهلاكي والأخر استثماري ( إنتاجي ) ، والطلب عليهما قد يكون من الأفراد أي (خاص) أو من الدولة أي ( عام ) .

أمـــا ( طلب الأفراد ) الخاص على ( السلع الاستثمارية ) فهو كثير التغـــير ، ولذلـــك فإنه لا يؤثر في الطلب الفعلي . وأما طلبهم على(السلع الاســـتهلاكية) فهو يتوقف على(ميل الأفراد الحدي للاستهلاك ) وهذا الميل مستقر في المدة القصيرة ، ويتوقف كذلك على ( مستوى الدخل ) وهذا هو العـــامل المتغير المؤثر فمثلا عليه .. فكلما زادت دخولهم ، زاد طلبهم على الاستهلاك والعكس صحيح، وهذا ما يمكن أن يقود إلي تنشيط الطلب الفعلي .. ولكـــن كـــيف يمكـــن زيادة دخولهم ومستوى التشغيل منخفض ، ونسبة البطالة مرتفعة ؟

لذلـــك لـــم يجـــد كينز طريقاً لزيادة مستوى الدخول ورفع مستوى التشغيل ، إلا عن طريق ( الطلب العام ) خاصة طلب الدولة على الاستثمار ، وذلـــك بـــزيادة ( نفقاتها العامة ) علي السلع الاستثمارية بإنشاء وتدعيم المشروعات الإنتاجية الكافية لاستيعاب الموارد العمالية والمادية (المتعطلة) مما يزيد من دخول أصحابها ، وبالتالي من نفقاتهم الاستهلاكية . أي طلبهم علـــى الســـلع الاستهلاكية ، مما ينشط الطلب الفعلي ، ويرفع من مستوى تشغيل تلك الموارد .

**(٢) فكرة تدخل الدولة :**

على عكس الفكر التقليدي الذي كان يرى ضرورة (حياد الدولة) في النشاط الاقتصادي ضمانا لحرية عمل القوانين الطبيعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية .. فإن كينز على ما ذكر – رأى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصـــادي ، خاصة في أوقات الكساد لتنشيط الطلب الفعلي ورفع مستوى التشغيل .

وهـي يمكـنها آداء ذلك الدور التدخلي بالاستعانة بأدوات (ماليتها العامة) تزيد من نفقاتها العامة بالأسلوب الذي ذكر مع الفقرة السابقة ، مما يضـيف قـوة شـرائية جديدة ، تعمل على زيادة الطلب على الاستهلاك . وتقلل من( إيراداتها العامة ) ، حتى لا تنقص من دخول الممولين وبالتالي قدرتهم الشرائية والإنتاجية ، فيبطل ذلك الأثر الذي أحدثته النفقات العامة.

وتسـتعمل (الضرائب ) أهم الإيرادات العامة الفعالة في تطبيق هذه السياسـة وذلـك بتخفيض معدلاتها على المشروعات الإنتاجية ، وزيادتها على الثروة المكتنزة غير المستثمرة والتركات.

(٣) **فكرة التفضيل النقدى وسعر الفائدة :**

إذا كان الفكر التقليدي لم يول كذلك ( للنقود ) إلا دوراً (محايداً) في التأثير على الطلب الفعلي ( بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ) ومعتبراً إياها مجرد وسيط للتبادل ، أو عربة فحسب لنقل القيم . فإن كينز قد اعترف لها بخاصـيتها كمخزن للقيم ، وأعطى لها دوراً فعالا في التأثير على جوانب هامة من النشاط الاقتصادي ، كالاستثمار والاستهلاك والادخار ..

وكانت نقطة إرتكازة فى ذلك ، هي في دراسة التأثيرات التي يحدثها علـيها ثمـن إقـراض الـنقود المتمثل في ( سعر الفائدة) ، وكذا (معدل تفضيلها). فالأفراد ( يفضلون ) تخزين قيمهم في النقود ، بادخار جزء منها ( سائلاً ) لمزاياها في تحقيق أغراض ( أو بواعث ) عدة : (كباعث الدخـل أو باعـث المعاملات) لمواجهه متطلبات الحياة اليومية ، و( باعث الحـيطة ) لمواجهـه الأيام العصيبة ، و( باعث المضاربة ) للمضاربة في سوق الأوراق المالية .

( والمدخـرون ) -خاصـة المضـاربين منهم - لا يضحون بمزايا السـيولة ، مقرضـين (مدخراتهم) للغير إلا إذا كان ثمن ذلك - وهو سعر الفـائدة - مغـريا . ولذلـك فإن سعر الفائدة يتوقف على (معدل التفضيل

النقدي ) المكون الرئيسي للطلب على النقود ومن هنا فإن (سعر الفائدة) يتحدد بالتقاء ( الطلب ) على النقود ( بعرض ) النقود .

وانتقل كينز من ذلك إلي القول بأن ( المستثمرين ) حين يقبلون على استثمار رؤوس أموالهم ، فإنهم يوازنون بين الكفاية الحدية لرأس المال -(أي ما يغله من دخل إذا استثمر) - وسعر فائدة إقراضه .. فإذا انخفض( سعر الفائدة ) عن (الكفاية الحدية لرأس المال ) ، ارتفع ميلهم للاستثمار ، مما يؤدى إلى ارتفاع ( حجم الاستثمار ) والعكس بالعكس . فإذا ما زاد حجم الاستثمار ، أدى ذلك إلى زيادة الدخل القومي ، وبالتالي إلى زيادة معدل (الاستهلاك - الادخار )

## تقدير الفكر الكينزى :

يتميز الفكر الكينزى بواقعيته ، الأمر الذي جعله مازال حتى الآن يسود جانبا كبيرا من التحليلات الاقتصادية المعاصرة .. ومع ذلك فلم تسلم أفكاره من النقد ، على وجه لا يتسع المجال للاستفاضة فيه .. ويكفى القول بصفة عامة أنها يؤخذ عليها أنها قدمت حلولا اقتصادية تصلح للمدى القصير دون الطويل ، وتتناسب مع مشكلات الدول الغنية دون الفقيرة ..

كذلك تلاحظ على أفكاره أنها قد غالت في دور النقود ، لما اعتبرت كميتها وسعر فائدة إقراضها هي التي تحدد ( حجم النشاط الاقتصادي ) ، في حين أن العكس هو الصحيح . فقد تزيد النقود فى كميتها وينخفض سعر إقراضها ، و لا يستجيب المستثمرون لذلك ، لتشاؤمهم مثلا أو لعدم توافر التمويل اللازم لاستثماراتهم الجديدة ، مما يمنع منه تأثر( حجم الاستثمار أو الإنتاج أو العمالة ) بها ، الأمر الذى جعل عددا من المفكرين بعد كينز يحاولون تلافى عيوبها فتناولوها بالتطوير ، كالكينزين الجدد والنقديين الجدد الذين لا يتسع المجال لذكر نظرياتهم.

★★★★★★★★★

مما تقدم تكون الخطوط العامة لفكر المدارس الاقتصادية قد بانت ملامحها وننتقل إلى المطلب التالي للتعرف على الأساس الفكرى للنظام الاشتراكى .

## مراجـــــع مختـــــارة

- د . أحمـــد جمـــال الدين موسى ، دروس فى الاقتصاد السياسى القسم الأول تاريخ الفكر الاقتصادى ، بدون مكان نشر أو ناشر ، ١٩٩٢ .
- د . راشد البراوى ، تطور الفكر الاقتصادى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ .
- د . محمد إبراهيم غزلان ، موجز فى تاريخ الفكر الاقتصادى ، الإسكندرية ، بدون ناشر ١٩٦٢ .
- د . محمد لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٥٦ .
- د . محمـــد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسى ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ١٩٨٢ ، الباب الثانى تاريخ الاقتصاد السياسى ص ٥٧ وما بعدها .
- J . schumpeter : " A History of Economic Analysis" , New York , Oxford , University Press , 1954 .

# المبحــث الثالــث

## الأساس الفكرى للنظام الاشتراكى

الاشــتراكيون الأوائــل منذ أفلاطون وتوماس موروبابيف وغيرهم، جــاءت أفكارهم الاشتراكية افكاراً مثالية أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع ومــع ذلــك فإنهــا مثلت الأساس الذى اعتمد عليه كارل ماركس فى بناء نظريــته العلمــية فــى الاشــتراكية ، ولكن فهم هذين الاتجاهين المثالى والعلمــى تقتضى التمييز بداية التميز بين مناهج التفكير الاشتراكى سواء المثالــية والعلمية أو الاشتراكية والشيوعية ، وهو ما نقسمه على مطالب ثلاثة على الترتيب التالى :

**المطلب الأول** : **مناهج الفكر الاشتراكى .**

**المطلب الثانى** : **الفكر الاشتراكى المثالى .**

**المطلب الثالث** : **الفكر الاشتراكى العلمى (الماركسى)**

# المطلب الأول

## مناهج الفكر الاشتراكــى

منهج البحث فى أى مجال هو مجموعة من العمليات العقلية ، التى تتمــثل فى ترتيب الأفكار للاستدلال عن حقيقة ظاهرة ، معلومة اجتماعية أو طبيعــية ، أو للكشف عن حقيقة مجهولة.وقد درج الكتاب الاشتراكيون علــى وصف بعض اتجاهاتهم الفكرية بالمثالية وأخرى بالعلمية على نحو ينبغى التوقف على مفهوماً قبل التعرف عليهما :

### أولا : منهج البحث المثالى :

يكــون المــنهج مثالــياً – فى مجال العلوم الاجتماعية – حين يبدأ الباحــث عملــياته العقلية فى تحليله للظاهرة ، من ذهنه وليس من واقع الظاهــرة مــتاثرا فى ذلك بعاطفته ، ليخلص إلى وضع حل للمشكلة محل البحث .

وعلــى ذلــك فطالما أن الباحث بدأ تصور المشكلة المدروسة ، من ذهــنه أو عاطفــته ، لذا فإن الحل الذى يصل إليه بشأنها يوصف بأنه خيالى أو مثال ، لأنه يطرحه ليس فى حدود واقع الظاهرة ولكن فى اطار ما ينبغى عليه حالها من وجهة نظره الشخصية .

فأفلاطون اثناء دراسته للصراعات الاجتماعية التى كانت قائمة بين الحكــام والشعوب فى عهده ، فقد عرض فى كتابه الجمهورية حلا لذلك ، اقامــة مدينة فاضلة هى فى رأيه تحتوى على نظام اجتماعى طبقى ، ينقسم فيه المجتمع إلى طبقات عليا من الحكام والحكماء والحراس ، وطبقات دنيا من المنتجين والاقنام ، وحتى لا تنشغل الطبقات العليا عن مهمتها السامية فــى نظــره وهى الحكم ، بجمع الأموال وتزوج النساء وتربية الأولاد ، فقد

نادى باقامة نظام شيوعى تكون فيه النساء والأولاد على الشيوع بينهم ، أمـا الملكية فتقتصر على طبقة المنتجين من صناع وعمال وتجار وزراع حيث وصفهم بالعاجزين ذهنياً عن قبول التخلى عن الملكية الفردية وألقى على عاتقهم بمهام الانتاج [1]

## ثانياً : منهج البحث العلمى :

ومـنهج البحث العلمى يوصف بأنه علمى حين لا يبدأه الباحث من ذهـنه أو عاطفته ولكنه يبدأ عملياته العقلية من واقع الظاهرة المدروسة ، إذ يقـوم باتباع اسلوب البحث العلمى لاستخلاص المعرفة العلمية حولها ، متـبعاً الاجـراءات التالية وهى وصف الظاهرة المدروسة ثم تحليلها ، ثم اسـتخلاص المعـرفة العلمية أو النظرية وأخيرا اختيار مدى صحتها وذلك على التفصيل السابق ذكره .

★★★★★★★★★★★

خلاصة ما تقدم أن منهج البحث المثالى يبدأ من العاطفة لذا تكون آراؤه مثالية ، بينما إذا بدأ من الواقع متبعاً أسلوب البحث العلمى يكون بحثاً علمياً وتكون نتائجه قابلة للتطبيق عملياً ،وهذا ما يمكن تلمس حقيقته من خلال المطلبين التاليين .

١-ويلاحـظ أنه حاول فى كتابه التالى القوانين التخفيف من هذه الشيوعية وعدل عن بعضها .

## المطلب الثانى
## الفكر الاشتراكى المثالى

الفكر الاشتراكي المثالي هو على ما سلف ذكره ، الذى يستقيه الباحث أو المفكر من ذهنه أو خياله متأثراً فى ذلك بعاطفته ، ليضع أفكاراً لما ينبغى أن يكون وليس لما هو واقع فعلاً ، لذلك فإن بعض هذه الأفكار لم تلق حظاً من التطبيق كأغلب الأفكار الخيالية ، وبعضها الآخر نال معظمه حظه من التطبيق مثل الاشتراكية الانتاجية والاشتراكية التعاونية ، واشتراكية الدولة [1] ونبينهما بشيء من الإيجاز تباعاً .

### أولا : الاشتراكية الخيالية :

الاشتراكيات الخيالية غلب على تفكير فلاسفتها الأسلوب الغيبى فى تصورهم لانظمتها، فقام معظمهم بعرضها فى قالب روائى وليس فى اطار تحليلى ، مثل أفكار أفلاطون التى تخيلها فى إطار مدينته الفاضلة فى كتابيه الجمهورية والقوانين ، وأفكار توماس مور التى جمع فيها بين شيوعية الفكر وروائية المنهج والتى ضمنها روايته المسماة(يوتوبيا) ، وهى تسمية يونانية تعنى الجزيرة التى لا حدود لها .

---

١-إنقسم الكتاب فى تحديد مفهوم النظام الاقتصادى إلى فريقين : أحدهما بقيادة المدرسة الألمانية بكتابها بوفر ، وبراند وشمولر وسومبارت والفرنسى فرانسوابيرو ، ويذهب إلى أن النظام الاقتصادى هو عبارة عن مجموعة من العلاقات التى تربط بين اجزاء أو عناصر النظام ؛ والآخر بريادة المدرسة الاجتماعية والاشتراكية والبنائية الديناميكية ، ويعرف النظام الاقتصادى بأنه الهيكل الذى يتكون منه الاقتصاد القومى ككل فى فترة زمنية معينة . راجع أ.د/عزت البرعى ، مبادئ الاقتصاد السياسى ٩٩-٢٠٠٠ صـ ٦٦ .

وقــد سبق عرض فكرة موجزة عن شيوعية أفلاطون ، أما توماس مــور فقــد هــاجم فى روايته الملكية الفردية وجعل الأموال كلها مملوكة للجماعــة على الشيوع ، ونادى بأن يكون الانتاج جماعيا ومشتركا ، وأن تلغــى الــنقود بحيث توضع المنتجات الزراعية والمصنوعة تحت تصرف الجمــيع يشــبعون مــنها حاجاتهم وبذلك فلا مكان فى مجتمعه للجوع ولا للحاجة وبالتالى فلا يتصور فيه مجال للسرقة ولا للتشرد .

ولكــن مــن الاشــتراكيين الخياليين الذين لم يضعوا فى تصوراتهم الشــيوعية فــى شــكل روائى ، اشتراكيو الثورة الفرنسية أمثال بيرزجان وجــان جــاك روسو، وجبريل دى مايلى وبريسو ودى هلفينوس وموريللى وباييف وسان سيمون .

وقد انصرفت دعواهم الاشتراكية فى اتجاهين : إما إلى الدعوى إلى إلغــاء الملكــية الفــردية واقامــة شيوعية مالية مكانها ، أو الإبقاء على الملكية الفردية واعادة توزيع الثروات بالتساوى بين الأفراد .

## ثانيا : الاشتراكية الانتاجية :

ولكــن الفكــر الاشتراكى الخيالى تحسن مساره على يد اتباع سان سيمون الذين سموا بــ (السان سيمونيين ) ، حيث تأثروا بآرائه الجماعية الــتى تــنادى باقامــة مجتمع المصنع الكبير والتوزيع بالتساوى ، فقاموا بتخليصــها مــن الطــابع الغيــبى والفلسفى الذى أصابها ، وأقاموا نظرية اشتراكية أهم ما توصف به هى أنه اشتراكية انتاجية .

فهاجموا الملكية الفردية – لا على أساس اخلاقى كما فعل سابقوهم ، ولكــن على أساس موضوعى ، إذ اعتبروا حصول المالك على دخله فى شــكل فــائدة نوعاً من الاستغلال للعامل ، إذ استولى على جزء من ناتج العامل دون مقابل ، كما هاجموا الميراث باعتباره صنو الملكية الفردية .

وطالــبوا باقامــة نظام جماعي يقوم على الملكية الفردية ، وتصبح فيه الدولة هي الوارث الوحيد للاموال الانتاجية ، باعتبارها أقدر من يعرف مصــلحة الجماعـــة ، ويــوزع أموال الانتاج على أكفأ الناس واقدرهم على ادارتهــا وفقاً لقاعدة ( من كل بحسب كفاءته) . أما ما الناتج فيوزع وفقاً لقــاعدة ( لكل بحسب عمله ) فبحسب ما يبذله كل فرد من مجهود وعمل ، توزع عليه الدولة جزء من الناتج القومى.

وبذلك يكون (السان سيمونيون ) هم أول الاشتراكيين الذين هجروا الأســس القديمـــة للشيوعية الروائية الخيالية وأسسوا نظريتهم على أسس علمية وموضوعية .

**ثالثا : الاشتراكية التعاونية :**

لتغيــير مــا ولـــده الــنظام الرأسمالى ، فى انجلترا وفرنسا ، من مناقشات طاحنة وسيطرة لكبار الرأسماليين على باقى المنتجين ، أو صراع بيــن أصــحاب الأعمال لزيادة ارباحهم ، وبين العمال لرفع أجورهم ، وما خلفــه ذلــك من تناقضات ومشاحنات اجتماعية بين تلك الفئات فقد حاول بعــض المفكريــن فــى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، اقامة نظام اشــتراكى جديد ، يتأسس على التشارك الحر الإرادى بين الأفراد فى شكل جمعيات للقضاء على مثل تلك المشاحنات والمنافسات الطاحنة .

**ويتميز فكرهم عن الفكر السان سيمونى فى أمور أهمها :**

- أن (الــنظام الجمــاعى) السان سيمونى ، جبرى يفرض على الأفراد من اعلــى ، أى من سلطة عليه تمتلك كافة أموال الإنتاج ، فى تنظيم واحد كبير هو المجتمع .
- فــى حيــن أن (الــنظام التشاركى ) اختيارى ، ينظم فيه الأفراد بإرادتهم مكونيــن جمعيات (أو تشاركيات ) مستقلة لا يذوب فيه الفرد ، بل

يشـــعر فيه بفرديته وذاتيته واستقلاليته ولا مانع فيه من ارتباط تلك الجمعيات ، ولكنه ارتباط حر بين وحدات مستقلة .

والاشـــتراكيون التشـــاركيون كثرة نركز على اثنين منهم ، وهما : (روبرت أوين – ووليان تومسون)

**أ] أما روبرت أوين :** (١٧٧١ - ١٨٥٨)

فلاقامـــة أويـــن لمجـــتمعه التشاركى الجديد ، نادى بإلغاء الربح واعتـــبره أســـاس البلاء فى المجتمع ، لأنه ينطوى على نوعين من الظلم والخطـــر : ففى الربح ظلم ، بالمشترى لأنه يدفع فى السلعة ثمناً يجاوز ثمـــنها العـــادل المتمثل فى ثمن تكلفتها ، بمقدار الربح ، ثم إن الربح خطر لأنه سبب الأزمات الاقتصادية ، فصاحبه – بحصوله على الربح – لا يعطـــى للعامل قيمة ما أنتجه من عمل ، فيعجز العمال عن إستهلاك كافة ما أنتجوه ، ويفيض الانتاج عن الاستهلاك ، وتقع الأزمات .

ونظـــراً لأن النقود الورقية والمعدنية – هى الأداة التى يتحقق بها الـــربح فـــنادى أويـــن بإلغائها واحلال بونات العمل محلها. وأنشأ جميعة المـــبادلة العادلـــة للعمـــال ، ليورد لها العضو سلعته التى أنتجها ، ويتقاضى مقابلها بونات عمل تقدر بساعات العمل التى بذلها فى انتاج سلعته ، على أن تعـــرض تلك المنتجات فى متجر الجمعية ليشتريها الأعضاء ببونات عمل بمقدار القيمة من العمل التى تساويها والمبنية عليها .

ممـــا يدل على أن أوين قد اتخذ من العمل أساساً للقيمة أنه ألغى ربـــح التاجر ، وعمولة الوسيط بين المنتج والمستهلك ، باعتبارها الدخول لا تذهب إلى العامل .

ولكن تجربة أوين لم تنجح فى جمعيته المذكورة ، لأنه ترك أمر تقديـــر ساعات العمل المبذولة فى السلعة لصاحبها يقدرها بمعرفته ، فبالغ

العمـــال فى عددها للحصول على أكبر عدد من البونات ، ثم لأنه أدخل فيها أعضاء جدد غير مؤمنين بأهدافها ، فلم يقدموا لها إلا السلع الراكدة التى يعجـــزون عـــن بيعها فى الأسواق . ومع ذلك فإن التاريخ يشهد لها بأنها نجحت فى أماكن أخرى من بعده ، وعلى يد غيره.

**ب]وأما وليام تومسون :**

فقـــد قام فى كتابه الذى نشر عام ١٨٢٤ بعنوان : بحث فى مبادئ توزيع الثروة الكفيلة بتحقيق السعادة الإنسانية بعرض نظرية متوازنة فى التوزيع بادئاً بالمفهوم النفعى فى وجوب توجيه سلوك الفرد للحصول على أكـــبر قـــدر من السعادة الإنسانية ولتحقيق ذلك ينبغى أن يكون هناك انتاج وفير لوسائل التمتع المادية ، لكن هذا الانتاج الوفير لا يكفى لتحقيق هذا الهـــدف مالم يصاحبه توزيع عادل لهذه الوسائل بين الأفراد ، وعدم تركها فى ايدى القلة ، حتى يتمكن كل فرد من اشباع حاجاته كاملة.

وأسس القيمة على العمل ، وربطها بالتوزيع ،مقرراً بأن العامل يعد المنـــتج الحقيقى للسلع وهو الذى يعطيها قيمتها بعمله ، ولكنه يضطر إلى الـــتخلى عن جزء كبير من قيمة انتاجه إلى الرأسمالى ، فى صورة ربح أو ريـــع مقـــابل استخدامه لأدوات الانتاج المملوكة للأخير ، الذى يتمكن من التنعم بمتعة وسعادة أكبر من التى استفادها العامل .

وفـــى ســـبيل وصوله لنظرياته فى القيمة والتوزيع فقد قام بتحليل القضـــية تحلـــيلاً علمـــياً من وجهة نظر كل طرف من طرفيها ، ليصل فى النهاية إلى رأيه.

فالعامل يعتقد بأن الرأسمالى لا يضيف للسلعة المنتجة إلا قيمة ما أودعـــه فيها من مادة أولية ، وقيمة استهلاك أموال الانتاج التى استخدمها

فى الانتاج ، أما باقي قيمتها فيرجع إلى العمل الذى بذله العامل فيها ، لذلك فلا يستحق الرأسمالى من قيمة السلعة سوى قيمة ذلك الذى، بينما يستحق العامل باقي قيمة السلعة أو فائض قيمتها كاملاً .

وفى المقابل يرى الرأسمالى أن العامل بعمله وحده لن ينتج إلا جزءاً ضئيلاً من قيمة السلعة، ولولا ما قدمه الرأسمالى من مادة أولية وأموال ما تمكن العامل من انتاج باقى القيمة ، لذا فلا يستحق العامل سوى أجراً مساوياً لذلك الجزء الضئيل من قيمة السلعة الذى أنتجه بعمله ، وأن الرأسمالى هو الذى يستحق باقى أو فائض القيمة .

ثم يقوم تومسون بتحليل مقياس كل منهما : أما مقياس الرأسمالى ، فيرى أنه يقلل من المقدار الكلي للسعادة ، لأنه يؤدى إلى تفاوت كبير فى توزيع الثروات لصالح قلة فتحرم الكثرة من السعادة ، وحتى القلة لا تنعم بسعادة أكثر بتلك الثروة الزائدة ، لأنه بعد حد معين من الثروة ، يكفى لاشباع حاجات الفرد ، فإن كل اضافة جديدة، لما يملكه هذا الفرد ، لا تضيف مزيداً يعادلها من التمتع والسعادة إليه .

بالاضافة إلى ما يؤدى إليه ذلك التفاوت ، من اضعاف الدافع على الانتاج ، وتشجيع الفنون والحرف التافهة اللازمة لاشباع ثروات الأغنياء ، وأن لا يسيطر على السلطات العامة الأفراد الأكثر كفاءة ، بل الأكثر موالاة للأغنياء.

أما مقياس العامل فسيجعله يتأكد من أن ناتج عمله سيعود عليه كاملاً ، فيدفعه ذلك إلى أن يبذل أقصى طاقته فى الانتاج ، مما يؤدى إلى تزايد الثروة ، التى ستوزع على أكبر عدد من الأفراد ، فيتيح بذلك الفرصة لأكبر عدد الناس للتمتع بأكبر قدر من السعادة .

ويخلــص تومســون مــن ذلــك إلى أن كلاً من العدالة والمنفعة تحــتمان الاخــذ بمعيار العامل ، وأن توزيع الثروة هو أقوى الأسباب التى تؤثــر علــى ســلوك الإنسان وسعادته ، وأنه لمزيد من السعادة ، والثروة ينــبغى تطبــيق ثلاثة مبادئ هى : حرية وإرادية العمل ، وحق العامل فى الحصــول علــى قــيمة منــتجات عمله كاملة ، وحرية وإرادة تبادل هذه المنــتجات ، وقــرر فــى مؤلفه العمل المجزى الى نشر عام ١٨٢٧ ، أن المجــتمع الكفــيل بتطبيق ذلك ، هو المجتمع المتدين المتحد فى ظل نظام اشتراكى ، وحبذ ذلك النظام التعاونى المشترك الذى اعتنقه أوين من قبل .

وتومســون بتأسيسه القيمة على العمل ، ونظريته فى فائض القيمة ، وحــق العــامل فى الحصول على قيمة منتجات عمله كاملة ، ليقود إلى تقرير أن أفكاره تلك تعد من أهم المصادر التى استمد منها رواد الاشتراكية الحديثة والاشتراكية الماركسية آراءهم .

## رابعاً : اشتراكية الدولة :

نظراً لما أدت إليه حروب نابليون بونابرت من تفتيت لألمانيا إلى دول ودويلات مستقلة ، فقد تطلع الشعب الألمانى إلى الوحدة فسرت الروح الجماعــية فيهم ، بالمقابلة للروح الفردية التى أصابت الشعب الفرنسى فى ذلــك الوقت فمجد فلاسفة الألمان أمثال كانت وهيجل وفشته الدولة ونشأ ما سمى آنذاك بعبادة الدولة .

وقــد انعكس ذلك على فكر الاشتراكيين الألمان فكونوا فى النصف الــثانى مــن القــرن التاسع عشر ، مذهب اشتراكية الدولة ويعنى _بصفة عامة_ سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية وإدارتها لعملية الانتاج القومى كاملة ، عن طريق تملكها للجزء الأكبر من الأموال وإدارتها له ، وتحديدها

لمهام الأفراد الذين يمتلكون الجزء الآخر من الأموال ، وكان في مقدمة رواد هذا المذهب باولو ، ولاسال ، وفاجنز و كارل ردبرتوس الذى تعد افكاره الاقتصادية أفضل معبر عن ذلك المذهب ، لذا فسيتم الاكتفاء بالتعرف عليها .

**الأفكار التوزيعية لكارل رودبرتوس : ١٨٠٥ – ١٨٧٥**

لقب فاجنر رودبرتوس بـ : ريكاردو الاشتراكية ، لأنه فعل بنظريات الاشتراكيين السابقين عليه ، فعلة ريكاردو بنظريات آدم سميث ومالتس ، من توضيح لمقدماتها الاساسية وإظهار لنتائجها المنطقية ، وقد عرض نظريته في صورة بناء فكرى و بيان عملى لها .

ففى بنائه الفكرى ركز على ان العمل هو المصدر والمقياس الوحيد لقيم الأشياء من ناحية ، وتوزيع الناتج الاجتماعى من ناحية أخرى ، وأن التوزيع العادل هو الذى يعطى للعامل ناتج عمله، واعتبر كل دخل ليس ناتجاً عن العمل كدخول الرأسماليين والملاك ريعاً غير مشروع ، لا يجد له اساسٌ سوى فى التظيم القانونى للمجتمع الذى يبيحه ويحمى الملكية.

فالعامل منتج القيمة لا يحصل منها إلا على اجر أو ثمن طبيعى لا يتحدد بالقيمة التى أنتجها دائماً وإنما بما يحفظ حياته وأسرته فحسب ، بينما يذهب باقى القيمة كدخل ريعى لمالك اموال الانتاج ، مما يؤدى إلى انخفاض نصيب الأجور فى الدخل القومى ، واستمراره فى النقصان ، رغم استمرار انتاجية العمل فى الزيادة ، فينتج عن ذلك نقصان القوة الشرائية النسبية للعمال . ونظراً لكثرتهم فلا يقترن الانتاج المتزايد باستهلاك متزايد ، فيعقب التوسع الاقتصادى إنكماش إنتاجى ، فيتناقص عدد العمال المشتغلين ، وبالتالي القوة الشرائية للعمال ، فتتعاقب الأزمات الاقتصادية بسبب زيادة الانتاج على الاستهلاك .

ويــزيد مــن حــدة ذلك ، اتجاه الزيادة فى القوة الشرائية النسبية للملاك الرأسماليين نحو الانفاق على السلع الكمالية فيزيد انتاجها زيادة لا تجد استهلاكاً يقابلها ، نظراً لانخفاض القوة الشرائية لأكبر الفئات استهلاكاً وهم العمال ، الذين لا يجدون ما يشبع حاجاتهم الضرورية لا الكمالية .

ولتطبيق نظريته هذه فقد عرض سياسة عملية متدرجة تقوم على نظريــته فــى الــتطور الاجــتماعى حيث ستمر بمراحل ثلاث هى : **مرحلة العــبودية** الــتى يمتلك فيها السيد العبيد كوسيلة للانتاج ولاشباع حاجاته ، وللحصــول على دخل ريعى بتشغيل العمال دون أن يعمل . ثم يصل المجتمع إلــى **مـرحلة الإنسانية** التي تتحقق فيها الاشتراكية ، وتملك فيها رؤوس الأمــوال للجميع ، ويخضع الانتاج القومى كله للاشراف العام ويتم توزيع الناتج وفقاً لمبدأ لكل حسب عمله

وفــى ســبيل الوصــول إلى مرحلة الاشتراكية ، يدعو رودبتوس الدولــة للــتدخل فــى الحياة الاقتصادية كمرحلة انتقالية لاتخاذ اجراءات مؤقــتة ذات طــابع انــتقالى ، لتســير بالمجــتمع نحو التحقيق السلمى للاشــتراكية ، وخــلال تلك المرحلة الإنتقالية ، تترك الدولة طبقتي الملاك والرأســماليين ، ليحصلوا على نصيبهم من الدخل الاجتماعى دون عمل ، بحيــث تحصــل طبقة العمال فوق دخلها الحالى من الأجور على كل زيادة تــتحقق فــى الناتج القومى بسبب زيادة انتاجية العمل ، حتى يحصلوا فى النهاية على كل الناتج .

ولتحقـيق ذلك فقد أخذ بنظام بونات العمل لروبرت أوين لتطبقه الدولــة جبرياً وليس الجميعات اختيارياً كما هو الحال لدى أوين ، بحيث تـتولى هـى تقدير قيمة بونات الأجور وزيادتها بمقدار الزيادة الخادمة فى الانـتاج، ليحصل العمال مرحلياً على كل زيادة فى الناتج القومى ونهائياً على كل الناتج ن وقدر الفترة الانتقالية اللازمة لتطور اخلاقيات الناس حتى يتقبلوا اشتراكيته بخمسة قرون .

★★★★★★★

ذلك كان الفكر الاشتراكى المثالى ، وهو إن كان خيالياً فى بعض اتجاهاته وموضوعياً فى البعض الآخر ن إلا أن منه ما نال حظاً من التطبيق مثل الاشتراكيات التعاونية التى ما زالت موجودة حتى الآن وكذلك اشتراكية الدولة ، بالاضافة إلى الأسلوب العلمى الذى اتبعه انصار سان سيمون ، فيما سمى بالاشتراكية الانتاجية ، بيد أنه لم يقدم نظرية اشتراكية متكاملة كما فعل كارل ماركس فى اشتراكيته العلمية على ما سنعرض له من خلال المطلب التالى .

## المطلب الثالث
## الفكـر الاشـتراكى العلـمى
## (الفكر الماركسى)

يوصف الفكر الماركسى بالعلمية لأنه ليس كالفكر الاشتراكى المثالى الـذى يـبدأ بتحلـيل الظاهـرة من العاطفة وينتهى إلى حلول شخصية ، واختـيارية لها! ولكنه إتبع المنهج العلمي فى صياغة أفكاره الشيوعية أو الاشـتراكية (١) إذ بدأ فيها من الواقع وانتهى إلى اكتشاف قوانين تحكم – فى رأيه – الظواهر الاجتماعية أو الاقتصادية التى تتعلق بقضايا ( توزيع الـثروة او الملكـية ، الطبقة ، السلطة ) ، وتوصل إلى حلول لها وصفها بأنها حلول حتمية لا اختيار فيها .

---

١–تـردد اتـباع الاشـتراكية فى وصف أنفسهم بالشيوعيين والاشتراكيين فماركس وانجلز وصفا بيانهما الأول بالبيان الشيوعى تمييزاً لهم عن الاشتراكيين الألمان ثم لما ظهـرت الماركسـية على كافة المذاهب الاشتراكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشـر لم تعد هناك حاجة لتمييز الماركسيين بلفظ الشيوعيين ، ونفس الأمر حدث مع لبيـن إبـان الثروة الفلسفية عام ١٩١٧، ومع ذلك فيوجد بينهم فارق هام يتعلق بأن الشيوعية يسود الإنتاج والتوزيع فيها مبدأ [ من كل بحسب طاقته ولكل حسب حاجته ] بينما يسود الإشتراكية مبدأ [من كل بحسب رغبته فى الحصول على مقابل ولكل بحسب انتاجيـته ] ويكمـن الفـرق بيـنهما هنا فى أن الدافع على العمل (أو الانتاج ) فى الاشـتراكية دافع اقتصادى وهو رغبته فى الحصول على مقابل مادى ، بينما هو فى الشيوعية دافع غير اقتصادى لأنه لا يؤدى عمله بهدف الحصول على عائد مادى بل لخدمة مجتمعه بالمشاركة فى تنمية الانتاج القومى طالما أن المجتمع قد تكفل باشباع حاجاتـه . * راجع د.أحمد جامع الموجز الاشتراكية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٦٩.

وقــراءة فــى نشــأة كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣ ) لتدل على الأســباب الشخصية الحقيقية وراء نظريته الفلسفية الملحدة والدموية ، إذ عانى من الفقر حينما نشأ فى أسرة فقيرة ، قادتها حاجتها الاقتصادية إلى تغيــير ديــنها- دون خجل – والتردد بين الديانتين اليهودية والمسيحية ، وكــان المجــتمع الذى يحيط به فى (بروسيا) حيث ولد ، وفى ألمانيا حيث تعلــم وفــى فرنسا حيث طرد منها ، وفى لندن حيث أعلن بيانه الشيوعى عــام ١٨٤٧ ، هــذا المجتمع الأوربى كان يقوم على الظلم الاجتماعى ، إذ يســتغل الرأســماليون والملاك الطبقة العاملة ، ويستولون على فائض ما انــتجوه ، وأمــام هذا الظلم الاجتماعى وجد ظلماً من نوع آخر يتمثل فى قــيام رجال الدين بتهيئة العمال حتى لا يثورا على أرباب الأعمال من ناحية ، ومنافقة الرأسماليين والأغنياء طمعاً فى أموالهم من ناحية أخرى .

فــثار علــى المجــتمع بجميع نظمه وقيمه ودياناته ، ودعا إلى الــتحلل منها ، وبدأ يعد فلسفة تقود إلى هدم المجتمع بكل نظمه وقيمه واقامــة مجــتمع شــيوعى مكانــه لا طبقية فيه ولا مكان لهؤلاء الذين اســتغلوا جمــيع فئاته وافقروهم ،ولا لمن عاونوهم من رجال الدين ، ولا لــلأداة التى استخدموها فى رأيه فى تخدير العمال والفقراء حتى لا يثورا عليهم وهى الدين .

وبــنى فلسفته على فكرة خبيثة كى يقضى بها على خصميه ، وهما الرأســمالية والديــن -بضــربة واحدة ! وهى فكرة البحث عن القوة التى تحرك المجتمع ككل ، بحيث إذا توصل إليها أمكنة تعظيم شأنها واستخدامها فى التغلب على باقى قوى المجتمع ونظمه السائدة ، وعمد إلى البحث عنها فــى تاريخ البشرية ، فتوصل إلى أنها قوى الانتاج المادية التى يتصارع

الرأســماليون والعمال حولها ، ومنتهى صراعهم الدموى بغلبة طبقة العمال واقامة المجتمع الاشتراكى اللاطبقى مكانها .

**وعلى ذلك :**

**فإن فلسفة ماركس الجدلية تدور حول فكرتين رئيسيتين هما :**

١] التفسير المادى للتاريخ .

٢]الاستغلال والصراع الطبقى . ونوضحهما تباعاً .

## أولاً: التفسير المادى للتاريخ :

اتــبع مــاركس فلســفة جدلــية ماديــة تستخدم المنطق اليونانى (الدياليكتيكى ) للتوصل إلى العامل الأساسى والحاسم فى تشكيل المجتمعات وتحــريكها وتطويرها ، فقام بدراسة تاريخ المجتمعات ، فوجد أن من سبقه قد انقسموا فى تحديدهم لهذا العامل الأساسى إلى ثلاثة آراء :

**أحدها :** يــرى أن الله هو الذى يحرك الكون ، والثانى يذهب إلى أن العقل البشرى والتأمل الحر هو الذى يحرك التاريخ ، والثالث : يعتقد بأن الرجال والعظماء هم صناع للتاريخ ومحركوه .

ولكــنه قاده تفكيره المنحرف إلى رفض كل هذه القوى الثلاثة بما فــيها العــامل الإيمانى الذى يرد أمر ذلك إلى الله ! وانتهى إلى أن العامل المــادى او الاقتصــادى هو القوة الرئيسية التى تحدد وتحكم كافة مظاهر الحــياة ، وقــد اقتضى ذلك منه أن يتمسك بأمرين رئيسيين هما : الإلحاد وتعظــيم شــأن المــادة ، ونوضحهما تباعاً وفقاً لآرائه وآراء أهم تلاميذه وتابعيه مثل إنجلز ولينين و ستالين .

**أ] الإلحاد وانكار الدين :**

بنى ماركس فلسفته على أساس فكرة مادية ملحدة ، أنكر بها وجود قـوى فوق الطبيعة تسيطر على حركتها وتتحكم فى سيرها وتطويرها ، ولا نصـل إليها بحواسنا ، أى أنكر وجود الله المدبر لهذا الكون والمسير له!! وذهـب إلـى أن القـوة المحركة وراء التاريخ ، إنما تتركز فى المادة أو الطبـيعة ، أى فـى نظـام الانتاج الاقتصادى السائد فى زمن معين وفى ظروف معينة .

وقـد خالف الفلاسفة المثاليين الذين سبقوه والذين كانت تتأسس أفكارهم على أن الفكر والروح والإدراك تسبق فى وجودها الطبيعة والمادة ، وأن الذى أوجدها قوى فوق الطبيعة ، وهى الله ..إذ اعتقد ماركس عكس هـذه الفلسفة الروحانية ، فذهب إلى أن الحقيقة هى الطبيعة وأن الإنسان يعـد جـزءاً مـن الطبيعة ، ولما كانت المادة هى الحقيقة الاساسية -فى رأيه- فقد اعتقد بأن الروح والفكر لاحقتان فى الوجود عليها وأنها السبب فى تواجدهما بسبب تفاعلها وتطورها .

ومـن هـنا دعا ماركس وأتباعه إلى التحرر من الدين ومن القيم الاخلاقية ، واعتبروها مخدر للشعوب الذى يعوق تقدمه ويمنع تحرره ، إذ يعتقدون بأن الدين أداة اختلقتها الطبقة القوية المالكة للدفاع عن مصالحها فـى استغلال الطبقة الضعيفة العاملة ، حيث يخدرها ويضعف من فاعليتها الثورية، ويبقيها دائماً فى حالة من الخضوع والاستسلام ، مما يسهل من تعرضـها لمـزيد من الاستغلال ويمنعها من المقاومة والتخلص من حياتها البائسة بما يعدها من نعيم خيالى واختراعى آجل.

ونـادى الماركسـيون بالـتحرر مـن الديـن ومـن قيمه الخلقية والاجتماعية واعتبروا ذلك هو الوسيلة الأولى لتحقيق مبادئهم الاشتراكية

، وفـــى ذلـــك يقول لينين : " كلما تحررنا من نفوذ الدين ازددنا اقتراباً من الواقـــع الاشتراكى ، ولهذا يجب علينا أن نحرر عقولنا من خرافة الدين" كمـــا قال " الدين هو أفيون الشعوب ، فالدين ورجل الدين يخدران أعصاب المظلوميـــن والفقـــراء ويجعلانهم يرضخون للظلم " ولو وقف عن هذا الحد لاعـــتقد الـــبعض أنـــه ما قال ذلك إلا كرد فعل عكسى لسلبيات رجال الدين المسيحى فى عصره ! ولكنه تجاوز فرعون فى كفره فقال : " ليس صحيحاً أن الله يـــنظم الأكـــوان ، وإنمـــا الصحيح هو أن الله فكرة خرافية اختلقها الإنســـان ليـــبرر عجزه ، ولهذا فإن كل شخص يدافع عن فكرة الله إنما هو شخص جاهل وعاجز "

وقـــد ســـار ستالين على خطأه فأعلن دون خجل إلحاد الماركسيين فقال فى عام ١٩٤٤ : " نحن ملحدون ، ونحن نؤمن بأن فكرة الله خرافة ، نحن نؤمن بأن الإيمان بالدين يعرقل تقدمنا ، ونحن لا نريد أن نجعل الدين مســـيطراً علينـــا لأننا لا نريد أن نكون سكارى " وقد جسدت جريدة برافدا ذلك الاتجاه الإلحادى الغاشم فى عددها الصادر فى ٢٦ إبريل عام ١٩٤٩ فقالت : ( نحن نؤمن بثلاثة أشياء : كارل ماركس ، ولينين ، وستالين !! ولا نؤمن بثلاثة أشياء : الله ، والدين ، والملكية الخاصة ) .

ولـــم يكـــتف الشيوعيون بالمناداة بهدم الدين لاعتقادهم بأنه يمثل عائقـــاً أمام نشر افكارهم ، ولكنهم طالبوا بالقضاء على القيم الاخلاقية فى المجتمع ، وبإحلال مبادئهم الشيوعية مكانها ، ففى ذلك يقول لينين : "نحن نرفض رفضاً قاطعاً كل نوع آخر ، من الأخلاق فيما عدا أخلاقنا نحن " ولو أنهم طرحوا أخلاقا فاضلة مكان الأخلاق السائدة لالتمسنا لهم بعض العذر ، ولكنهم أباحوا اتباع كل قيم اخلاقية حتى ولو كانت رذيلة طالما أنها تؤدى إلـــى تحقيق أهدافهم ، ففى ذلك يقول أنجلز : " إن الأخلاق التى نؤمن بها

هـــى كــل عمـــل يـــؤدى إلى تحقيق انتصار مبادئنا ، مهما كان هذا منافياً للأخلاق المعمول بها " ويقول لينين : " يجب علينا ألا نتردد فى اتخاذ ايه وســائل لتحقيق أهدافنا ، سيان فى ذلك أن تكون هذه الوسيلة متمشية مع الأخلاق المثالية أو متعارضة معها " .

ويعدد بعضاً من الأخلاق الرذيلة التى يجب أن يتحلى بها الشيوعى فــيقول : "يجب على المناضل الشيوعى الحق أن يتمرس بشيء من ضروب الخـــداع والغــش والتضليل ، فالكفاح من اجل الشيوعية يبارك كل وسيلة تحقق الشيوعية." !!

## ب] تعظيم شأن المادة (أو العامل الاقتصادى) :

بعد أن رفض ماركس الاعتراف لأية قوة ارتضتها الفلسفات الأخرى خاصة المثالية –بما فيها الله– فى تشكيل الحياة الاجتماعية وتحريكها، فقد طـــرح فكرته المادية التى تعتقد بأن التى تفعل ذلك كله هو قوى وعلاقات الانتاج المادية.

ويفصـــل ذلـــك بـــالقول بأن النظام الاقتصادى لأى مجتمع يتضمن هيكلين ،هيكل أساسى ، وهيكل علوى :

١] أما الهـيكل الأساسى : فيتمـثل فى اسلوب الإنتاج : أى طريقة انتاج السلع المادية فى المجتمع اللازمة لحياة الافراد ، ويحتوى أسلوب الإنتاج على شقين هما : القوى الانتاجية وعلاقات الإنتاج .

**وتعـنى القـوى الانتاجيـة** : مجموعـــة الوسائل التى يستخدمها المجتمع فـــى عملـــية الانــــتاج ، وهـــى تتكون من (أدوات الانتاج المادية ) كـــالآلات ورؤوس الاموال والمواد المستخدمة فى الانتاج من ناحية و (القوى البشرية ) أى الافراد الذين يتولون تشغيل أدوات الانتاج

وفقـــاً لفــن إنتاجى معين ، ويعملون على تطويرها وزيادة خبرتهم الفنية من ناحية أخرى .

**بينما يقصد بعلاقات الانتاج :** الـــروابط الـــتى تنشأ بين الافراد أثناء عملـــية الانتاج ، ويعدها من عمليات المبادلة وتوزيع الناتج بينهم فعلاقات الانـــتاج أى العلاقات الاقتصادية التى تشكل الهيكل الاقتصادى للمجتمع لا تـــتم بيـــن افراد منعزلين عن بعضهم لكنها تتم بشكل جماعى أو مشترك ، وتلعب الملكية دورها الفعال فيها .

**أما الهيكل العلوى :** فيشمل كافة مظاهر الحياة الاجتماعية أو المعنوية للمجتمع :

وتضـــم المعتقدات والأفكار الأساسية والقانونية والفلسفية والدينية والأخلاقـــية وغيرها ، كما تشكل كذلك النظم والمؤسسات التى تتناسب معها من دولة وأحزاب سياسية ودور عبادة وغيرها .

ويعـــتقد مـــاركس بأن أسلوب الانتاج المادى بما يشمله من قوى وعلاقات إنتاجية هو الأساس الذى يحكم ويحدد الهيكل العلوى للمجتمع ، وأن أى تغير فى الأساس يؤدى حتماً إلى تغيير مناسب فى الهيكل العلوى .

فالتغـــير والـــتطور فى القوى الانتاجية، يؤدى إلى تغير وتطور فى علاقات الإنتاج ، والذى بمقتضاه يتغير ويتطور الهيكل العلوى للمجتمع أى عاداته وأفكاره ونظمه الاجتماعية والسياسية .

وهكذا باستخدام ماركس للأسلوب المادى الجدلى فى تفسير التاريخ أطاح بأهم عائق اجتماعى يعرقل نشر أفكاره الشيوعية وهو الدين والإيمان بالله كمدبر لهذا الكون جل فى علاه ، وطرح بدلاً منها فكرة أن الذى يشكل المجتمع بنظمه ومعتقداته وهيكله العلوى هو المادة أو بالتحديد ما أوجدته

قـــوى الانتاج من علاقات انتاج اى علاقات اقتصادية فهى التى تحكم تاريخ المجتمع البشرى وتحدد مجراه .

**ثانيا : الاستغلال والصراع الطبقى :**

يربط كارل ماركس بين هذا الأساس والأساس الأول لنظريته وذلك حيـــن يعتـــبر الطـــبقات الاجتماعية ما هو إلا علاقات الانتاج (او العلاقات الاقتصادية ) السائدة فى أى نظام اجتماعى .

ففـــى المجـــتمعات القائمـــة على الملكية الفردية ، تؤدى علاقات الانـــتاج الســـائدة إلى وجود طبقتين : إحداهما رأسمالية صغيرة فى عددها ولكـــنها تملك وسائل الإنتاج ، والاخرى عمالية كبيرة فى حجمها بيد أنها لا تملـــك إلا قوة عملها فتنتهز الطبقة الأولى ملكيتها لوسائل الانتاج وتستغل الطـــبقة الثانـــية الضـــعيفة، فينشأ بينهما صراع غير سلمى بسبب تناقض مصلحة كل منهما يؤدى فى النهاية حتماً إلى سيطرة الطبقة الكبيرة العمالية على وسائل الإنتاج ، وإقامة المجتمع الاشتراكى (أو الشيوعى)

وعلى ذلك فإن الركن الثانى الذى تتأسس عليه نظرية ماركس يقوم على فكرتين رئيسيتين هما : فكرة الاستغلال بالاستيلاء على فائض القيمة ، وفكرة الصراع الطبقى وحتمية الحل الاشتراكى ، ونوضحهما تباعاً .

**١] فكرة الاستغلال بالاستيلاء على فائض القيمة :**

بـــدأ مـــاركس فـــى تعمـــيق تضارب مصالح طبقة (البرجوازيين) الرأســـمالية وطبقة (البروليتاريا) العمالية بنظريته فى العمل كمحدد للقيمة Labor theory of value ، فذهـــب إلى أن العمل وحده هو مصدر القيمة ، بمعنى ان قيمة أى سلعة أو خدمة تتحدد بكمية العمل التى بذلت فى انتاجها ، وقيمة السلعة المقصودة هنا ليست قيمة استعمالها أى قدرتها على اشباع حاجـــة الإنســـان، فتلك قيمة شخصية بمعنى أنها تعتمد على معيار شخصى

ولـــيس موضوعياً يختلف من شخص لآخر ومن سلعة لاخرى ، ولكن القيمة المعنية هنا هى قيمة مبادلتها بسلعة اخرى .

وبناء على هذه الفكرة أسس نظريته فى فائض القيمة Theory of surplus Valuc ، فــإذا كانت قيمة السلعة فى التبادل مساوية لما بذل فى انتاجها من عمل ، فإن أجر العامل يجب أن يكون مساوياً لقيمة ما أنتجه ، أما إذا كانت السلعة تباع فى الاسواق بقيمتها التبادلية ، أى بذلك القدر من وقــت العمـــل اللازم لانتاجها فى حين لا يدفع الرأسمالى للعامل نظير قوى عملـــه ســـوى أجر يوفر له القوت الضرورى له ولأسرته ، فإن الفرق بين الوقتيـــن يعد فائضاً يستولى عليه الرأسمالى مستغلا العامل ، وهو ما يعبر عنه بفائض القيمة .

فعلـــى سبيل المثال لو أنتج عامل سلعة بذل فيها مائة ساعة عمل ، وباعهـــا صاحب العمل فى السوق بمائة جنيه على اعتبار أن ساعة العمل فـــى انـــتاج هـــذه السلعة تساوى جنيهاً، ولكنه لم يدفع للعامل أجراً سوى ثلاثيـــن جنـــيهاً ، وهـــو مبلغ يجعله فقط يعيش هو واسرته فى مستوى الكفـــاف ، وهـــو الحد الأدنى اللازم للمعيشة والذى بدونه يتعرض الإنسان للهلاك ، فهنا يكون رب العمل قد استغل العامل واستولى على فائض القيمة الذى انتجه وهو = ١٠٠-٣٠= ٧٠ ساعة ( أو ٧٠ جنيها)

ويـــزيد الرأســـماليون من معدل استغلالهم للعمال عن طريق زيادة معـــدل فـــائض القـــيمة بعـــدة طرق منها تشغيلهم العمال عدداً أكبر من الســـاعات بأجر الكفاف فيما يسمى بفائض القيمة المطلق، ومنها تخفيضهم لأجـــور العمـــال أى لأجر الكفاف ، فيما يعرف بفائض القيمة النسبى ، أو تشغيلهم النساء والأطفال بأجور منخفضة .

ويؤدى ذلك إلى أن يتجه معدل فائض القيمة نحو الزيادة بلا توقف ، وهــو المعدل الذى تقاس به درجة استغلال الرأسمالى للعامل ، والمتمثل فــى العلاقــة بيــن الأرباح المنخفضة وقيمة رأس المال المتغير ، وهذه الزيادة المستمرة فى معدل فائض القيمة ، تغرى الرأسماليين نحو استخدام مــا اكتسبوه من فائض كرأسمال يعاد استغلاله فى التوسع فى شراء آلات واحلالهــا محــل العمــال ، فيزيد عدد العمال المتعطلين فيما يسمى بقانون الــتراكم الرأســمالى الــذى يمكن الرأسماليين من تخفيض أجور العمال ، فيــتفوق راس المــال الثابــت على رأس المال المتغير ، ويتفوق نصيب الطبقة الرأسمالية على نصيب الطبقة العاملة .

ويقــترن هذا القانون بقانون آخر وهو (قانون التركز )فالنمو أو الــزيادة المستمرة فى حجم بعض المشروعات ، ينطوى على تركيز أدوات الانــتاج بيــن عــدد محــدود مــن كبار الرأسماليين ، فلا يقوى صغار الرأســماليين علــى مجــاراتهم فينسحبون من السوق ليحل الاحتكار محل المنافســة وتقضى المشروعات الكبيرة على المشروعات الصغيرة ، لتتركز المشــروعات ورؤوس الأمــوال فــى أيدى تلك القلة الرأسمالية ، وتتحول الكثرة من صغار الرأسماليين إلى عمال ينضمون فى مصيرهم إلى قرنائهم مــن العمــال المتعطليــن بسبب التوسع الآلى فيتكون منهم جميعاً ما سماه مــاركس (بالجــيش الاحتــياطى الصناعى) الذى يستخدمه الراسماليون فى الضــغط علــى العمال لئلا يطالبوا بزيادة أجورهم ، مما يقضى على آمالهم ويــزيد من حدة التناقض الاجتماعى من تلك الأقلية المستغلة وتلك الكثرة المستغَلة !!

**٢] فكرة الصراع الطبقى وحتمية الحل الاشتراكى :**

تدل نظرية الاستغلال الماركسية سالفة الذكر ، على أن النظام الرأسمالى بما أقره من نظام الملكية وتركيزه لرؤوس الأموال فى ايدى الطبقة المالكة (البرجوازية ) ، سيؤدى إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين من الرأسماليين والعمال ، اللتين تنشأ بينهما علاقات عداء بسبب التناقض التام بين مصلحة كل منهما ويرجع هذا التناقض إلى أسباب أهمها :

- امتلاك الرأسماليين لأدوات الانتاج وحرمان العمال منها ، مما يجعلهم فى موقف اقوى من موقف العمال .
- استغلال الرأسماليين للعمال بسبب علاقات الملكية هذه واستيلاؤهم على فائض القيمة الذى ينتجه العمال ولا يعطونهم إلا اجر الكفاف .
- تناقض العلاقات الاجتماعية القائمة بينهما بسبب تناقض علاقات الانتاج مع علاقات الملكية ، فالانتاج يقوم على الطابع الجماعي ، والملكية تتأسس على الطابع الفردى ، وتقدم طرق الانتاج وتطورها يؤدى إلى أن تغلب على الانتاج الصفة الجماعية التى يمثلها طبقة العمال ، مما يجعل علاقات الانتاج الفردية السائدة والتى يمثلها طبقة اصحاب رأس المال ، لا تتلائم مع ذلك التطور .

يؤدى هذا التناقض بين مصالح طبقتى الرأسماليين والعمال إلى الصراع بينهما حول ملكية وسائل الانتاج والاستيلاء على الناتج القومى ومحاولة تغيير علاقات الانتاج القائمة واحلال علاقات جديدة محلها تتخلص فيها طبقة العمال من استغلال طبقة الراسماليين لها ، ولكن الطبقة الأخيرة لن تستسلم بسهولة وتتخلى عن مركزها المتميز وامتيازاتها الكبيرة التى تكفلها لها العلاقات القائمة ، وستدافع عنها بالقوة ، فتلجأ طبقة العمال إلى اجبارها بالقوة على التخلى عن مركزها وعن امتيازاتها .

ومن هنا فإن صراع الطبقات يؤدى إلى التصادم بينهما فتحدث ثورة اجتماعية غير سلمية ، تقود المجتمع حتماً نحو التطور وتغيير علاقات الانتاج القائمة على الملكية الفردية والطبقية ، واحلال علاقات جديدة مكانها تملك فيها وسائل الانتاج ملكية جماعية وتختفى فيها الطبقات والاستغلال ويوزع الناتج عليهم بالتساوى ، وهو المجتمع الاشتراكى المرحلة الأولى للمجتمع الشيوعى .

ويقدم ماركس تفسيراً آخر يتوافق مع منطقه الجدلى التاريخى يقود إلى انهيار الرأسمالية وقيام الاشتراكية مكانها ، فهو يرى أن مصدر القوة المحركة نحو تغيير النظام الرأسمالى يكمن فيما ينطوى عليه من تعارض يؤدى إلى التصادم والخلاف فالحركة والتغيير .

هذا التناقض يكمن فى تعارض مصالح الرأسماليين مع مصالح العمال بسبب اختلاف الطابع الجماعى للانتاج مع الطابع الفردى للملكية مما يؤدى إلى استيلاء الرأسماليين على فائض القيمة الذى انتجه العمال ويزيدون من معدل استغلالهم للعمال بدون توقف عن طريق استخدام ما اكتسبوه من فائض القيمة لرأسمال يعاد استغلاله فى شراء الآلات واحلالها محل العمال فيتكون ذلك الجيش الاحتياطى المتعطل من العمال الذى يضغط به الرأسماليون عليهم لخفض أجورهم وبالتالى زيادة دخولهم الرأسمالية.

والجديد الذى يقدمه ماركس فى هذا الشأن هو أن زيادة رأس المال الثابت من ميكنة وآلات وأدوات انتاج ، على حساب رأس المال المتغير أى على حساب حجم العمالة الذى يتناقص أن ينخفض الطلب على منتجاتهم بسبب ارتفاع حجم هذا الجيش المتعطل من العمال الذى لا دخل له ، فيتجه معدل الربح نحو الانخفاض ، بل ويزداد معدل انخفاضه كلما حاول

الرأسماليون زيادة انتاجهم الكلى لتعويض النقص فى معدلات أرباحهم فيتراكم فائض الانتاج اكثر لانه لا يجد مشترين أى لا يجد طلباً كافياً لاستيعاب هذه الزيادة ، مما يؤدى إلى زيادة معدل اتجاه الربح نحو الانخفاض ، ويقود إلى انهيار الرأسمالية .

وهكذا فيشير المنطق الماركسى إلى أن التناقضات التى يحتويها المجتمع الرأسمالى ، من صراع بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال بسبب اختلاف مصلحة كل منهما ، واستغلال الفئة الأولى للفئة الثانية ، فى الوقت الذى يتجه فيه معدل الربح نحو الانخفاض ومعدل البطالة نحو الازدياد ! كل هذه المتناقضات تقود النظام الرأسمالى حتماً نحو الانهيار واقامة نظام اشتراكى جديد مقامها تختفى فيه هذه التناقضات ، قوامه الملكية الجماعية لأدوات الانتاج ، وتحقيق الانسجام بينهما وبين الأهداف الجماعية للانتاج ، التى تتمثل فى تحقيق أكبر قدر من الانتاج وفقاً لمبدأ (من كل حسب قدرته) واشباع جميع حاجات أعضاء المجتمع بالعدل وفقاً لمبدأ (لكل حسب انتاجه) وهو المبدأ الذى يتطور فى ظل الشيوعية ليكون ( من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته)

**تقدير النظرية الماركسية :**

تعرضت نظرية ماركس للنقد الشديد من قبل خصومها ، الذى أدى إلى ما آلت إليه المجتمعات الاشتراكية من تفتت وانحلال إلى انهيارها ونجمل تلك الانتقادات فى النقاط التالية :

**١] انحرافها الدينى والاخلاقى :**

إن أخطر ما قضى على النظرية الماركسية هو معاداتها الدين ومناهضتها للاخلاق ، ولو أن ماركس استفاد من تفسيره للتاريخ لتوقف

علـى حقـيقة هامة ، هى أنه ما عادت أمة من الأمم الدين واتخذت طريق الالحاد إلا وانهارت هذه الأمة .

فمذهـب بغـير عقـيدة معـنوية تدفـع تابعية نحو تحقيق اهدافه وتعصـمهم مـن اليأس أمام متعلقات حياتهم ، وتحميهم من الانحراف عن مـبادئه الخلقية التى هى قوام الحياة ، لاشك أن مذهباً كهذا يكون مصيره إلى الزوال ويمكن تشبيهه ببناء بغير اساس .

إن مـاركس واتـباعه علـى مـا سلف ذكره كانت نقطة بداية فلسـفتهم هـى الاطاحـة بالديـن وتعاليمه باعلان الحادهم وانكارهم لوجـود إلـه خـالق لهذا الكون ومدبر له ومحرك لاحداثه ، وكان هذا الالحاد منهم وليد انحرافات الفلسفة المادية والكنسية التى كانت سائدة فى أوروبا فى ذلك الوقت .

فالفلاسـفة المثالـيون اسـتطاعوا بفكر موضوعى أن يصلوا إلى حقـيقة هامـة وهى وجود قوة غيبية فوق هذا الكون هى التى خلقته وما زالت تدبر أموره وهى الله الخالق جل فى علاه ، وهذه الحقيقة تمثل نقطة الـبدء الصـحيحة فـى فلسفتهم المثالية، وهى حقيقة بديهية يصل إليها الإنسـان بعقلـه دون عناء طالما أنه نظر بموضوعية إلى كل ما حوله من ابداعـات للخالق تدل على وجوده وقدرته وأنه هو الذى أوجدها وفطرها ، وفى ذلك تقول الآية الكريمة (أفي الله شك فاطر السموات والأرض ) الآية.

بـل لو نظر الناس إلى ابداعات الخالق فى خلقهم وتكوينهم المادى والروحى لوصلوا إلى ذلك بيقين لقوله تعالى :(وفى انفسكم افلا تبصرون ) الآية.

ومـع صـحة نقطة البدء هذه اتى يكون العقل هو الأداة المثلى فى الوصـول إلـيها إلا أن انحـرافهم جـاء نتيجة استخدامهم العقل فى غير

موضوعه ، وذلك للتوصل إلى غيبيات لا تجد لها مظهراً فى الخلق يدل عليها ، وهى المتعلقة بالتعرف على ذات الله وصفاته وكيفية التعامل معه ، وعن النفس والروح وخباياهم ، وعن حقيقة الحياة والموت ومصير الوجود بأسره ، فمثل هذه الأمور لا مجال للعقل فى التعرف عليها ، وإنما الذى يعرفنا بهذه الامور الغيبية المغيبة عن حواسنا هم رسل الله وبالتالى فإن آراء الفلاسفة المثاليين حولها جاءت من باب الظن والتخمين فلم تقنع كثيراً من الأوربين بها .

فمنهم من تصور الله حالاً فى جميع مخلوقاته يتبدى فيهم ، ومنهم ذهب إلى النقيض إذ تخيله عقلاً محضاً أو روحاً محضاً انعزل كلية عن خلقه بعد أن بث فيهم ناقوسه ، وامثال هؤلاء وصفه بأنه يعلم الكليات ولا يعلم الجزئيات ، وفى الوقت الذى تصوره بعضهم بأنه ملك على عرش عظيم تحيطه الاسود الرابضة ويدير الكون . وتخيله البعض الآخر فكرة مطلقة ما زالت تحاول التعبير عن نفسها من خلال التدرج فى الكائنات .

والغريب أن الكنيسة نفسها قد وقعت فى خضم هذه من توكيد والتيارات الفلسفية إذ أثرت على عقيدتها ، فظهرت عقيدة التثليث بدلاً الله ونسبة الالوهية إلى واحد من خلقه وهو المسيح ، فمنهم من ذهب إلى أن الاب والابن وروح القدس إن هى إلا صور مختلفة أعلن بها الله عن نفسه للناس ، وفسروا ذلك بالقول بأن الله مركب من أقانيم ثلاثة : الاب ، والابن وروح القدس وتجسد فى مريم إنساناً وولد منها فى صورة يسوع ! ومنهم من قال بأن الابن ليس أزلياً كالأب بل هو مخلوق ، وغيرهم أنكر كون روح القدس أقنوماً وآخرون قالوا بأن المسيح إنسان محض .

ففى خضم هذه الفلسفيات المثالية التى تأثرت بها الكنيسة ولد الفكر الماركسي فكراً مادياً ملحداً لا يعترف بالأديان ولا بوجود للخالق والعياذ بالله .

لذلك كان من السذاجة والسطحية أن تكون نقطة البدء لدى ماركس لنشر افكاره هى الالحاد ومعاداة الدين والقيم الاخلاقية إذ أن هذه معتقدات راسخة فى قلوب الناس ويصعب اقتلاعها منهم بسهولة ، لأنها تمثل جانباً هامــاً من جوانب حياتهم توارثوه لأجيال طويلة ويصعب عليهم التنازل عنه بســهولة ، ولعل هذا هو سر مقاومة المؤمنين له سواء فى اوربا المسيحية أو فى الدول الإسلامية ، ولقد كان أهم عقبة أمام انتشار الفكر الماركسى .

**٢] انحرافها المادى واهمالها للعامل المعنوى :**

**اعــتماد كــارل مــاركس على المادة فى بناء نظريته يدل على ان فلســفته جاءت كرد فعل لانحراف الفلسفة المثالية والفكر الكنسى ، فاتبع فلســفة مادية أو كل بمقتضاها خلق الكون وتطويره إلى المادة واعتبرها ســابقة على الفكر أو العقل فى وجودها ، بل إن الفكر يكون وليد المادة ، وفــى ذلك يقول كارل ماركس ( إن وحدة العالم لا تقوم على وجوده ، بل وحدتــه الحقيقة تقوم على ماديته ، فإن قيل وما شأن الفكر والشعور ومن اين جاء ؟! قلنا أنهم ثمرة المخ ، وأن الإنسان نفسه ثمرة الطبيعة . )**

والغريــب أن مــاركس الذى يدعى العلمية لنظريته ، اتبع اسلوباً ظنــياً ولــيس علمــياً فــى تعريفه لإلهه الجديد وهو المادة ، إذ عرف هو واتــباعه المادة (بأنها كل ما تقع عيه الحواس ) ولكن الاكتشافات العلمية اثبتــت انه ليس كل ما يدرك الحواس مادة ، إذ دلل ( استوالد ) على أن (المادة صورة من صور الطاقة ) وأكد ذلك ( هواتهيد ) بقوله ( إن مفهوم الكتلة فى طريقه إلى فقدان امتيازه الوحيد باعتبارها المقدار الواحد الدائم

فـــى الـــنهاية ، فالكتلة الآن اسم كيمةمن الطاقة فى علاقاتها ببعض آثارها الديناميكية" ويؤكد (ليبيون ) على هذا المعنى فيقول : ( إن عناصر الذرات الـــتى تـــنحل تفني تماماً فهى تفقد كل صفة للمادة بما فى ذلك الثقل وهو أكثر صفاتها الاساسية ، ذلك أن الميزان يعجز عن وزنها ولا شيء يستطيع أن يعـــيدها إلـــى حالـــة المـــادة فقد اختفت فى عظمة الاثير ، والحرارة والكهـــرباء ، والضـــوء تمـــثل آخر مراحل المادة قبل اختفائها فى الأثير ) ويعنى الأثير الفضاء الواسع .

وفـــى مرحلة علمية متقدمة ثبت أن المادة كلها كهارب وذرات وأن الـــذرات تـــنفلق فتـــنطلق شعاعاً كشعاع النور ، ويعنى ذلك أن المادة وكل القوانيـــن التى تحكمها لا يمكن الجزم بأنها من قبيل الحقائق ولكنها تخضع للاحـــتمال، وقـــد ادى ذلك الانقالب العلمى والحديث بالعالم ( برونوفسكى ) إلـــى القول بأن نظرة النتيجة العلمية الحتمية قد استبدلت بفكرة الاتجاه المحتمل .

يدل ذلك على ان الحواس التى يدرك بها الإنسان المادة التى ادعى مـــاركس خلقها للكون وسبقها للكون ، هى أبطأ أدوات المعرفة لأنها تعجز عـــن إدراك المـــادة ، إذ المادة بمفهومها الحديث تخرج عن دائرة الإدراك الحسى بخروجها إلى حافة الأثير ، لدرجة لا يمكن للانسان أن يتبعها مادياً ولكن عن طريق حسبة رياضية .

فلقـــد عـــرف علمـــاء الكيمـــياء من قبل ان عناصر المادة ليست محصـــورة فى عناصرها الاربعة : النار ، والتراب ، والماء والهواء . وإذا كـــانوا قـــد اعتقدوا ان ذرة الهيدروجين هى اصغر جسم من اجسام المادة ينتهى إليه التقدير ، فإنهم توصلوا حديثاً إلى أن الكهرب الذى تحسب ذرة الهيدروجيـــن به ، تعد ذرة الهيدروجين جبلاً ضخماً بالنسبة له ، وتقدموا

فـــى البحث عن الكهرب والذرة حتى افلتت المادة كلها من ايديهم ولم يبق مـــنها غـــير حسبة رياضية كانوا يحسبونها قمثلا فى الضبط والعصمة من الخلــل ، فـــإذا هى لا تحسب إلا على وجه التقريب ، مما اخرج المادة من دائرة الثوابت والحقائق .

نخلــص مـــن ذلـــك إلى نتيجة هامة هى أن الإنسان بتلك المعرفة العلمـــية عن المادة قد احاط بجانب كبير من حقيقتها ، إذ أمكنه عن طريق العقـــل والمشـــاهدة العلمـــية أن يتبعها حتى فى صورتها التى خرجت فيها المـــادة من دائرة الحس إلى دائرة الأثير الذى لا تدرك فيه بالحواس ولكن بحسبة رياضية يحتويها فكر الإنسان ، ودل ذلك على أن الإنسان ليس من صـــنع المادة لأنه احاط بها ، والمصنوع لا يحيط بصانعه مما يسقط عنها بـــاقى القـــدرات الـــتى احاطـــتها بها النظرية الماركسية من تحريك الكون وتطويـــر له ، ومـــا يترتـــب علـــيها من تغيير فى الهيكل العلوى للمجتمع بعلاقاته الانتاجية ومعتقداته الدينية ونظمه الاجتماعية .

ويبقى فحسب الاشارة فى هذا الصدد إلى أن تفسير التاريخ بأحداث ماديـــة (او اقتصـــادية ) دون سائر الأحداث الأخرى ومنها المعنوية يكون تفســـيراً مبتسراً يركز على جانب واحد من الحقيقة ويخفى باقيها ، التى قد تتقدم عليها فى التأثير .

إن للقـــيم الروحـــية والأيدلوجـــيات المعنوية آثار كبيرة فى تاريخ المجـــتمعات ، فـــإذا كـــان لا يمكن للمجتمع أن ينهض على القيم الاخلاقية وحدها ، فمن الخطأ الظن بأن مجتمعاً يمكن ان ينهض بدونها .

**٣] تناقض تحليلاته الاقتصادية :**

فلقـــد وقـــع مـــاركس فى تناقض حينما ربط قوى الانتاج بعلاقات الانـــتاج ، وذلك لما ذهب إلى أن علاقات الانتاج القائمة على الملكية تتأثر

بقـوى الانتاج ، وبأى تغيير فيها فالعلاقة بينهما تكون فى حالة توافق إذا توافق طابع قوى الانتاج مع طابع الملكية بأن كان كلاهما جماعياً أو فردياً بينما تكون العلاقة بينهما فى حالة التناقض إذا اختلف طابع كل منهما كأن كان طابع احدهما جماعياً والآخر فردياً ، إذ يؤدى هذا التناقض إلى انهيار العلاقـات من خلال ثورة اجتماعية لتحل محلها علاقات جديدة تتوافق مع الطابع الجماعى للقوى الانتاجية أى ملكية اموال الانتاج ملكية جماعية .

ومـاركس بربطه هكذا قوة الانتاج بعلاقات الانتاج يكون قد وضع الحصـان أمـام العربة ، إذ كان من المنطقى أن يربط قوى الانتاج بعلاقات الـتوزيع ، بحيـث يمكن القول بتوافقهما إذا كان طابع كل منهما فردياً أو جماعـياً ، والقول من ناحية اخرى بتناقضهما إذا كان طابع أحدهما جماعياً والآخـر فـردياً أو العكـس ، كما لو شارك الجميع فى الانتاج بينما ذهب الجـزء الأكـبر من الناتج لفئة صغيرة مالكة ووزع الجزء المتبقى الصغير على الفئة الكبيرة العاملة ، فهنا يكون الكلام من مظاهر الاستغلال والطبقية والسعى نحو تغيير هذا الوضع منطقياً ومتسقاً .

ولتـناقض تحلـيلات ماركس وجه آخر يتعلق بنظريته فى فائض القـيمة وفى معدل الربح، إذا ذهب إلى ان معدل فائض القيمة يتجه فى ظل اقتصـاد رأسمالى نحو الارتفاع دون توقف ، بينما تتجه معدل الربح نحو الانخفاض إلى الحد الذى يتراكم فائض الانتاج وتنهار الرأسمالية ! فكيف يـتجه شـيء واحـد نحو الارتفاع ونحو الانخفاض دون توقف فى نفس الوقت ، وهو فائض القيمة الذى يمثل ربح الرأسمالى من عملية الانتاج ؟!

**٤]خطأ قانون التناقض والصراع الدموى :**

يعد قانون التناقض هو القانون الاساسى الذى تصدر عنه القوانين الاخـرى الـتى بـنى عليها الماركسيون مذهبهم ، إذ يرون أن اى شيء

يحتوى على نقيضه في نفس الوقت ، إذ يجتمعان فى وحدة واحدة تسمى بوحدة الأضداد كالسالب والموجب والحرارة والبرودة والنور والظلام والذكورة والانوثة وكرات الدم البيضاء وكرات الدم الحمراء والالكترون والبروتون فى الذرة فهذه التناقضات طابعها التفاضل والخلاف الذى يؤدى إلى الحركة والتغيير ، وقد طبق ماركس هذا القانون على تاريخ المجتمعات تطبيقاً مادياً أو اقتصادياً وذلك لما قال بأن المجتمعات الرأسمالية القائمة على الملكية الفردية تحتوى على تناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج فيها وما تسفر عنه من طبقتين متعارضتين فى مصالحهما وهما طبقة الرأسمالية وطبقة العمال اللتين ينشأ بينهما صراع دموى يؤدى إلى تغير فى علاقات الانتاج لتؤدى إلى اقامة المجتمع الاشتراكى اللاطبقى .

فقد أثبت العلم خطأ قانون التناقض وصراع الاضداد وأن ظواهر الوجود قائمة على (التوازن ) الناتج من حركة حول محور ثابت فالتوازن هو الاصل الذى تقوم عليه الظواهر أما الصراع فلا يقع إلا عندما يحدث اختلال بهذا التوازن وبالتالى فإن الصراع لا يؤدى إلى الحركة والتقدم كما يدعى الماركسيون بل يعوقها واحيانا ما يؤدى إلى تدمير الظاهر كلها إذا ما اشتدت حدته .

فإذا كان الماركسيون يرون أن نواة الذرة تشتمل على النقيضين وهما الالكترونات السالبة والبروتونات الموجبة فإن ذلك لا يعنى تناقضهما وتصارعهما ، إذ أثبت العلم الحديث تواجدهما فى نواة اى ذرة باعداد متساوية تماما مما يدل على ان الذرة فى حالتها العادية وحدة متزنة مستقرة خالية من التناقض والصراع .

وقد أكد هذا التوازن وعدم التناقض العلم الحديث فقانون(كولومب ) كان هو السائد علمياً ، والذى كان يقضى بأن الجمع بين شحنتين

كهربيتيـن مـن نـوع واحـد (سالب أو موجب ) يتنافران ، اما إذا كانا مختلفين ( سالب + موجب ) فأنهما يتجاذبان مما يعنى بأن السالب نقيض الموجـب ولكـن ثبت حديثاً أن هناك مسافة يبطل عندها هذا القانون وهى مسافة جزء من ثلاثين جزءاً من السنتيميتر أى ما يعادل قطر أكبر ذرة .

ممـا يدل على أنه ليس داخل الذرة تناقض لأنها خالية من الجذب والتنافر.

ومن ذلك أنه كان يعتقد أن الطبيعة قائمة على عنصرين هما المادة والطاقـة وأن المـادة تتسـم بالخمول والسكون مما جعلها كتلة اما الطاقة فتتصف بالنشاط والحركة بدون كتلة ومن هنا اعتبروا المادة نقيض الطاقة لأن السـكون نقـيض الحركة ولكن العلم اثبت مؤخراً عدم تناقض المادة والطاقـة لانهمـا يكونان مادة واحدة فالمادة ليست إلا ماهو مركزة والطاقة ليست إلا مادة تسير بسرعة الضوء.

والأدلـة العلمية على ذلك كثيرة وهى تعود إلى التسليم بعدم صحة قـانون التـناقض الـذى يؤدى إلى التصارع والحركة والتغيير فى ظواهر الوجـود الـذى أسسـت عليه نظرية ماركس كل قوانينها إذ اثبت العلم أن الـتوازن هـو الأصـل فيها وأن الصراع لا يقع إلا عندما يتم الاخلال بهذا الأصل مما يفقد نظرية ماركس صفة العلمية .

فإذا كان يلتمس العذر لماركس واتباعه الأولين انهم لم يثبت العلم لهـم فـى ذلك الوقت أن الظواهر تقوم على التوازن وليس التناقض فإنه يكـون مـن العجيـب أن يتمسك أحد بذلك فى القرن الحالى بعد اكتشافاته العلمية التى لا تقبل الجدل الماركسى والتى انهارت امامها النظرية العلمية الماركسية .

**٥] عدم تحقق حتمياتها فى الواقع :**

فـــإذا كان العلم قد اثبت عدم صحة قوانين هذه النظرية فإن الواقع اثبــت عـــدم تحقق حتمياتها فى الحياة وهى انهيار النظام الرأسمالى وقيام الـــنظام الاشـــتراكى مكانـــه وأن العكس هو الذى حدث فلقد انهار فىالربع الأخـــير في القرن الماضى النظام الاشتراكى فى جل المجتمعات التى كانت تطـــبقه خاصـــة فـــى الاتحـــاد السوفيتى الذى تفتت هو ومعسكره الشرقى وتحولت معظم نظمه الاقتصادية من الاشتراكية إلى الرأسمالية العولمية.

★★★★★★★★

ولعل بهذا العرض السابق ما يكفى للتعرف على الأساس الفكرى الذى بنت عليه الاشتراكية نظامها الاقتصادى والذى ننتقل من خلال المبحث التالى للتعرف على الأساس الفكرى للنظام الاقتصادى الإسلامى .

## مراجع مختارة


- د.أحمد جامع ، الموجز فى الاشتراكية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ٦٩-١٩٧٠ .
- د.جمـــال الدين محمد سعيد ، الاشتراكية العربية ومكانها من النظم الاقتصادية المقارنة ، القاهرة ، مجلة مصر المعاصرة عدد ٣١٥٤ عام ١٩٦٤ صـــ ٥ : ٦٦
- جوزيـــف ســـومبير ، الرأســـمالية والاشتراكية والديمقراطية ، ترجمة خيرى حماد ، القاهرة ، مطبوعات اخترنا لك ، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٤ م .
- د.صـــلاح الديـــن نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها دراسة مقارنة ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٢ م .
- د.صـــلاح الديـــن نامق ، د.أمين مصطفى عبد اللاه ، د.عبد الحميد لطفى ، الاشتراكية العربية ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .
- د.صـــلاح مخيمر ، د.عبده ميخائيل رزق ، فى الاشتراكية العربية ماركس به حض الماركسية ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤م .
- عـــبد الحلـــيم خفـــاجى ، حوار مع الشيوعين فى أقبية السجون ، الاسكندرية دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع بدون عام نشر .
- د.محمد طه بدوى ، د.عبد المنعم فوزى ، دروس فى الاشتراكية ، الاسكندرية ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ١٩٦٦ م .
- د.محمـــود مـــتولى ، الاشـــتراكية الديمقراطـــية والماركسية ، ضمن مجموعة أبحاث بعنوان الاشتراكية الديمقراطية ، القاهرة ، دار الهلال ، بدون عام نشر ص ٤٧:٧٦.

# المبحـــث الرابع

## الأساس الفكرى للنظام الاقتصادى الإسلامى

الاقتصـــاد الإسلامي على ما سبق ذكره له وجهان : أحدهما ثابت وهـــو مذهبه بما يتضمنه من أصول اقتصادية اسلامية مستنبطة من الكتاب والســـنة ، وهى لا تقبل التغيير أو التعديل لإلهية مصدرها ، والوجه الآخر متغـــير ويتمـــثل فى نظامه الاقتصادى بما يشتمل عليه من نظريات فكرية ، وطرق عملية لتطبيق مبادئ المذهب وأصوله .

ويعـــنى ذلـــك أن النظام الاقتصادى الإسلامى يتأسس على مجموعة مـــن الاســـس الفكرية التى توصل إليها علماؤها ومفكروه باجتهادهم فى أصـــول الإسلام المذهبية ، وسنحاول هنا التعرف بإيجاز على تلك الاسس ، وســـيتم التركـــيز على أهمها ، والتى تتعلق : المبادئ الاقتصادية التى اكتشـــفها علمـــاء الإســـلام فـــى هذا الشأن من ناحية ، ووجهة نظر الفكر الاقتصـــادى الإســـلامى فـــى حـــل المشـــكلة الاقتصادية من ناحية أخرى ، وستوزع ذلك على مطلبين على النحو التالى :

**المطلب الأول :**

مبادئ الفكر الاقتصادى الإسلامى .

**المطلب الثانى :**

المشكلة الاقتصادية فى الفكر الاقتصادى الإسلامى .

# المطلب الأول

## مبادئ الفكر الاقتصادى الإسلامى

المبادئ التى يتأسس عليها الفكر الاقتصادى الإسلامى ، والتى تم استنباطها من ذلك الأصل الإلهى وبالطرق الشرعية المعتبرة ، كثيرة ومتعددة . وسنحاول التركيز هنا على أهمها وأعمها وهى مبادئ : الاستخلاف ، والضمان الاجتماعى ،والوسطية فى الإنفاق والحلال والحرام فى اكتساب الدخول ، والتوازن الاقتصادى .. ونبينها تباعا .

**أولا : مبدأ الاستخلاف :**

ويعنى هذا المبدأ أن الأموال بجميع أنواعها مملوكة لله ينص قوله تعالى (وآتوهم من مال الله الذى آتاكم) (النور٣٣) وقوله (ﷺ) " المال مال الله " (رواه البخارى) .

كما يعنى أن الله استخلف بنى الإنسان فى هذه الملكية فقال "وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه" . (الحديد ٧) وهو استخلاف على سبيل (التمليك) لها سواء كانت عقارات كما يدل عليه قولة تعالى فى أحد أنواعها (أو ما ملكتم مفاتحة) (النور ٦١) ، أو كانت منقولات كما فى قوله تعالى فى أحد أصنافها (فأنتم لها مالكون) (يس ٧١)

ومقتضى مبدأ الاستخلاف يدل كذلك على ، ملكية الناس لهذه الأموال ، إنما هو على سبيل (الشركة) بينهم ، لجماعة المسلمين حقوق فيها، وللأفراد حقوق فيها غير أن هذه الحقوق تختلف بحسب نوع الملكية ، وعما إذا كانت عامة أم خاصة حيث يعترف الإسلام بالملكيتين ويرتب عليهما تلك الحقوق على ما يستدل عليه من خلال المبدأ التالى .

### ثانياً : مبدأ الضمان الاجتماعى :

يضـمن الاسـلام لكـل فرد فى المجتمع الاسلامى أيا كانت ديانته أو جنسـيته أو هويـته (حـد الكفاية) أى الحد اللائق من المعيشة . وليس (حد الكفاف) أى الحد الأدنى من المعيشة والذى بدونه يتعرض الإنسان للهلاك .

وتلـتزم الدولة الإسلامية بتوفير فرص العمل وفتح مجالات الاستثمار أمـام الافراد ، لكى يحصلوا على (حد الكفاية) فإن عجز أى منهم عن الحصول علـيه لسبب خارج عن إرادته كمرض أو شيخوخة أو بطالة إجبارية ، التزمت الدولة بتوفيره له ، (وتضمن) له تحقيقه عن طريق (الزكاة) التي تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء .

فالضـمان الاجتماعى عن طريق الزكاة نظام إجبارى ، لا اختيار للدولة أو للمزكين فى تنفيذه . وقد جعله الاسلام (حقا) للفقراء فى أموال الأغنياء فى قوله تعالى : " والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم " (المعارج ٢٤ – ٢٥) وهـذا الحـق يجـد تفسيره فيما سبق ذكره من أن الإسلام جعل المال شـركة فـى الملـك بين الناس ، للجماعة حقوق فيها وللأفراد حقوق فيها . وتختلف درجة كل حق بحسب نوع الملكية وعما إذا كانت عامة أم خاصة .

ففـى الملكـية العامة التى محلها الأموال العامة من بحار وأنها وطرق وخلافـه ، تعلـو حقوق الجماعة على حق الفرد فيها ، لعله فيها هى احتياج جميع الناس لها . لذلك فهى لا تقبل التملك الخاص ، إذ يباح لكل فرد أن ينتفع بهـا دون أن يستأثر وحده بمنافعها حارما غيره منها ، حتى لا يضر بالجماعة . وقـد أشـار إلـيها النبي(ﷺ) بقوله (الناس شركاء فى ثلاث : الماء والكلأ والنار) وفى رواية زاد (الملح) (رواة أبو داوود) .

وفــى الملكــية الخاصــة حيث يخصص مال من الأموال لفرد أو اكثر ليســتأثر بحــيازته والانتفاع به والتصرف فيه . فإن الشركة فى ملكيته تظهر كذلك ، ولكن بشكل تتقدم فيه حقوق الفرد على حقوق الجماعة .

وقــد أشار إلى الشركة فى ملكية المال الخاص القرآن ، حيث بين أن حــق الفــرد فــى مالــه يــنعقد علــى جزء منه فقط ، وذلك فى قوله تعالى (للــرجال نصــيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن) (النساء ٣٢) اما الجــزء الآخــر فهو من نصيب الجماعة ، وهو محدد حصراً بحدين : حد أدنى (إجــبارى ومعلوم) يتمثل فى معدل الزكاة المشار إليه فى قوله تعالى " والذين فــى اموالهــم (حــق معلوم) للسائل والمحروم " (الآية) ، وحد أعلى متروك تقديــره وتنفــيذه لأصــحاب هذه الأموال ولمدى قوة إيمانهم ، لذلك لم يقيده القــرآن بالمعلومــية فــى قولة تعالى " وفى أموالهم حق للسائل والمحروم " (الذاريــات ١٩) وهــو الذى يدخل تحت دائرة (التكافل الاجتماعى) بينما الحد الأول الزكاتى يدخل تحت مفهوم (الضمان الاجتماعى)

وعلــى ذلــك (فالضمان الاجتماعى) يعنى التزام الدولة الاسلامية نحو مواطنــيها بتوفــير حــد الكفاية لهم (بالعمل أو بالزكاة) بينما يعنى (التكافل الاجــتماعى) الــتزام الأفراد نحو بعضهم بإعانة المحتاجين منهم بما يخرجونه لهم من صدقات غير زكاتية .

**ثالثا: مبدأ الوسطية فى الإنفاق :**

أمر الإسلام الانسان بالتوسط فى انتفاعه بالمال بنوعيه العام والخاص وذلــك حــتى لا يضــيع حقوق من يشاركوه فى الانتفاع به .. ويوجه القرآن الإنسان بمراعاة ذلك فى استعماله لماله الخاص فيقول " وآت ذا القربى (حقه) والمسكين وابن السبيل ، ولا تبذر تبذيرا ، إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكــان الشيطان لربه كفورا ". (الآية) هذا فى المال الخاص أما فى المال العام

فقـــد نهى النبي (ﷺ) عن (الإسراف) فيه فقال : " لا تسرف فى الماء ولو كنت على نهر جار " (الحديث) كما نهاه عن (التقتير) فيه بمنع الآخرين منه فقال : " لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ " رواه أبو داوود .

ومـــن هـــنا فـــإن أســـلوب الانفاق المأمور به الإنسان ، هو أسلوب الوســـطية فى الإنفاق بين (حدى الإسراف والتقتير) ، يقول تعالى " والذين إ ذا أنفقـــوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما " (الفرقان ٦٧) ويقول : " ولا تجعـــل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا " (الإسراء ٢٩).

والوســـطية فـــى الإنفاق لها معنى علمى مدروس فى الفكر الإسلامى (انظـــر رســـالتنا للدكتوراه ص ٥١٠) ، إذ هى سلوك إنفاقى للإنسان يقع بين حـــدود معيشـــية ثلاثـــة هى : حد الكفاف ، وحد الكفاية ، وحد الإسراف الذى يجـــاوز به الإنسان الحدود المعتادة لنفقات مثله فلا ينزل الإنسان بإنفاقه بخلا إلـــى حد الكفاف ولا يرفعه إلى حد الإسراف . و إنما يذهب مذهبا وسطا بينهما فى حدود إنفاق مثله ، (إن كان فقيرا أو غنيا) إذ لكل منهما وسطية تناسبه :

**الأولى – وسطية دنيا (تقع بين حدى الكفاف والكفاية) :**

وهـــى لأصحاب الدخول المنخفضة من الفقراء فلأنهم لا يملكون إلا ما دون الكفاية ، لذا تقع وسطية إنفاقهم بين حدى الكفاف والكفاية . فلا يجوز أن يـــنزلوا عن حد الكفاف تقتيرا منهم على أنفسهم ، وإلا عرضوا أنفسهم للهلاك وبالتالى للعقاب . كما ينبغى ألا يقترضوا ليحاكوا الأغنياء فى نفقاتهم المجاوزة لـــحد الكفاية ، طالما انهم لا يملكون أموالاً تجاوزه، خاصة وأن الزكاة هى التى تمولهم لتوفر لهم نفقات الكفاية .

**الثانية – وسطية عليا (تقع بين حدى الكفاية والإسراف) :**

وهـــى لأصحاب الدخول المرتفعة من الأغنياء فلأنهم يملكون ما يفيض عـــن كفايتهم ، لذا فإن مستوى إنفاقهم (الوسط) يقع بين حد الكفاية ودون حد الإسراف . فإذا بذروا فى نفقاتهم حتى حد الإسراف ، كان ذلك من باب الترف الذى يعرضهم للعقاب ، وإن بخلوا على أنفسهم إلى ما دون الكفاية ، كان ذلك من باب التقتير الذى يعرضهم كذلك للعقاب .

**رابعا : مبدأ الحلال والحرام فى اكتساب الدخول :**

فلقـــد (أحـــل) الإسلام اكتساب الدخول بممارسة النشاطات (النافعة) ، المرتـــبطة بـــبذل مجهـــود إنتاجى حقيقى . كما (أحل) تحويلها من هؤلاء إلى غيرهم (لحاجاتهم) بأدوات شرعية(كالزكاة والصدقات والهبات) .

(وحـــرم) فـــى المقـــابل اكتسابها من النشاطات (الضارة) التى لا تنتج إنـــتاجا حقيقيا كصناعة الخمور وتجارتها ، وإدارة وممارسة القمار والبغاء أو اكتســـابها باســـتخدام القـــوة سواء كانت ظاهرة، أم حتى مقنعة فى ظل نفوذ سياسى (كالرشوة والاختلاس) أو فى إطار نفوذ اقتصادي كالربا والاحتكار .

فـــلا تكتســـب الدخـــول مـــن أية عملية إنتاجية إلا إذا تمشت مع مبدأ الالتزام بالحلال ، والبعد عن الحرام ، سواء فى إطارها المنظم للإنتاج فيها أو فـــى وســـائلها المجمعة لعناصر الإنتاج فيها (كالتمويل ومعدل الأجر) ، أو فى سلعتها المنتجة لها .

**خامساً : مبدأ التوازن الاقتصادى :**

كمـــا وازن الاســـلام (اجتماعيا) بين حقوق الجماعة والأفراد فى ملكية المـــال ، وبيـــن حقوق الأغنياء والفقراء فى الانتفاع به . فإنه كذلك قد وازن

(اقتصاديا) بين مصالح المنتجين من رأسماليين وعمال تحقيقا لروح التعاون لا التشاحن بينهما .

فـإذا كانـت الرأسـمالية قد غلبت حقوق الرأسماليين على العمال ، والاشتراكية فضلت حقوق العمال على الرأسماليين ، فإن من حكمة الإسلام أنه سـاوى بيـنهما ووازن بيـن مصلحة كل منهما. فلا ينبغى التأثر بقول بعض الاقتصاديين المسلمين المعاصرين ، أنه ينبغى تمييز عنصر العمل على عنصر رأس المـال ، وعـدم وضـعهما على خط أفقى واحد ، منعا من المساواة بين الإنسان (ممثلة فى عمله) والمادة (مثلا فى رأس المال) .

الحقيقة أن السبب فى قولهم هذا هو تأثرهم بالتحليل التجريدى ، الذي جـرد العناصر الإنتاجية من محتواها الاجتماعى ، لذا فإنهم جردوا رأس المال مـن شخصـية مالكه وهو إنسان . ومراعاة البعد الإنسانى فى التحليل تقتضى عـند المقارنـة بين هذين العنصرين الرئيسيين نسبتهما إلى فئتيهما ، بحيث تكـون المقارنـة لـيس بين (الإنسان والمادة) ، وإنما بين (إنسان وإنسان) ، أحدهما صاحب عمل والأخر مالك لمال .

والعـدل يقتضى المساواة والموازنة بين مصلحة كل منهما لقوله تعالى : " اعدلـوا هـو أقـرب للتقوى " (المائدة ٨) وأن يبدأ ذلك من (مرحلة الإنتاج) نظرا لتأثـيرها على (اتجاهات التوزيع) . إذا لو اتيح مثلا لأى منهما فرصا انتاجية أكثر من الأخر ، لكان ذلك سببا فى حصول فئته على دخول أكبر من الأخرى . وهذا هو مـا راعـاه الإسلام فعدل بينهما فى (مجال الإنتاج) بما أتاحه لكل منهما من فرص إنتاجية وبما منعهما منها . وكذا فى (مجال التوزيع) بما أجازه لكل منهما من عوائد توزيعية أو بما حرمهما من عوائد أخرى .

فمـن ناحـية (الإجازة) . فقد أباح لهما المساهمة فى الإنتاج بأسلوب (المشـاركة) مقتسـمين عائدها الربحى سويا ، أو بأسلوب (المؤاجرة) محددا لكـل مـنهما عـائدا ثابتا مقدما (إذا توافرت فيه خاصتا القدرة على الإنتاج ، وبقـاء عينه بعد الإنتاج) . ومن ناحية (المنع) فقد منعهما سويا من الحصول علـى عـائد ثابت يحدد مقدما فى المشاركة (وإلا كان ربا محرما) . ومنعهما سويا منه فى أسلوب (الإجارة) إذا فقد أيا من هاتين الخاصتين المذكورتين .

★★★★★★★★★★

تلك كانت مبادئ الفكر الاقتصادى الاسلامى تم التعرف عليها فى خطوطها الرئيسية وننتقل من خلال المطلب التالى للتعرف على تكييف المشكلة الاقتصادية وحلها فى الإسلام .

# المطلب الثانى
## المشكلة الاقتصادية فى الفكر الاقتصادى الإسلامى

كــيف الفكــر الوضعى المشكلة الاقتصادية على انها تقع عندما (تندر) الأمــوال المــتاحة ، عن إشباع (حاجات) الإنسان المتعددة ، مما يضطره إلى (الاختيار) بين الحاجات التي يشبعها وتلك التى يضحى بها . ومن هذا المفهوم يتضــح أن للمشكلة الاقتصادية عنصرين هما (الحاجة والمال)وأن حلها يكون عن طريق (الاختيار).

ومــن هنا فقد اعتبر الفكر الوضعى ان المشكلة الاقتصادية تتكون من ركنيــن همــا : الأول _ أن الأصــل فى الحاجات الإنسانية الاقتصادية التعدد وحاجات الإنسان قابلة للازدياد والتجدد إلى ما لا نهاية . والثاني _ أن الموارد الاقتصــادية اللازمــة لاشــباع هذه الحاجات نادرة عن الوفاء باشباع حاجات الإنسان اللامتناهية ، ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية .

ويســلم الفكــر الإسلامي بوجود مشكلة الاقتصادية ، ولكنه يختلف مع الفكــر الوضــعي فــي تكييفه لها ، وفي كيفية حلها وهو اختلاف طبيعى نظرا لتباين الأسس والمبادئ التي يقوم عليها كل من الفكرين .. وتعتبر نقطة البدء فــي إبراز تكييف الفكر الإسلامي للمشكلة الاقتصادية ، هي بالتعرف أولا علي تقييمه لتكييف الفكر الوضعي لها.

**التقييم الإسلامي للمشكلة الاقتصادية :**

تعــرض الفكــر الوضــعي للمشــكلة الاقتصادية علي أنها تقوم علي عنصــرين (أو ركنين) على ما سبق ذكره. وهذان الركنان غير مسلم بهما علي إطلاقهما في المنظور الإسلامي علي النحو التالي :

**(أ) – الأصل في الموارد الوفرة لا الندرة :**

إذا كان الفكر الوضعي يعرض المشكلة الاقتصادية علي أنها مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية ، فإن الفكر الإسلامي يري علي النقيض من ذلك ، أن الأصل في الموارد الوفرة Abundance وليس الندرة. يأتي ذلك من منطلق عقائدي وآخر واقعي .

فالإسلام يغرس في عقيدة المسلم أن الموارد الاقتصادية تتواجد بكثرة تفيض علي حاجات الإنسان . يدل علي ذلك قوله تعالي (وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار) [سورة إبراهيم آيه ٣٤] ويقول: (وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين) . [سورة فصلت آيه ١٠] بل إن الآيات تشير إلي أن الله ضمن الرزق لجميع الكائنات بما فيها الإنسان بقوله تعالي (وما من دابة في الأرض إلا علي الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين) [سورة هود آية ٦] .وهذا الرزق مضمون حتى لغير القادرين علي العمل ، بنص قوله تعالي : (وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم ..) [سورة العنكبوت آيه ٦٠].

وواقع الحياة يؤكد مبدأ الوفرة في الموارد بجميع أشكالها ، فالدراسات تشير إلي أن الأراضي الصالحة للزراعة موجودة بوفرة ، غير أن ما يزرع منها يتجاوز ٤٤% فقط منها ، كذلك مختلف الطاقات ، بل إن الأحياء المائية في المحيطات والبحار والأنهار تفوق حاجة الإنسان في أي وقت ، مما ينفى عجز الموارد عن تلبيه الحاجات .

**(ب) – الأصل في الحاجات المحدودية وليس الإطلاق :**

وفـي الناحـية المقابلة فإن القول بأن حاجات الإنسان مطلقه أو غير محـدودة ، قـول يفـتقر إلي الدقة . فحاجات الإنسان يحدها حدان يقيدان من إطلاقها :

**الأول : مقدار الحاجة** : فهـذه الحاجـات خاضـعة للتقدير سواء في أنواعها أو في مقاديرها . ففي أنواعها سواء كانت الحاجات فردية أو جماعية ضرورية أو كمالية ، فإنها تنحصر في نوعين هما الحاجات المادية ، من مأكل ومشـرب وملـبس ومسـكن ، وكـذا الحاجـات المعنوية ، من رعاية صحية وتعليمـية وثقافـية وترفـيه وأمنية وقضائية .... الخ . وفي مقاديرها أمكن تقدير القدر اللازم من السلع والخدمات التي تشبع كل نوع من هذه الحاجات . فحاجـة الإنسـان إلـي الطعام محدودة بسعرات حرارية معينة تشبعها ، وكذا غـيرها من الحاجات . فإن قيل بأن الحاجات قابلة للزيادة بتأثير عوامل التقدم المدني ووسائل الدعاية الحديثة ، رد عليه بأن ذلك مقيد بالعامل التالي .

**الثاني : قدرة الإنسان** : فالإنسان صاحب الحاجة محدود القدرة بطبعه ، فالخالق وحده هو المطلق (إن الله علي كل شيء قدير) (سورة البقرة آيه ٢٠) . ويحـد من قدرة الإنسان علي إشباع حاجاته محدوديته طاقته علي الاستهلاك مـن ناحـية فهـو لا يسـتطيع أن يستمر في استهلاكه للسلع والخدمات وإلا تعرض للضرر والألم.

فمـنفعة السلعة تقل درجة إشباعها لحاجته باستمرار الاستهلاك ، إلي أن ينقلـب نفعهـا إلي ضرر ، وهو ما يعبر عنه بقانون تناقص المنفعة. ومن ناحـية أخـري يقيد من قدرة الإنسان علي إشباع حاجته ، محدودية وبالتالي فوقـته محـدد بعمـره ، ممـا يضـيق من الجزء المخصص من هذا الوقت للاسـتهلاك والاسـتمتاع بالسـلع والخدمات . وعلي ذلك فإذا أضافت المدنية

الحديثة سلعا جديدة إلي ما يحوزه الأفراد فإن ذلك سيكون علي حساب الوقت المخصص للاستمتاع بالسلع القديمة ، وهو ما يقيد من القول بأن الحاجات قابلة للازدياد ، ويشكك في القول بأن الحاجات الإنسانية غير محدودة .

**التكييف الإسلامي للمشكلة الاقتصادية :**

مؤدي ما تقدم أن الموارد الاقتصادية تفيض علي الحاجات الإنسانية ، وهو ما يعني عدم وجود مشكلة اقتصادية ، وهي نتيجة تخالف الواقع الذي يشهد بوجودها ! فإذا كانت الثروة الحيوانية الموجودة في المحيطات والبحار والأنهار مثلا ، تشهد بوفرتها وزيادتها علي حاجه الإنسان ، فكيف يفسر نقص الأسواق أحيانا من عرض الأسماك بها ؟ وما يقع في سوق الأسماك يحدث في غيرها من أسواق باقي السلع والخدمات ؟

الحقيقة أن الفكر الإسلامي لا ينكر وجود مشكلة اقتصادية بيد أنه يختلف مع الفكر الوضعي في تشخيصه لها . إذ يعترف الفكر الإسلامي بظهور الندرة في كثير من الظاهرات الاقتصادية ولكنه ينكر فحسب اعتبارها أصلا في الأشياء ، فالأصل في الموارد الاقتصادية الوفرة ، أما الندرة فهي مفتعلة ، حتى وإن قيل بأنها ندرة نسبية ، إذ أن الإنسان هو الذي تسبب في ظهورها لأسباب نستبينها من خلال التعرف علي تكييفها إسلاميا علي أنها تتأسس علي محورين : أحدهما اقتصادي والآخر إيماني .

**(أ) — المحور الاقتصادي :**

فالتحليل الاقتصادي الإسلامي للمشكلة الاقتصادية ، لا يشخصها علي أنها مشكلة القصور الطبيعي في الموارد الاقتصادية الطبيعية وعجزها عن تلبية الحاجات غير المحدودة ، محملا السبب في حدوثها للطبيعة كما يذهب التحليل الاقتصادي الرأسمالي . كما انه لا يكيفها علي أنها مشكلة التناقض بين قوي الإنتاج وعلاقات التوزيع ، أي يردها إلي النظام الاقتصادي ذاته

وأشـــكال الإنتاج فيه التي تعجز عن التوفيق بين قوي الإنتاج وعلاقات التوزيع كمـــا يـــري التحلـــيل الاقتصادي الماركسى . ولكن الفكر الاقتصادي الإسلامي يكـــيف المشكلة الاقتصادية بندرتها المصطنعة علي أنها مشكلة (ضعف الإنتاج وسوء التوزيع) والذين تسبب فيهما الإنسان علي النحو التالي :

**١- ضعف الإنتاج :**

إذا كـــان الله قـــد ضمن للإنسان رزقه بتوفير كافة الموارد الاقتصادية الكافـــية لإشـــباع حاجاته ، فإنه قد جعل كثيرا منها علي هيئة لا تصلح لإشباع حاجاتـــه مباشـــرة . وحثه علي التدخل بعمله لاكتشافها واستخراجها وتحويرها لإبـــراز مـــنافعها وتنميتها حتى تفي بحاجاته . وقد ذلل له الصعاب علي وجه الأرض كـــي يعمـــرها ويحقق ذلك فقال في كتابه الكريم : (هو الذي جعل لكم الأرض ذلـــولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) [ سورة الملك آيه ١٥]

ومع ذلك يقعد الإنسان مختارا عن العمل وطلب الرزق ، بسبب جنوحه الطبيعـــي نحو الراحة والاستمتاع بوقت الفراغ . فأغلب الناس – إلا من عصم الله _ يمـــيلون إلي الحصول علي أكبر قدر ممكن من الرفاهية والجزاء ، بأقل قـــدر ممكن من التضحية والعطاء ، وصاحب المشروع يرغب في مواجهه أقل قـــدر مـــن المخاطر ، والعامل يريد أن يعمل أقل عدد من الساعات ، والمرابي يفضـــل إقراض رأسماله للغير ويرقب مرور الزمن ليحصل علي عائد ربوي لم يـــبذل فـــيه جهـــدا أو يـــتحمل فيه مخاطر . ومن هنا يضعف الإنتاج وتصاب المـــوارد المتاحة بندرتها في الأسواق رغم وفرتها في الطبيعة . وتزداد درجة هـــذه الندرة سوءا بسوء استغلال الإنسان للموارد المتاحة ، فيما لا يعود علي البشـــرية بشـــيء مـــن الرفاهية من ناحية ، سواء بزيادة نفقاته العسكرية أو بالإســـراف علي نفقات غزو الفضاء مثلا ، وكذا بسوء توزيع الموارد البشرية

بيـن المجـتمعات والاسـتعمالات المخـتلفة ممـا يؤدي إلي تعطيلها أو عدم الاسـتفادة الكاملة منها حتى أصبح المستوي المعتاد لتشغيل العناصر الإنتاجية هو مستوي التشغيل الناقص من ناحية أخرى .

**٢-سوء التوزيع :**

ومما يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية أنه رغم ضعف الإنتاج ، إلا أن الـناس يـتظالمون فـي توزيـع ناتجه بين من أنتجوه . فأصحاب الاتجاهات الرأسـمالية يمـيزون – في توزيعه – الملاك والرأسماليين علي حساب العمال بيـنما يفعـل العكـس ذوو الاتجاهات الاشتراكية . وفي كلا المعسكرين يظهر الـتفاوت الصـارخ فـي توزيـع الدخـول ، حيث تكتسب قله مترفه الملايين والمليارات وتعيش في تخمة وإسراف في الاستهلاك ، بينما تعيش الكثرة علي الحـرمان عـند مستوي من الفقر والكفاف ، مما يولد الضغائن بين الطائفتين ويجـر إلـي مـزيد مـن الآثار السلبية والاجتماعية لذلك كان من الطبيعي أن يحاسـب مـن تسـبب في ذلك بقوله تعالي (لتسألن يومئذ عن النعيم) [سورة التكاثر آيه ٨]

وعلي ذلك فالمشكلة الاقتصادية ذات وجهين هما ضعف الإنتاج وسوء الـتوزيع، وبالتالي فإن حلها يكون علي نفس الاتجاهين بزيادة الإنتاج وعدالة الـتوزيع. فعـلاج أحدهما لا يغني عن الآخر ، فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع تقـود إلي حالة من الاحتكار والاستغلال ، وعدالة التوزيع مع قلة الإنتاج تؤدي إلي توزيع الفقر وتوسع من دائرة الحرمان .

**ب) –المحور الإيماني :**

إشباع الحاجات البشرية ليس هدفا في حد ذاته فى الإسلام ، وإنما هو وسـيلة لتحقـيق هـدف أسـمي هو بقاء الإنسان حيا يعمر الأرض ويهيؤها لتحقـيق الغايـة التي من أجلها خلق وهي عبادة الله في أرضة ، عملا بقوله

تعالي :(وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ، ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون ، إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين)[سورة الذاريات آيه ٥٦ – ٥٨] وتحقيقا لذلك فإن الله لم يطالب بني الإنسان بالعبادة إلا بعد أن وفر لهم سبل إشباع حاجاتهم المختلفة فقال : (فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) [سورة قريش آيه ٣و٤] .

ومع (توفير) الله للأقوات وضمانه للأرزاق لكل الكائنات بما فيهم بني البشر . . إلا انه علق توفيرها لهم علي إرادته ، ينزلها لهم ويهديهم إلي السبل الاقتصادية لاكتشافها وحسن استغلالها بقدر طاعتهم ووفقا لإيمانهم . فقال :(وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما تنزله إلا بقدر معلوم) (سورة الحجر آيه) وقال :(إنا كل شيء خلقناه بقدر) سورة القمر آيه ٤٩) وقال :(وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكناه في الأرض وإنا علي ذهاب به لقادرون) (سورة المؤمنون آيه ١٨) . ولا شك أن تعليق توسيع الأرزاق علي إرادة الله إنما هو لمصلحة بني البشر ، لأنه الخبير بما يصلحهم عما يفسدهم القائل : (ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء إنه بعبادة خبير بصير) (سورة الشورى آيه ٢٧) .

وعلي ذلك فإن المشكلة الاقتصادية والخروج منها ، لا يحدثان دائما لأسباب اقتصادية بحتة ولكن لأسباب إيمانية علقها الله علي قدرته وحكمته إما علي سبيل العقاب لبني الإنسان أو علي سبيل الاختبار لهم .

فقد تقل أقوات بلد وتتسع أرزاق بلد أخرى علي سبيل العقاب للأولي والثواب للثانية وهذا واضح من قوله تعالي :(والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكدا) (سورة الأعراف آيه٥٨). فتشير هذه الآية إلي أسباب إيمانية لوقوع المشكلة الاقتصادية ولتجنب حدوثها،كما ضرب القرآن مثلا بينا لبلد كانت في منأى عن المشاكل الاقتصادية حال إيمانها ،

وبغـرقها فـيها عـند كفرها بقوله تعالي: (وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئـنة يأتـيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون) [سورة النحل آيه ١١٢]

ومـن ناحية أخري فإن المشكلة الاقتصادية قد تقع في مجتمع أو لفرد أو لأفراد معينين بشكل عارض علي سبيل الاختبار لمدي قوة إيمانهم وتحملهم للشـدائد وصبرهم عليها رفعا لدرجاتهم وزيادة في ثوابهم . بقوله تعالي (وهو الـذي جعلكـم خلائـف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتـاكم) . (سورة الأنعام آيه ١٦٥) فهذه الآية تدل علي أن توسعه الرزق علي فـئة وضيقه علي أخري ، إنما هو علي سبيل الابتلاء أي الاختبار لمدي شكر الأولي لنعمه وكفر الثانية لها

يـدل ما تقدم علي اختلاف المنظور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية عنه فـي المنظور الوضعي ، فهو لا يقف عند ندرة الموارد الاقتصادية عن إشباع الحاجـات الإنسـانية المتعددة ، ولكنه يتعداها مركزا علي أسبابها الاقتصادية وأبعادها الإيمانية واضعا إياها في إطارها الاجتماعي علي النحو السابق بيانه.

★★★★★★

لعل من العرض السابق يكون الاساس الفكري للنظم الاقتصادية المختلفة الراسمالية والاشتراكية والإسلامية قد بانت ملامحه ، التي يمكن الاعتماد عليها في عرض المقومات الاقتصادية لكل منها من خلال الفصل التالي .

## مـراجـع مختـارة للمطلب الثاني


- د. السيد أحمد عبد الخالق ، الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية ، الكتاب الثاني ، المنصورة بلا ناشر ١٩٩٦ ص ٥٠ : ٥٥ .
- د. عبد الهادي النجار ، الإسلام والاقتصاد ، الكويت مجلة عالم المعرفة العدد ٦٣ جمادي الأولي – جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ مارس آذار ١٩٦٣ م .
- د. عـزت البرعى ، مبادئ الاقتصاد السياسي شبين الكوم دار الولاء ٩٩ – ٢٠٠٠ ص ٥٨ : ٦٤ .
- د. عيسـي عبده ، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج ، القاهرة دار الاعتصام ١٩٧٤ ص ٣٢ وما بعدها. د. محمد شوقي الفنجرى ، الإسلام والمشكلة اقتصادية ، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، بدون عام نشر .

# الفصل الثالث
# مقومات النظم الاقتصادية

بالأساس الفكرى للنظم الاقتصادية المختلفة الذى فصلنا فيه القول يمكن تحديد المقومات الرئيسية التى يقوم علها كل منها ، وسنكتفى بالتعرض لاهمها من خلال طرح مفهوم محدد لكل نظام منها من ناحية، وابراز أهم الخصائص الاقتصادية التى تميز كل منها عن الآخر من ناحية أخرى ....بالاضافة إلى اجراء إشارة مركزة لتقييم كل نظام منها من ناحية أخيرة .

مع ملاحظة أنه لن يكتفى بالتعرض فى هذه الموضوعات لتلك النظم الثلاثة فحسب ، ولكن موضوعية البحث تقتضى التعرف كذلك على النظام الاقتصادي المختلط الذى يحتوى على مزيج من خصائص النظامين الرأسمالى والاشتراكى .

وعلى ذلك فسيتم توزيع موضوعات هذا الفصل على اربعة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول : مقومات النظام الاقتصادى الرأسمالى .
المبحث الثانى : مقومات النظام الاقتصادى الاشتراكى .
المبحث الثالث : مقومات النظام الاقتصادى المختلط .
المبحث الرابع : مقومات النظام الاقتصادى الإسلامى .

# المبحـــث الأول

## مقومات النظام الإقتصادى الراسمالى

مهد لقيام النظام الرأسمالي الحر ، ما مرت به أوربا من نظم اقتصادية مخـتلفة . بدايـة من (النظام الإقطاعي) في القرون الوسطي ، الذي كان يركز (الأرض) فـي أيدي (الإقطاعيين) معتمدا عليها كمصدر رئيسي للدخل ، وعلى (الـرق) كعماد (للإنتاج الزراعي) . مرورا (بالرأسمالية التجارية) منذ منتصف القـرن السـادس عشـر وحتى منتصف القرن الثامن عشر . حيث بدأ (نفوذ التجار) يطغى علي (نفوذ الإقطاعيين) ، ويحل (النشاط التجاري) تدريجيا محل (النشـاط الزراعـي) ، معـززا من (دور الدولة) لتجميع الثروة وتقضي علي سلطان الإقطاعيين .

ولكـن سرعان ما تحول رأس المال التجاري إلي (النشاط الزراعي) ، مـع بزوغ (الثورة الصناعية) في نهاية القرن التاسع عشر ، وحلول الصناعة الآلـية محل الصناعة اليدوية ، وظهور المصانع المنظمة فنيا والمركزة إنتاجيا لـتطلع بالإنـتاج الكبـير ، وتـراكم الأموال في أيدي الرأسماليين من أرباب الصناعة.

**مفهومه:**

وهنا ومع مولد هذه (الثورة الصناعية) تبدأ معالم (نظام رأسمالي حر) فـي الظهـور ، يعـترف (بالملكية الفردية) لوسائل الإنتاج ، ويطلق (حرية) الأفـراد فـي ممارسـة نشاطهم الاقتصادي فيه ، ويسمح لهم بتحقيق (أقصي ربـح) ممكـن كحافز لهم علي الإنتاج ، وتحرك النظام كله آليات السوق (من عـرض وطلب وثمن) ، لتعمل بحرية تامة دون ما تدخل من الدولة أو سلطاتها

العامـــة . تلـــك هي معالم أو خصائص هذا النظام الرأسمالى التى نفضل القول فيها :

## خصائصه :

من تلك المعالم الرئيسية المميزة للنظام الرأسمالي ، يتضح أن له خصائص أربع هي:

(١) – الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج :

يقــر النظام الرأسمالي بحق الفرد في (تملك) المال ، سواء كان (مالا إنتاجـــيا) يدر دخلا ، أم (مالا استهلاكيا) يشبع حاجة . ويجد هذا (تبريره) في أنـــه (حـــق طبيعـــي) للإنسان وجد بوجوده ، فمن حقه أن يتملك (ثمره عمله) ويورثهـــا لذريـــته من بعده ، حتى يكون ذلك (حافزا) له علي ممارسة نشاطه الاقتصـــادي ، لتحقـــيق (مصـــلحته الشخصـــية) فـــي تركـــيم ثروته وإنمائها والمحافظة عليها ، مما يحقق (مصلحة المجتمع ككل).

وللملكـــية الفـــردية أو الخاصة (دور) في النظام الرأسمالي ، إذ تكفل للأفـــراد فرصـــتهم فى المبادرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، لإنتاج السلع والخدمـــات مـــن ناحية ، وتوفر لهم الباعث علي (الادخار) من ناحية أخري . لأن مـــن يملـــك (يستهلك) جزءا مما يملكه ويدخر الباقي لأغراض الاستثمار ، مما يساعد على النمو الاقتصادي .

وترتـــب الملكـــية الخاصـــة (حقوقـــا) لمالكها ، في (استعمال) ما يملكه ، (والتصـــرف فـــيه) في حياته ، أو ادخاره (ميراثا) لورثته بعد مماته . ويعد (حق الإرث) عـــاملا هامـــا فـــي المحافظة علي استمرار الملكية الخاصة وتحفيز الأفراد علـــي مداومـــة زيـــادة الإنتاج وتركيم الثروات ، لأن ثمرة جهدهم ستكون لهم في حياتهم ولأقرب الناس إليهم بعد مماتهم .

ولا (دور للدولـــة) فـــي الملكية الخاصة إلا بالقدر الذي ينظمها ويكفل تلـــك الحقـــوق لهـــا ، ولا يمـــنع ذلك من (ملكية الدولة) لبعض المشروعات والمرافق العامة ذات الربحية الاجتماعية (لا المادية) ، بما لا يتعارض مع تلك الملكية الخاصة ، وبالقدر الذي يساعدها علي القيام بوظائفها الحيادية من أمن ودفاع وعدالة .

**(٢) الحرية الاقتصادية :**

ومقتضـــى الاعـــتراف للفـــرد بحق تملك الأموال ، يعني أنه (حر) في ممارســـة نشـــاطه الاقتصـــادي فـــيها ، بـــالقدر الذي يراه محققا (لمصلحته الشخصـــية) ، ســـواء كان (منتجا أم مستهلكا) تحت شعار (دعه يعمل – دعه يمر) .

فـــإن كـــان (منـــتجا) فهو (كصاحب مشروع) له (حرية) المبادرة في (اتخاذ القرار) الملائم له في تحديد نوع النشاط الذي سيمارسه ، ونوع السلعة أو الخدمة التي سينتجها ، وأنواع وكميات عوامل الإنتاج التي سيستخدمها في مشـــروعه . وهـــو (كعـــامل) مخير في اختيار نوع المهنة التي تلائمه وكمية الوقـــت التـــي تناســـبه . وان كـــان(مستهلكا) فهو حر بين (انفاق) دخله علي الســـلعة أو الخدمـــة التي تلائم ذوقه وتشبع حاجته الحاضرة ، وبين (ادخاره) لإشـــباع حاجاتـــه المســـتقبلية ولا (تدخل للدولة) في ذلك إلا بالقدر الذي ينظم قانونا ممارسة تلك الحرية في الحدود التي ارتضاها أفراد المجتمع .

**(٣) الربح كحافز علي الإنتاج :**

وفـــي هذا يخبر آدم سميث بأننا لا نتعامل مع الخباز أو الجزار لنستدر عطفـــه ، وإنمـــا لنستحث فيه مصلحته الشخصية فيما سيجنيه من (عائد) مـــن الـــتعامل معنا . فالاقتصادي الرشيد هو الذي يستهدف دائما تعظيم دخله بتحقيق أقصي ربح ممكن بأقل مجهود ممكن ، أو بأقل نفقه ممكنة . (فالعامل)

يختار المهنة التي تحقق له عائدا أكبر بمجهود أقل . (وصاحب المشروع) يختار المشروع الأكثر ربحا والأقل نفقه ، ويقيمه في المكان الأكثر في مواده الخام وأيديه العاملة والأرخص في أثمانها .

ولا تدخل للدولة في ذلك كذلك ، إلا بالقدر التنظيمي لمنع صور الأرباح غير المشروعة أخلاقيا كتجارة المخدرات مثلا .. أما فيما وراء ذلك فإنه إذا ما غالي أحد المنتجين فرفع أسعار منتجاته لتعظيم ربحه وبرفعه عن (المعدل المعتاد) فإن (آليات السوق) إذا ما تركت تعمل بحرية تستعيد التوازن إلي الاقتصاد ، (والمنافسة الحرة) ستجعل غيره من المنتجين يبيعون بسعر أقل . مما يدفعه إلي الرجوع إلي (المعدل الطبيعي) للربح وإلا فقد مهنته ومصدر دخله .

**(٤) — جهاز السوق (أو الثمن) كمحرك للنظام الاقتصادي :**

لا يعني السوق هنا (مكان) التقاء البائعين بالمشترين ، وإنما يقصد به (آلياته) التي تعمل علي التلاقي بين (طلب) المستهلكين (أو المشترين) ، و(عرض) المنتجين (أو البائعين) عند (ثمن) معين . فإذا ما تركت هذه الآليات تعمل من تلقاء نفسها دون ما تدخل من الدولة، فستؤدي إلي تحقيق التوازن بين (العرض والطلب) أي بين (الإنتاج والاستهلاك) .

وبذلك يقوم (جهاز السوق) بحل المشكلة الاقتصادية ، بالملاءمة بين (حاجات الأفراد) وبين الموارد المتاحة . إذ عن طريق (الطلب) يتولي جهاز السوق نقل رغبات (المستهلكين) إلى (المنتجين) ، الذين يلبونها إنتاجيا وفق درجة إلحاحها ، وفي حدود ما هو متاح من موارد فيقومون بإنتاج (وعرض) السلع والخدمات اللازمة لإشباعها (بالثمن) المحقق لأقصي ربح ممكن منها .

ومـن هـذا المنطلق (يحرك) جهاز السوق النظام الاقتصادي ككل علي جميـع المسـتويات ، سواء مستوي (إنتاج) السلع والخدمات ، أو (توزيعها) علي مستحقيها، ، أو (استهلاكهم ) لها :

(فعلـي مسـتوي الإنتاج) فإن ارتفاع الطلب علي سلعة يؤدي – علي فـرض بقـاء الظـروف الأخرى علي حالها – إلي ارتفاع ثمنها وزيادة أرباح منتجـيها ، فيتجهون إلي زيادة إنتاجها علي حساب سلع أخري انخفض الطلب علـيها وانخفضـت أثمانهـا وأرباحها . وستتجه عناصر الإنتاج كذلك – (من رأس مال وعمل .. الخ) – إلي إنتاج السلع التي زادت أثمانها وأرباحها وترك الأخـرى. ولكـن السـلع التـي هجروا إنتاجها ستصبح أكثر ندرة ، مما يرفع أثمانهـا لتعود موارد الإنتاج إليها مرة أخري ويتحقق التوازن الملائم بينهما . وهكـذا عـن طريق تلقائية آليات جهاز السوق ، ودون ما صدور قرارات من سلطة ما ، أمكن تحقيق توازن تلقائي بين (إنتاج) السلع (واستهلاكها) ، حيث قام جهاز السوق بتوزيع عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة .

(وعلي مستوي التوزيع) فإذا كان النظام الرأسمالي قد حدد لكل عنصر إنتاجـي ، نصيبه في الناتج ، في صورة أجور للعمال ، وفوائد لرأس المال ، وريـع للمـلاك العقاريين ، وأرباح للمنظمين . فإن (جهاز السوق) يلعب دوره فـي تحديـد أحجـام هذه الدخول ، وذلك عن طريق تحديده لأثمانها ، فما تلك العناصـر إلا سـلعا تتحدد أثمانها أي عوائدها في السوق وفقا لحركات (طلبها وعرضها) .

(وعلي مستوي الاستهلاك) تؤثر (الأثمان) في تحديد (نوعية وكمية) السلع التي (يطلبها) المشترون لاستهلاكها . إذ لا يقبل الأفراد

إلا علي شراء (واستهلاك) السلع التي يكون في مقدورهم دفع (ثمنها) ، (وبالكمية) التي تتناسب مع رغباتهم فيها . فإذا ارتفع ثمن سلعة ، فستقل قدرتهم علي شرائها ، مما يخفض من طلبهم عليها ، ويقلل من كمية استهلاكهم لها والعكس بالعكس .

وتتوقف فعالية قيام (جهاز السوق) بهذا الدور المحرك للنظام الاقتصادي ، علي مدي توافر (شروط المنافسة الكاملة) بين المتعاملين في السوق : من تعدد للبائعين والمشترين ، وحرية دخولهم فيه وخروجهم منه ، ومعرفة كاملة لهم بكل أحواله ، وتجانس للسلع بحيث يمكن إحلالها محل بعضها في تقديم نفس الإشباع .

**تقدير النظام الرأسمالي :**

**يتمتع النظام الرأسمالي بعده مزايا ، ويؤخذ عليه عدد من العيوب التي نبينهما تباعا :**

**مزاياه:** ينسب إليه أنصاره المزايا التالية :

١ـ **أنه نظام واقعي** : فهو يلائم الطبيعة البشرية التي تحب التملك وتهوي الحرية ، وحرمانه أو انتقاصه منهما اقتصاديا ، يقلل من حافزه علي الإنتاج .

٢ـ **أنه نظام تقدمي** : فقيام المنافسة بين المشروعات الإنتاجية يؤدي إلي استخدامهم لكافة الفنون الإنتاجية المتقدمة التي تزيد من الإنتاجية وتقلل من النفقات بحيث إذا سبق في استخدامها فئة منهم محققة ربحا أكثر ، لحقتها باقي المشروعات حتى يبقوا في حلبة المنافسة ويتجنبوا الإفلاس ، فتعاود الفئة الأولي إلى إجراء تحسينات إنتاجية جديدة حتى

تبقـــي علـــي أسبقيتها لباقي المشروعات . وهكذا فالبقاء في السوق للأكثر تقدما ولا مكان للمتخلف عن التطور بينهم .

**عيوبه :** وقد أخذ خصومه عليه الآتي :

**١ـ عدم واقعية عدد من فروضه** :فافتراض النظام الرأسمالي قدرة عناصر الإنـــتاج علـــي التـــنقل مـــن فرع إنتاجي لآخر يعوقه سببان: (أحدهما طبيعي) كالتخصـــص : فعـــامل الزراعة لا يصلح للطباعة ، وآلة الطباعة لا تجدي في الزراعة .(والآخر صناعي) كالقيود الإدارية التي تتطلب ترخيصا معينا لمزاولة مهنة ، وكالعوائق الاحتكارية التي تمنع دخول منافسين جدد في ذات المهنة .

كذلـــك شروط قيام المنافسة الكاملة ، يصعب تحققها في واقع الأسواق الرأســـمالية ، لأنهـــا يشوبها عناصر احتكارية ، تعوق حرية دخول المتعاملين فـــيها والخـــروج منها وتمنع معرفتهم الكاملة بأحوال السوق ، فضلا عن عدم تجـــانس كثـــير مـــن السلع بحيث يصعب إحلال بعضها محل البعض الآخر في تقديم نفس الإشباع .

**٢ـ سوء آثار حرياته الاقتصادية** :فتلك الحريات المطلقة التي يكفلها الـــنظام الرأسمالي ، تؤدي إلي انتشار (ظاهرة التلوث) وتدهور أحوال البيئة . كمـــا تؤدي إلي سيطرة (الظواهر الاحتكارية) بأشكالها ودرجاتها المختلفة علي الأســـواق الرأســـمالية المحلـــية والعالمـــية ، مما يؤدي إلي إفلاس كثير من المشـــروعات خاصـــة الصـــغيرة ، وسيادة الأسعار الاحتكارية علي الأسواق، وتحقيق المحتكرين لدخول ريعية .

**٣ـ كثرة وقوع أزماته وتقلباته الدورية** :فالمجـــتمع الرأســـمالي مجتمع غـــير مستقر اقتصاديا ، فدوراته التجارية متلاحقة ، فلا تكاد تحدث فيه دورة رواج ، إلا ويعقـــبها دورات من الكساد والبطالة والتضخم والكساد التضخمي .

وقـد أدى ذلك إلى تعاقب وقوع الأزمات في المجتمعات الرأسمالية حتى أطاحت بفكره التقليدي تلك الأزمة العالمية التي وقعت سنة ١٩٢٩ .

ويكمـن السبب في تلك الأزمات داخل النظام الرأسمالي نفسه ، إذ تؤدي حرية المنافسة فيه وحرية المشروعات في إصدار قراراتها الإنتاجية بهـدف تحقـيق أقصي ربح ممكن دون تخطيط شامل ، إلي زيادة الكميات المعروضة عن الكميات المطلوبة ووقوع تلك الأزمات .

٤- **سـوء توزيـع دخـولـه وثرواته** : فسياسات التركيم الرأسمالي للأموال وتركـز الملكيات الخاصة لوسائل الإنتاج في أيدي (الرأسماليين) علي حسـاب (العمال) ، أدي إلي عدم عدالة توزيع الدخول والثروات بينهم محليا وكذا بين الدول المتقدمة والنامية عالميا

★★★★★★★★★★

وقد دعت تلك العيوب التي شابت النظام الرأسمالي ، بعض المجتمعات إلي الأخذ بنظام يقوم علي التخطيط المركزي لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات تفاديا لوقوع تلك الأزمات ، فيما يعرف بالنظام الاشتراكي الذي تتضح معالمه من خلال المبحث التالي .

# المبحـــث الثانى

## مقومات النظام الاقتصادى الاشتراكى

الاشـــتراكية (كفكـــر) قديم ، فلقد كان له مفكروه علي مدار التاريخ ، أمـــثال أفلاطـــون وتومـــاس مـــور ، وموريللـــي ، وبابيف ، وسان سيمون ، وروبـــرت أويـــن ، ووليام تومسون ، وكان رود برتوس . ولكنهم غلبت علي تحلـــيلات الكثـــير ففهـــم الناحية المثالية . أما استخدامها الأسلوب العلمي في التحليل الاشتراكي ، فقد كان (لكارل ماركس) ، الذي أعلنه في بيانه الشيوعي الذي حرره هو وإنجلز سنة ١٨٤٨ .

وقـــد وجـــد حظـــه فـــي (التطبيق) علي شكل نظام اقتصادي اشتراكي متكامل في روسيا ، بعد قيام الثورة البلشفية فيها علي يد (فلاديمير لينين) ، وقيام الاتحاد السوفيتي فيها . ولقد اتسع نطاق تطبيقه في كثير من الدول علي مـــدار القـــرن العشـــرين ، إلي انهيار الاتحاد السوفيتي في نهايته وتخليه عن الأخـــذ بالنظام الاشتراكي ، وتبعه في ذلك دول كثيرة حيث لم يبق يتمسك به – وان كـــان لا يطبقه علي نطاق كامل – إلا عدد قليل من الدول : كالصين وكوبا وكوريا الشمالية وفيتنام .

**مفهومه :**

(والاشـــتراكية) كمـــا يقـــول (كول) تجمع كمصطلح اقتصادي بين عدة معـــان هـــي : (إخاء إنسانى) تذوب فيه التفرقة بين الطبقات ، (ونظام اجتماعـــي) تـــوزع فـــيه الثروة علي الجميع (بالتساوي) ، وتملك فيه (وسائل الإنـــتاج) الحـــيوية وتستعمل بشكل جماعي ، ويلتزم فيه كل مواطن بأن يخدم

الآخريـــن بقدر طاقته لتحقيق الرفاهية العامة للجميع . ومن هذا المعني يتضح أن للنظام الاشتراكي خصائص رئيسية يتسم بها ينبغى التعرف عليها .

**خصائصه :** يتميز النظام الاقتصادي الاشتراكي بخصائص ثلاث هي :

**(١) – الملكية العامة لوسائل الإنتاج :**

فالأصــل في النظام الاشتراكي أن (جميع) أدوات الإنتاج المادية تكون مملوكــة للجماعــة وتمــثلها فــي ذلــك (الدولة) . غير أن بعض التطبيقات الاشـــتراكية قصــرت (ملكــية الدولة) علي أدوات الإنتاج الرئيسية فقط ، من شـــركات ومصانع ومزارع كبيرة ، وسمحت إلي جانبها للأفراد بملكية (المزارع الصـــغيرة) ملكــية مشــتركة بيــن كل مجموعة منهم ، ليتحملوا إنتاجها معا ويقتسموا ناتجها معا .

**(٢) التخطيط المركزي للإنتاج :**

حيــث تتولــي (الســلطة المركــزية) وضع (خطة عامة) للإنتاج ، تكون (دوريــة) ســنوية أو خمســية أو عشرية مثلا . كما تكون (ملزمة) لكل القطاعات والأنشــطة فــي الدولــة ولا (تهــدف) مــنها تحقيق (الربحية المادية) بل تحقيق (الربحــية الاجتماعــية) ، وذلك عن طريق الملاءمة بين (أنواع) السلع والخدمات المطلــوب إنتاجها (استهلاكية كانت أم إنتاجية ضرورية أم ترفيهية) ، (والكميات) الكافــية من كل نوع لإشباع الحاجات الجماعية للأفراد، بحيث لا يحدث (إفراط في الإنـــتاج) أو (نقص في الاستهلاك) . كما تقوم بتوزيع (عناصر الإنتاج) بالأسلوب الذي يكفل إنتاج تلك الكميات من السلع والخدمات.

**(٣)التوزيع المركزي للدخول :**

إذا كـــان توزيـــع الناتج في ظل النظام الرأسمالي يتم وفقا لمبدأ (لكل بحســـب قدراتـــه الشرائية) فإنه بالنسبة للنظام الاشتراكي يوزع بحسب قاعدة (لكـــل بحسب عمله أو حاجاته) . فالدولة هي التي تتولي توزيع الدخل القومي علـــي جمـــيع الأفـــراد ، في شكل : أجور ومرتبات نقدية للقادرين علي العمل (وفقـــا لمـــا بذلـــوه مـــن عمـــل) وفي صورة معاشات لغير القادرين (بحسب حاجتهم).

وبالتالـــي فإنـــه لا دور آلـــي (لجهـــاز الثمـــن أو السوق) في النظام الاشـــتراكي ، لانعدام حافز الربح فيه ، حيث تتولي (السلطة المركزية) تحريك جهـــاز الأثمان بالقدر الذي يحقق الأهداف القومية المرسومة ، مراعية أذواقهم ومحققـــة رغـــباتهم ومشـــبعة حاجاتهم . سواء كانت (حاجات عامة) كالتعليم والصـــحة والـــثقافة والأمـــن والعدالة ، أم كانت(حاجات خاصة) استهلاكية أو ترفيهـــية ، إذا أن الســـلع اللازمـــة لهـــا تـــتحول من (سلع فردية) إلي (سلع جماعية) تتكفل الدولة بإشباعها .

**تقدير النظام الاشتراكي :**

**للنظام الاشتراكي مزايا يتسم بها وعيوب تؤخذ عليه :**

**مزاياه :**

يـــري أنصـــاره أنـــه (بخططه القومية الدورية) التي توازن بين (الإنتاج والاســـتهلاك) فلن يحدث إفراط في الإنتاج يزيد عن الطلب عليها . ويؤدي ذلك إلي تفـــادي وقـــوع تلك (الأزمات الدورية)التي تصيب المجتمع الرأسمالي (من كساد وتضخم وبطالة) . بالإضافة إلي اهتمامها بإنتاج (السلع الضرورية) ، وتجنب الإفراط في إنتاج (السلع الترفيهية) .

**عيوبه :**

ذهب خصوم النظام الاشتراكي إلي أنه يعيبه (**عدم ملاءمته للطبيعة الإنسانية**) ، التي تميل للتملك وتهوي الحرية ، في ممارسة النشاط الذي ترغبه وإشباع الحاجات التي تحتاجها . فضلا عن أن (**إلغائه لعنصر الربح**) قد قتل في المنتج حافزا أساسيا علي الإنتاج والتقدم .. إذ رغم حوافزه المادية والمعنوية لتشجيع العمال علي الإنتاج ، إلا أنها لم تكن بالقدر الذي يحفزهم علي الإنتاج لأنهم لا يملكون كل، دخولهم .

بالإضافة إلي أن (**جهاز التخطيط**) في النظام الاشتراكي ، لم يتمكن من القيام بالدور الذي كان يقوم به (**جهاز الثمن**) في النظام الرأسمالي . فأساليب تخطيطه جامدة وغير متطورة ، وأخطاؤه في اتخاذ القرارات الإنتاجية تكون أثارها أكبر وأخطر علي المجتمع من تلك التي يقع فيها المنظم في النظام الرأسمالي ، إذ يتحملها هو خاصة وليس المجتمع عامة .

ولقد سيطرت علي (**الجهاز الإنتاجي**) فيه (**البيروقراطية**) الإدارية والروتين الجامد ، والبطء في إدارة مشروعاته ، وتعدد جهاته الإشرافية والرقابية ، مما أعاقه عن أداء دوره الإنتاجي وزاد من تكاليفه الإنتاجية فضلا عما أدي إليه تمتع الفئات المسيطرة إداريا علي تلك الجهات ، بامتيازات توزيعيه ، فاقت بكثير ما يحصل عليه غيرهم من الناتج ، مما أدي إلي وقوع تفاوت في توزيع الدخول بينهم وبين باقي أفراد المجتمع ، أدي إلي إهدار مبدأ العدالة الاجتماعية .

ولا شك أن مثل هذه العيوب وغيرها قد أدى مؤخرا إلي تخلي معظم المجتمعات الاشتراكية عن النظام الاشتراكي وتحولت للأخذ (بآليات السوق الحر) أو (بنظم اقتصادية مختلطة) تجمع بين مزايا كل من النظامين (الرأسمالي والاشتراكي) وتتفادي عيوبهما . لتميل نحو الرأسمالية في بعضها مستخدمة أدوات (الخصخصة أو التخصيصية) التي تعمل علي تغيير التوازن بين القطاعين العام والخاص لصالح القطاع الخاص ، أو قد تميل في البعض الآخر منها نحو تدخل أكبر للدولة في الرقابة علي النشاط الاقتصادي مع الإبقاء علي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج المادية فيما يعرف (بنظام رأسمالية الدولة)

ونحاول التعرف على هذا النظام المختلط من خلال المبحث التالي.

# المبحث الثالث

## مقومات النظام الاقتصادى المختلط

## The Mixed Economy

الملاحظ على معظم دول العالم انها لا تأخذ بنظام رأسمالى محصن أو بنظام اشتراكى خالص ، ولكنها تطبق نظاماً مختلطاً يجمع بين خصائص النظامية الرأسمالى والاشتراكى ، وفقاً لما يناسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية .

وقد ساعد على انتشار هذا النظام المختلط أفكار الاقتصادى الانجليزى جون مينارد كينز عقب الهزة الاقتصادية الكبيرة التى تعرضن لها اقتصاديات الدول التى كانت تتبع النظام الرأسمالى الحر عام ١٩٢٩ والتى تركت لآليات السوق العنان لتعمل بحرية مطلقة دون تدخل من الدولة اعتقاداً منها بأن كل عرض يخلق الطلب المساوى له ! مما ترتب عليه وقوع ازمة افراط كبير فى انتاج السلع والخدمات ، لم تلاقى طلباً يستوعبها وأدى إلى وقوع ازمة الكساد الكبير على مستوى العالم .

وقد دعا هذا الحدث الاقتصادى جون مينارد كينز إلى الاجهاز على المدرسة التقليدية ، وعرض افكار اقتصادية جديدة غيرت من مسار الفكر الاقتصادى الرأسمالى ، إذ فى الوقت الذى كان الفكر التقليدى يمنع من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ويطالب بحياد أدواتها المالية (الايرادات العامة والنفقات العامة ) حتى لا تؤثر على آليات عمل جهاز جهاز السوق والتوازن الاقتصادى الذى يحققه بشكل تلقائى ، فإنه وبعد حدوث هذه الأزمة قد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة بأدواتها المالية فى النشاط

الاقتصادى وذلك لتنشيط الطلب الفعال – أى الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار ) حتى يتحقق التشغيل الكامل فى الاقتصاد القومى ويتم بالتالى القضاء على البطالة واعادة التوازن إلى الاقتصاد القومى ككل .

وقد فتح هذا الرأى المجال أمام الدول كي تأخذ بنظام اقتصادى يجمع بين مزايا النظامين الرأسمالى والاشتراكى ويمكن من خلاله للدولة أن تقوم بدور تدخلى مؤثر فى سير النشاط الاقتصادى القومى ، حتى لا تعصف به الأزمات .

## تعريفه :

ويمكن تعريف النظام الاقتصادى المختلط بأنه تنظيم يتم فيه المزج بين خصائص النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، ويقوم على التعاون بين النشاطين الانتاجيين العام والخاص ، والجمع بين الملكيتين العامة والخاصة ، والاعتراف للدولة بدور تدخلى مخطط لتوجيه النشاط الاقتصادى والتنسيق بين آلياته وتحقيق الأهداف القومية .

## خصائصه :

ومن هذا التعريف يتضح أن النظام المختلط يتميز بالخصائص التالية .

**١] أهمية تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى :**

أمام الأزمات الطاحنة التى أطاحت بالنظام الرأسمالى الذى يطلق الحريات ويترك آليات السوق تعمل بتلقائيته دون تدخل من الدولة ، كان لابد من توسيع الدور التدخلى للدولة فى النشاط الاقتصادى لتغيير ماليتها من المالية العامة المحايدة إلى المالية العامة المتدخلة بل والمخططة ، والهدف من توسيع دائرة تدخل الدولة هو لتحقيق الأهداف القومية الاقتصادية والاجتماعية ، وأهمها تحقيق التشغيل الكامل لكل قوى الانتاج

والموارد الاقتصادية القومية ، ووضع السياسات المالية والنقدية التى من شـأنها أن تحقيق هذا الهدف الاقتصادى فضلاً عن تحقيقها للاستقرار فى الاسعار عن طريق مكافحة التضخم النقدى .

فـدور الدولة هنا لا يقتصر على القيام بدور ( السلطة العامة) التى تكـتفى باتخاذ القرارات الاقتصادية المحققة للأهداف العليا القومية ، دون اعتـبار مـا قد يترتب عليها من آثار اقتصادية سلبية أو ايجابية ، ولكنه يـتعدى ذلـك للقيام بممارسة اختصاصاتها (كوحدة اقتصادية ) تسيطر ،و تدير جانب من النشاط الاقتصادى الانتاجى أو التوزيعى ، سواء بنفسها أو بمؤسساتها أو هيئاتها المتخصصة كالقطاع العام مثلاً .

**٢] الجمع بين الملكتين الخاصة والعامة :**

يعـترف الاقتصـاد المختلط للقطاع الخاص من الأفراد بأن يتملكوا وسـائل الانتاج المادية وأن يساهموا فى مجالات الانتاج المختلفة، كما أنه يسـمح للدولة بملكية أدوات الانتاج ملكية جماعية أو عامة، وأن تنافس الافـراد فـى ممارسة النشاط الاقتصادى بمشروعاتها ومؤسساتها العامة المسماة بالقطاع العام ، وإلى جانب القطاعين الخاص والعام يوجد (قطاع مشـترك) يشـترك القطاعان الخاص والعام فى ملكية مشروعاته وادارتها وعادة ما يكون الطرف الخاص فيه أجنبياً تشجيعاً لرؤوس الأموال الأجنبية علـى المشاركة فى الاستثمارات المحلية ، فضلاً عن وجود (قطاع تعاونى) قـيمة الافـراد وتكتسب فيه رؤوس أمواله صفة الأدوات العامة ، ويخضع للمـبادئ التعاونـية ، وهو متعدد الأشكال التعاونية الانتاجية والإستهلاكية والإسكانية ...إلخ .

ويخـتلف الوزن النسبى لكل قطاع من هذه القطاعات فى الاقتصاد القومـى وفقاً لمدى تأثيره فى النشاط الاقتصادى ، وتتعدد المقاييس التى

يمكـــن بها التعرف على هذا الوزن النسبى منها حجم المشروعات المملوكة لكــل قطاع ، أو حجم الأصول الرأسمالية أو اعداد العمال العاملين به ، أو مجالات انتاجه واستثماراته ، او مقدار صادراته .

كمـــا يلاحظ أن الوزن النسبى لكل قطاع من هذه القطاعات يختلف مـــن نظـــام اقتصـــادى مختلط إلى نظام آخر ، فمنها ما يركز على القطاع الخـــاص اكثر من القطاع العام ، ومنها ما يوازن بينهما إذ يجعل لكل قطاع نشاطه الذى يلائمه .

بـــل إن الدولـــة الواحـــدة قد تتردد فى اتباعها لنظام مختلط يجعل القطـــاع العـــام هو الأصل والقطاع الخاص هو الاستثناء ، فى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية معينة ، ثم إذا تغيرت هذه الظروف تحولت إلى العكس لتتوسع فى القطاع الخاص على حساب القطاع العام ، وتمثل الحالة الأولى حالـــة المجـــتمعات التى تميل اكثر نحو الأخذ بالنظام الاشتراكى وأداتها فى اجـــراء هذا التحول الاشتراكى عادة ما يكون عن طريق التأميم ،أما الحالة الثانية التى تتوسع فيها الدولة فى القطاع الخاص على حساب القطاع العام ، فهـــى حالة الدول التى تميل اكثر نحو النظام الرأسمالى وأداتها المناسبة فـــى اجراء هذا التحول الرأسمالى هى الخصخصة ولعل هذه هى حال الدول النامية ومنها مصر فى ظل تداعيات ومتطلبات العولمة.

٣] الأخذ بآليات السوق :

تضـــمن الاقتصـــاد المخـــتلط للقطاعيـــن الخاص والعام ، يتطلب اســـتخدام ادوات لتنظيم سير وآداء كل قطاع التى تتناسب معه ، فالقطاع الخاص يحتاج إلى الحرية فى ممارسته لنشاطه الاقتصادى ، لذلك فإن الذى يناســـبه هو جهاز السوق (او الأثمان ) الذى تتفاعل فيه بشكل تلقائى قوى العـــرض والطلـــب ، والقطاع العام لا يعمل إلا من خلال توجيه الدولة له

وتنظيم آدائه الانتاجى ، ومن هنا فإنه يلزمه أن تضع الدولة له قواعد توجهه توجيهاً منظماً يمكنه من تحقيق الإهداف القومية المرسومة له .

وللمواءمة بين الآداء الحر لجهاز السوق والقطاع الخاص ، والآداء الموجه للقطاع العام كان لابد من رسم دور للدولة تتمكن به من التوفيق بينهما ومن قيادة الاقتصاد القومى وحمايته من الازمات والتقلبات ، لذلك لجأت النظم المختلطة إلى الأخذ بنظام التخطيط لتمكين الدولة من القيام بذلك الدور .

**بيد أنه يلاحظ أن التخطيط المطلوب هنا يختلف عن نظام التخطيط المعمول به فى النظام الاشتراكى فالتخطيط فى النظام الاشتراكى تخطيط شامل يمس كل جوانب الاقتصاد القومى ويدخلها فى اطار الخطة ، لذلك فإن الدولة تعتمد فى تطبيقه على سلطتها الآمرة ، أما التخطيط فى ظل النظام المختلط فهو جزئى وغير ملزم يقتصر فيه دور الدولة على توجيه النشاط الاقتصادى فى الاتجاه الذى رسمه المخططون والذى يحقق الأهداف الاقتصادية العامة ، لذلك فإنه يوصف بأنه تخطيط توجيهى أو تأشيرى تمييزاً له عن التخطيط الشامل الذى يوصف بأنه تخطيط ملزم .**

**كما يختلف التخطيطان من حيث المدة ، فالتخطيط الشامل يكون لمدة زمنية أطول تستمر لسنوات عديدة فى اطار خطط قومية خمسية أو عشرية أو اكثر ، اما التخطيط الجزئى فيؤخذ به لمدة زمنية محدودة عادة ما تتضمنها الموازنة السنوية العامة للدولة .**

وقد يؤخذ على النظام المختلط أنه يجمع بين متناقضين هما : الحرية الاقتصادية وما تتطلبه من اطلاق قوى السوق لتعمل بحرية من ناحية ، والتخطيط الموجه من ناحية أخرى ، ولكن هذا التناقض لا وجود له فى الواقع لأن دور التخطيط فى هذا النظام يقتصر على مجرد توجيه النشاط الاقتصادى

فحسب دون التحكم فيه كما هو الحال فى النظم الشمولي ودون أن يوقف عمل آليات السوق ، فتدخله فى عملها يكون بالقدر الذى يصحح من آثارها السلبية ، ويحدث نوعاً من الملاءمة بين مصالح النشاط الخاص والنشاط العام ، ويوزع موارد المجتمع توزيعاً أمثل بينهما .

وتتعدد الاجراءات التى تحقق بها الدولة هذا التصحيح ، منها ادواتها المالية العامة وايراداتها ونفقاتها العامة وسياستها المالية والنقدية والمصرفية ، وبرامجها الانتاجية والخدمية ، ومشروعاتها العامة ، كما قد تجرى التصحيح بشكل غير مباشر عن طريق سياسات الدعم والتسعير والتأثير الكمى فى المعروض .

**٤] الهدف الرئيسى تحقيق الربح المادى والخدمة الاجتماعية :**

طالما أن النظام المختلط يجمع بين القطاعين الخاص والعام لذا فإنه يوجه كل منهما لتحقيق هدفه الاقتصادى ، فالقطاع الخاص يهدف إلى تحقيق أقصى ربح نقدى ممكن ، والقطاع العام توجهه الدولة فى مجالات النشاط التى لا يقدر القطاع الخاص على الدخول فيها لأنها تفوق امكانياته المادية ،أو قد لا يرغب فى خوضها لانخفاض عائدها الربحى الذى قد لا يتناسب مع حجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها .

وعموماً فإن التخطيط الجزئى يهدف إلى تحقيق اهداف اقتصادية عامة أهمها ، تحقيق التشغيل الكامل ، والوصول إلى معدل مرتفع للتنمية الاقتصادية واحداث الاستقرار الاقتصادى فى الاسعار والتوازن فى ميزان المدفوعات .

إلى ذلك فإن النظام المختلط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدولة الخدمات ، أى التى تنفق جزءاً من دخلها القومى على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة لما لها من آثار اجتماعية هامة ، كذلك استخدام النفقات التحويلية لتحقيق حد ادنى من

العدالـــة الاجتماعـــية ، باعادة توزيع الدخل القومى بين الفئات لتضييق هوة التفاوت بينهم بهدف رفع مستوى معيشتهم .

## تقدير النظام المختلط :

يتمـــيز الـــنظام المختلط بأنه اشتمل على مزايا النظامين الرأسمالى والاشتراكى وتفادى عيوبهما .

بـــيد أن هـــذه المـــيزة تتوقف على أسلوب التطبيق الأمثل الذى يمزج بين خصائص كل منهما فرجاً يحقق التوليفة التى تحقق ايجابياتها وتتجنب سلباتهما .

وإذا كانـــت التطبـــيقات الأوربـــية لهـــذا النظام فى فرنسا والسويد والنرويج والدانمارك وهولندا تشير إلى تغلب ايجابياتها على سلبياتها فإن العكس هو الذى حدث فى التطبيقات التى اتبعتها معظم الدول النامية .

وبعـــبارة عامـــة فإنـــه لم تصل دولة من تلك الدول التى تتبع النظام المخـــتلط إلى ذلك المزيج الأمثل ، إذ أنها إما أن تميل بتطبيقها أكثر نحو النظام الاشتراكى وفى كلتا الحالتين يصيبها ما أصاب النظام الرأسمالى أو تمثيل اكثر نحو على كل نظام منها من عيوب .

★★★★★★★★★★

ونكتفى بهذه الاشارة لمقومات النظام المختلط ، وننتقل من خلال المبحث التالى للتعرف على تلك المقومات فى النظام الاقتصادى الاسلامى .

### مراجـــع مختـــارة


- د.رضـا عـبد السلام ، مبادئ الاقتصاد السياسى ، الكتاب الأول الاقتصاد الجزئى، المنصورة ، دار الإسلام للطباعة ٢٠٠١ -٢٠٠٢ .
- د.صلاح الدين نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها دراسة مقارنة ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٢.
- د.عزت عبد الحميد البرعى ، مبادئ الاقتصاد السياسى ، المنصورة ، راتير للطباعة شبين الكوم ، دار الولاء للنشر والتوزيع ٩٩-٢٠٠٠ .

# المبحث الرابع

## مقومات النظام الاقتصادى الإسلامى

سبق الاشارة إلى انه يجوز للنظريات الفكرية أو النظم التطبيقية الإسلامية أن تتنوع من مفكر لآخر أو من دولة لأخرى ، وفقا لظروف الزمان والمكان ، لما تتمتع به أحكام الإسلام من مرونة تجعله صالحا للتطبيق فى كل زمان ومكان .

المهم في هذه النظريات أو النظم أن تستنبط من مصدرها الإلهي (من كتاب وسنة) وبالطرق الشرعية المعتبرة .. وأن يتوافر فيها تلك المبادئ الاقتصادية الإسلامية ، السابق ذكرها من استخلاف ، وضمان اجتماعي ، ووسطية في الاتفاق ، والحلال والحرام فى اكتساب الدخول ، وتوازن اقتصادي .. وفضلا عن ذلك فإن أي نظام اقتصادي إسلامي ينبغي أن يتسم بخصائص معينة تميزه عن غيره من النظم الأخرى وهى ما نتعرف عليها الآن .

**خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي :**

يتميز النظام الاقتصاد الإسلامي بخصائص أربع هي :

**(١)ملكية مزدوجة :**

إذا كانت الرأسمالية على ما سلف ذكره ، قد جعلت الملكية الخاصة هي أساس التنمية الاقتصادية ، بينما اتخذت الاشتراكية من الملكية العامة دعامة لها ، فإن الإسلام يعترف بالاثنين ويوازن بينهما ولا يقدم إحداهما على الأخرى ، ويعتبرهما معا أساسين متكاملين للتنمية .

(والملكـية الخاصة) مشار إليها في قوله تعالى (فلكم رؤوس أموالكم) "الآيـة " و(الملكية العامة) تجد مثالها فيما قاله الرسول (ﷺ): " الناس شركاء في ثلاثة : الماء والكلأ والنار " وفى رواية (زاد والملح) (رواه أبو داو ود).

وأظهـر مـثال يـدل علـى مـراعاة الإسلام لضرورة توافر وتوازن الملكيتيـن العامـة والخاصـة ، هـو مثال توزيع أموال الفيء والغنائم بكافة أنواعهـا (عقارية أم منقولة ، إنتاجية أم غير إنتاجية) ، فلم يرد الله أن يجعل ملكيتها خاصة فقط أو عامة فقط ، بل جمع بينهما في توزيعها .

فسـمى القرآن (الملكية العامة) بأنها الأموال التي (لله والرسول) وهو تعبـير يقابله مسمى (ملكية الدولة) ، وعدد معها المستحقين (للملكية الخاصة) ، فقـال فـي توزيـع الغـنائم : "واعلمـوا أنما غنمتم من شئ فأن لله خمسة وللرسول ، ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " (الأنفال ٤١) وفى توزيـع الفـئ قـال : " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " (الحشر ٧)

ومـع ذلـك فالملكيـتان (العامة والخاصة) في الإسلام ، معترف بهما وبحـرية الانتفاع منهما ، في حدود خدمتهما للصالح العام للمسلمين . إذ يجوز تحويـل بعـض (الأملاك العامة) إلى (الملكية الخاصة) ، إذا اقتضت المصلحة العامة للمسلمين ذلك ، لتخفيض التفاوت مثلا في توزيع الدخول والثروات بين الأفـراد والفـئات. كمـا حدث حين وزع النبي (ﷺ) أموال الفيء وهى أموال عامة ، على المهاجرين فقط لفقرهم ولم يجعل فيها حظا للأنصار لغناهم .

وفـى المقابل يجوز تحويل بعض (الأملاك الخاصة) إلى (الملكية العامـة) ، إذا تطلبـت المصلحة العامة ذلك ، بضابط هو أن يكون ذلك بشرط تعويـض أصحابها تعويضا مناسبا عن نزع ملكيتها . وقد فعل ذلك النبي (ﷺ)

عند بنائه مسجده في المدينة على أرض خاصة ليتيمين ، وطبقه عثمان بن عفان (ﷺ) عند توسيعه للمسجد الحرام .

**(٢) حرية اقتصادية منضبطة :**

فالإسلام يقر بحق الشخص في ممارسة نشاطه الاقتصادي (بحرية) ، ولكنه (ضبط) ذلك بضابط هو أن يكون ذلك في إطار من (مبدأ الحلال والحرام) السابق بيانه ، سواء في اكتساب الدخول أو في إنفاقها :

**(ففي اكتساب الدخول) فقد (أحل) الإسلام للمستثمرين اكتساب الدخول بممارسة النشاطات (النافعة) المرتبطة ببذل مجهود حقيقي . وفى المقابل (حرم) اكتسابها من ممارسة النشاطات (الضارة)، التي لا تنتج إنتاجا حقيقيا كصناعة وتجارة الخمور ، وإدارة وممارسة القمار والبغاء . واكتسابها باستخدام (القوة) أو باستغلال (النفوذ الشخصي) كما فى الرشوة والاختلاس ، أو (النفوذ الاقتصادي) عن طريق الربا والاحتكار .**

**(وفي إنفاق الدخول) فقد ضبط الإسلام ذلك بما تطلبه من أن يكون الانفاق في إطار كذلك من ضابطي (الحلال والحرام) ، (فحله) أن ينفق الإنسان على نفسه وأهله والمحتاجين ما فيه كفايتهم دون تقتير عليهم ، لقول النبى ﷺ : " كفي بالمرء إثما أن يضيع من يعول " . (الحديث)**

**(وحرمته) أن يسرف في (الاستهلاك والإنفاق) عليهم ، لقوله تعالى : " وكلوا وأشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين " (سورة الأعراف آيه ٣١) وقوله :" وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ، ولا تبذر تبذيرا، إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين ، وكان الشيطان لربه كفورا " (الإسراء ٢٦ / ٢٧)**

**وفى المقابل فقد أولى الإسلام (للدولة) دورا كذلك في مراقبة هذه الحرية بقول النبي (ﷺ) " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته " ولقد كان(ﷺ) يتولى**

بنفســه مراقــبة انضــباط الأسواق في إطار من مبدأ (الحلال والحرام) ، على ما سيتضح من الخاصية التالية.

(٣) **سوق منظم :**

إذا كــان (جهاز السوق) في ظل اقتصاد رأسمالي – على ما هو الذي يــتولى تحديــد أثمــان السلع ، وتحريك النظام ككل (إنتاجيا وتوزيعيا) ، فإن فعاليته في أداء هذا الدور تتوقف على مدى (المنافسة) بين أطراف التعامل فيه ، وعمــا إذا كانــت منافســة تامة أم احتكارية . ولكن نظرا لأن شروط تحقق المنافســة التامة ، يصعب إن لم يستحيل توافرها مجتمعة على أرض الواقع ، فــإن ذلــك يفــتح المجــال واسعا أمام المحتكرين للتأثير على أثمان السلع ، وتحقــيق دخــول كبيرة على حساب غيرهم ، يعينهم على ذلك (الحرية التامة) التي يتمتعون بها في ممارسة أنشطتهم الاقتصادية في الأسواق الرأسمالية .

أمــا في ظل اقتصاد إسلامي ، فإنه إن كان (لجهاز السوق) دوره الهام فــي تحديد الأثمان فيه ، إلا أنه يختلف عن ذلك الدور الحر الطليق الذي يؤديه فــي ظل اقتصاد رأسمالي ، لأن هذا الجهاز يعمل في الإسلام في سوق إسلامية يختلف عن السوق الرأسمالية في (شكله وضوابط) على الوجه التالي :

**أ–أما شكل السوق الإسلامى :**

فهــي ليســت ســوق احتكار ، ولا تشبه سوق المنافسة التامة ، ولكنها (ســوق التراضــى) المنصوص عليها في قوله تعالى " يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكــم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم " (النساء ٢٩) ، وقوله (ﷺ) :" إنمــا البــيع عــن تراض " (المناوى فيض القدر) وقوله (ﷺ) :" البيعان بالخيار ما لم يتفرقا"(رواه البخاري).

وتقوم سوق التراضي على أسس ثلاثة هي :-

١ - (إرادة سليمة) بين المتعاملين خالية من أي عيب من عيوب الإرادة من غش أو تدليس أو غيب أو تغرير أو إكراه ..الخ .

٢ - (منافسة مشروعة) أي تقوم على التعاون بين المتنافسين لا التشاحن بينهم . فالتعاون واضح في قوله (ﷺ) :" إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له " (رواه البخاري) ودفع التشاحن بينٌ فى قول النبي (ﷺ) :" لا تلقوا الركبان ، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تناجشوا ولا يبيع حاضر لباد " (رواه البخاري) .

٣ - (حرية منضبطة) وهذه سبق توضيحها .

**(ب) وأما ضوابط تنظيم السوق :**

فقد نظم الإسلام السوق بضوابط كفيله بحسن ممارسة ذلك (التنافس) بحرية ، بمالا يؤثر سلبيا على التراضي فيه ، أو بما يقلل على الأقل من فرص الاحتكار التي يمكن أن تقع فيه إلى أدنى درجاتها . وهي ضوابط من نوعين :

**إحداها – ضوابط أخلاقية :**

من عدل وصدق في التعامل وحسن معاملة ، والتعامل في الطيبات (لنفعها) . وتجنب الخبائث كتجارة الخمور والمخدرات والبغاء والقمار(لضررها) صحيا واقتصاديا .

**والآخر – ضوابط اقتصادية :**

فقد نظم الإسلام السوق بضوابط اقتصادية كثيرة تنظم (حرية) التعامل (والتنافس) فيه . وتسمح بقيام ظروف مواتية من التعاون بين المتعاملين في السوق ، بما من شانه أن يقيه إلى حد كبير من صور (الاحتكار والاستغلال) التي تفسد روح (التراضي) في التعامل بينهم وأهمها :

**١- الصدق في الإعلان عن السلعة :**

فلقـد أمر النبي (ﷺ) بالصدق في الإعلان عن السلعة فقال : " البيعان بالخـيار ملم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا ، بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما " (رواه البخاري).

**٢- حسن عرض السلعة بما يسمح بمعاينتها :**

وفـي ذلـك يقول (ﷺ):- من باع عينا لم يبينه ، لم يزل في مقت الله ولـم تـزل الملائكة تلعنه " (رواه ابن ماجة) . ولقد مر النبي (ﷺ) على صـبره طعـام فأدخل يده فوجد بللا ، فقال : يا صاحب الطعام ما هذا ؟ قال : أصـابته السماء يا رسول الله (ﷺ) ، فقال : أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ؟ ثم قال : من غش أمتي فليس مني " . (رواه مسلم) .

**٣- منع الغبن والغرور :**

وهـي مـن أنواع الغش والخديعة التي نهي عنها النبي (ﷺ) فقال : " الخديعة في النار " .

**٤- منع التدخلات المفتعلة :**

فلقـد منع الرسول (ﷺ) التدخل غير المشروع والوساطة المفتعلة في الأسـواق ، التي يترتب عليها زيادة حلقات التداول فيها بغير مقتض ، فترتفع أسـعار السـلع بسببها على المستهلكين . وضرب أمثلة لها فقال (ﷺ) : " لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد " (رواه البخاري)

**٥- تحريم الاحتكار :**

وفـيه يقول النبي (ﷺ) : لا يحتكر إلا خاطئ " . ومعلوم المخاطر التي تترتـب على الاحتكار من خسران للمشروعات الصغيرة ، ورفع لأسعار السلع وبطالة .. الخ .

**٦- تحقيق المستويات المناسبة في الأثمان :**

فالأصـل أن تترك قوي السوق لتعمل بتلقائيتها في إطار تلك الضوابط مجـتمعة ، لـتحديد أثمان السلع والخدمات . وهو ما قد أشار إليه النبي (ﷺ) بوضـوح حين قال له الناس : " يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا فقال إن الله هو الخالق القابض الباسط المسعر ، وإني لأرجو أن ألقي الله وليس أحد منكم يطلبنـي بظلمـه ظلمـتها إياه بدم ولا مال " (رواه أبو داو ود) . ونهي عن الـتدخل المفـتعل فـي آليات السوق فقال (ﷺ) :" من دخل في شئ من أسعار المسـلمين ليغلـيه علـيهم ، كان حقا علي الله أن يقعده بعظيم من النار يوم القيامة " (رواه مسلم).

لذلـك رأى ابـن القيم الجوزية جواز (تدخل الدولة) للتسعير إذا دعت الحاجة أو المصلحة أو الضرورة لذلك ، سدا للذرائع ودرءا للمفاسد الاحتكارية .وحـتى يكـون التسعير المفروض مناسبا ، فلابد من ناحية : (أن يوافق سـعر المـثل ") أي سعر السلعة (أو الخدمة) الذي تقرره قوي السوق لها في الظـروف العادية (وليس الاستثنائية) . ومن ناحية أخرى يلزم أن يكون (عدلا) أي كمـا قال سيدنا على بن أبى طالب(كرم الله وجهه) : " أن يكون بأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع "

**(٤) – التعمير كحافز على الإنتاج :**

لـم يمـنع الإسلام المستثمر المسلم من أن يربح ، بل على العكس من ذلـك ، فلقد كان الرسول (ﷺ) قبل بعثته يخرج بتجارة السيدة خديجة ، فيأتي بالـربح الوفـير . وبالتالي فإنه لا قيد على حرية المستثمر فى تحقيق الربح المناسب وفقا للضوابط السابق بيانها .

ولكـن هـل الحافـز المحرك للمستثمر المسلم ليقبل علي الإنتاج هو تحقـيق الـربح فحسـب ؟ الحقيقة لا ، فالإسلام يبيح للمسلم أن يعمل وينتج

ويربح في سبيل (عمارة الأرض) وذلك لتهيأتها (للعبادة ) ذلك الهدف الذي من أجله خلقنا لقوله تعالي : " وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ، ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين" (الذاريات: ٥٦ :٥٨)

(وعمارة الأرض) مشار إليها في قوله تعالى : هو الذي أنشأكم في الأرض وأستعمركم فيها (هود ٦١) وندد بالمفسدين فيها فقال : " إذا تولى سعي في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد " (البقرة ٢٠٥) .

لذلك يطالب الإسلام بدوام التعمير والإنتاج حتى آخر لحظة في حياة الإنسان فيقول (ﷺ) :" إذا كانت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر " (رواه البخاري) وكأن العائد من عمارة الأرض فوق الربح الدنيوية هو الأجر لقوله (ﷺ) : " فله بذلك أجر ".

★★★★★

تلك كانت الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي الإسلامي ،من ملكية مزدوجة وحرية منضبطة وسوق منظم وتعمير محفز علي الإنتاج .

ولا شك أنها تتعالى عن تلك التي يقوم عليها النظم الاقتصادية الأخرى الرأسمالية والاشتراكية والمختلطة على النحو السابق بيانه .

## مراجع مختارة


- د. أحمد جمال الدين موسى ، الاقتصاد علم اجتماعى ، المنصورة ، بدون ناشر ، ٢٠٠٠ ص ٤٣ : ٦٧ .
- د. السيد أحمد عبد الخالق ، الاقتصاد الكلى والسياسات الاقتصادية ، الكتاب الثانى ، المنصورة ، بدون ناشر ، ١٩٩٦ ص ١٠٥ :١٥٩.
- د. سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى الإسلامى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ .
- د. صبرى عبد العزيز ، أثر الزكاة فى توزيع واعاده توزيع الدخول والثروات ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ١٩٩٦ .
- د. صلاح الدين نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .
- د. عزت البرعى ، مبادئ الاقتصاد السياسى ، المنصورة ، رايتر للطباعة ، شبين الكوم دار الوفاء ، ١٩٩٩-٢٠٠٠ ص ٦٥ : ١٧٦ .
- د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الإسلام ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .

## ختـــام

لعل العرض السابق يكون قد أعطى صورة موجزة عن النظم الاقتصادية المعاصرة السائدة فى العالم ، وهى النظم الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والمختلطة والإسلامية ، حيث تم التعرض لمفهوم النظام الاقتصادى بوجه عام ثم للأساس الفكرى لكل نظام منها وختمنا بالتعرف على مقومات كل منها .

وقد وضح أن النظم الوضعية الثلاثة الرأسمالية والاشتراكية والمختلطة قد غلبت عيوبها على مزاياها ، الأمر الذى جعلها تنهار واحدة تلو الأخرى ، فالنظام الرأسمالى تعرض للانهيار مع مطلع ثلاثينات القرن الماضى ، والنظام الاشتراكى أصابه نفس المصير مع العقد الثامن من القرن الماضى ، وإذا كانت الرأسمالية قد برزت فى أفق العولمة الآن بوجه جديد ، يشوبه عيوب الاحتكار بسبب تعاظم دور الشركات متعدية الجنسية فيه ، وعيب الهيمنة الذى تسعى الولايات المتحدة بمقتضاه إلى السيطرة على العالم من خلال تحكمها فى منظمة الأمم المتحدة وفى المؤسسات الدولية الاقتصادية الثلاثة : منظمة التجارة العالمية الجات ، والبنك الدولى ، صندوق النقد الدولى ، فضلاً عما يخلفه هذا النظام من انعدام للعدالة الاجتماعية سواء على المستوى الدولى بين الدول المتقدمة والدول النامية ، أو على المستوى المحلى بين الفئات الاجتماعية .

ونعتقد أن الحل من هذا المأزق العولمى الجديد هو باتباع النظام الاقتصادى الاسلامى ، إذ يمثل الطريق الثالث الامثل الذى يخلص العالم من تلك الأزمات والسلبيات الاقتصادية والاجتماعية التى يخلفها النظام العولمى الرأسمالى الجديد .

والله ولى التوفيق ،،،

# الفهـــــرس


| | |
|---|---|
| الفصل الأول : مضمون النظام الاقتصادى | ٥ |
| المبحث الأول : مفهوم النظام الاقتصادى | ٦ |
| المبحث الثانى : هيكل النظام الاقتصادى | ١٣ |
| المبحث الثالث : النظام الاقتصادى فى المفهوم الإسلامى | ٢٠ |
| الفصل الثانى : الأساس الفكرى للنظم الاقتصادية | ٢٥ |
| المبحث الأول : منهج البحث العلمى للنظم الاقتصادية . | ٢٦ |
| المطلب الأول : منهج البحث العلمى فى الفكر الوضعى | ٢٧ |
| المطلب الثانى : منهج البحث العلمى فى الفكر الإسلامى | ٣٩ |
| المبحث الثانى : الاساس الفكرى للنظام الرأسمالى | ٤٣ |
| المطلب الأول : الفكر التجارى | ٤٤ |
| المطلب الثانى : فكر الطبيعيين | ٤٩ |
| المطلب الثالث : الفكر التقليدى | ٥٥ |
| المطلب الرابع : الفكر الحدى | ٧٠ |
| المطلب الخامس : الفكر الكنزى | ٧٧ |
| المبحث الثالث : الأساس الفكرى للنظام الاقتصادى الاشتراكى | ٨٢ |
| المطلب الأول : مناهج الفكر الاشتراكى . | ٨٣ |
| المطلب الثانى : الفكر الاشتراكى المثالى | ٨٥ |
| المطلب الثالث : الفكر الاشتراكى العلمى (الماركسى) | ٩٥ |
| المبحث الرابع :الأساس الفكرى للنظام الاقتصادى الإسلامى | ١١٧ |
| المطلب الأول : مبادئ الفكر الاقتصادى الإسلامى | ١١٨ |
| المطلب الثانى : المشكلة الاقتصادية فى الفكر الاقتصادى الإسلامى | ١٢٥ |
| الفصل الثالث : مقومات النظم الاقتصادية | ١٣٣ |
| المبحث الأول : مقومات النظام الاقتصادى الرأسمالى | ١٣٤ |
| المبحث الثانى : مقومات النظام الاقتصادى الاشتراكى | ١٤٢ |
| المبحث الثالث : مقومات النظام الاقتصادى المختلط | ١٤٧ |
| المبحث الرابع : مقومات النظام الاقتصادى الإسلامى | ١٥٤ |